الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات

مجلة فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد

العدد
37
2020
مايو

الأمن الغذائي أولوية ومخزون الإمارات الاستراتيجي صمام الأمان

المسؤولية المجتمعية تتجسد بأبهى صورها لمواجهة تداعيات "كورونا"

مبادرات تحفيزية تحمي النمو وتعزز التنافسية

اكتشافات الغاز تدفع عجلة التنمية وتعزز الرفاهية

www.economy.ae

هيئة التحرير بوزارة الاقتصاد

المشـرف العام:
حميد المهيـري

مـدير التحريـر:
عمـــاد العـــلي

سكرتير التحرير:
نجلاء أبو القاسم

مشرف القسم الانكليزي:
لبنى صلاح الدين

التنسيـق:
محمـد إبراهيم

التوزيـــع:
سعيد بطي المهيري
صـــلاح الـعـبري

التصويـــر:
محـمـد شافـي

التصميم والإخراج الفني:

DESIGN
SMART ELECTRONIC DESIGNS

مكاتب وزارة الاقتصاد

الإمارة	الهاتف	الفاكس
أبوظبي	02 613 1111	02 626 0000
دبي	04 314 1555	04 358 1811
الشارقة	06 528 1222	06 528 5333
عجمان	06 747 1333	06 754 7979
رأس الخيمة	07 227 8000	07 228 0099
ام القيوين	06 766 4426	06 766 4426
الفجيرة	09 223 3330	09 222 0041
مدينة العين	03 765 5268	03 766 4880

للتواصل والإقتراحـــات
communication@economy.ae

اقتصـــاد الإمـــارات

مجـلة فصـــلية تصـــدر عـــن وزارة الاقتصاد

العدد
37
2020
مـايـو

المحتويات

08
الأمن الغذائي
الأمن الغذائي أولوية
ومخزون الإمارات
الاستراتيجي صمام
الأمان

14
المسؤولية المجتمعية
المسؤولية المجتمعية تتجسد
بأبهى صورها لمواجهة تداعيات
"كورونا"

19
تنافسية
مبادرات تحفيزية تحمي
النمو وتعزز التنافسية

07 | **رسالة الوزير**
يداً بيد نتغلب على التحديات

26 | **تنمية مستدامة**
اكتشافات الغاز تدفع عجلة التنمية
وتعزز الرفاهية

30 | **طاقة متجددة**
الإمارات تدخل عصر الطاقة النووية
السلمية بثقة واقتدار

35 | **الاستدامة**
"الاقتصاد الدائري"
يعزز الاستدامة و القيمة المضافة

39 | **خدمات الكترونية**
بوابة حكومة الإمارات (U.ae) ..
نافذة موحدة لمعلومات وخدمات
متكاملة

42 | **الاقتصاد في أرقام**

44 | **صاحبات الاعمال**

46 | **شباب الأعمال**

49 | **تكنولوجيا الغد**

51 | **أنشطة وفعاليات**

تحقيق تنمية وتنافسية الاقتصاد الوطني
وتهيئة بيئة مشجعة لممارسة الأعمال
الاقتصادية عبر سن وتحديث التشريعات
الاقتصادية وسياسات التجارة الخارجية
وتنمية الصناعات والصادرات الوطنية وتنمية
السياحة عبر تطوير منتجاتها وتحسين جودتها
وتشجيع الاستثمار وتنظيم المنافسة
وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة
وحماية حقوق المستهلك والملكـــية
الفكـــرية ودعم جهود الجمعيات التعاونية
وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعميم
التطبيقات الذكية المميزة بقيادة كفاءات
وطنية وفقا لمعايير الإبداع والابتكار والتميـز
العـالـمـية واقتصـاديات المعرفة.

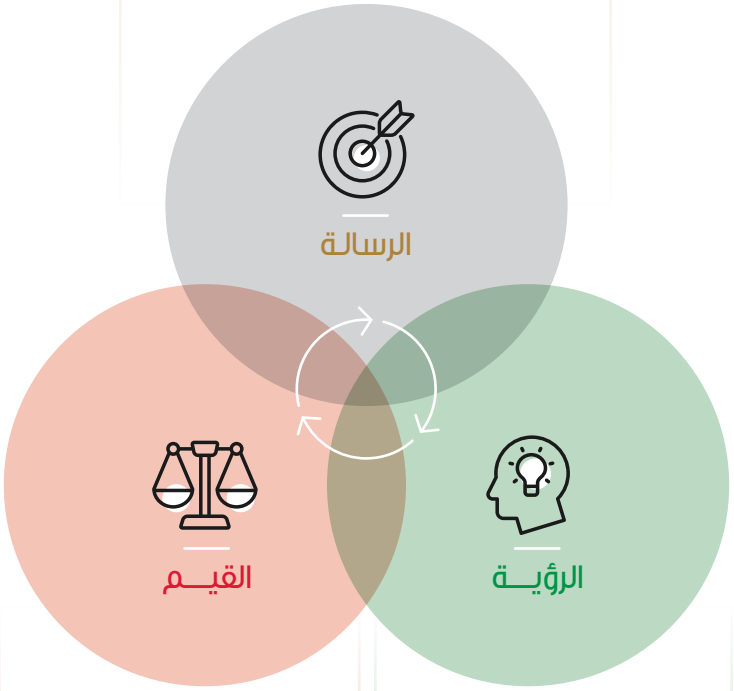

الابتكار، احترام الحقوق،
الاستدامة، التكامل، التنافسية،
التميـز وروح الفريق.

اقتصاد تنافسي عالمي متنوع
مبني علـى المعرفة والابتكار
وبقيادة كفاءات وطنية.

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزيـــر الاقتصـــاد

يداً بيد نتغلب على التحديات

أظهرت الظروف الراهنة المرتبطة بتداعيات فيروس كورونا المستجد، المعدن الأصيل للقطاع الخاص الإماراتي بمختلف شركاته ومؤسساته الذي سارع لإطلاق المبادرات المقدرة للتخفيف من أعباء الأزمة، مجسدا المعنى الفعلي لمصطلح المسؤولية المجتمعية ليتحول إلى حقيقة ملموسة على أرض الواقع، وتأكيداً لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه الظروف.

و دون شك ان دور المؤسسات والشركات في إطار مسؤولياتها الاجتماعية الكبرى يكمل الدور الحيوي الذي تبذله الحكومة في حماية المجتمع في ظل الظروف الاستثنائية التي تحيط بالعالم لمواجهة وباء "كورونا"، و قوة التلاحم بين القطاعين الحكومي والخاص ظهرت واضحة خلال الظروف الراهنة، وهذا ما يبعث على الارتياح ويعزز ثقتنا في قدرة الإمارات، حكومة وقطاعاً خاصاً ومجتمعاً، على تجاوز التحديات الراهنة المرتبطة بفيروس "كورونا"، و مؤكد ان هذا التلاحم القوي نتيجة ثقافة متأصلة غرسها فينا المؤسسون وقادتنا الحاليون تقوم على الإيثار والكرم والشجاعة لتظهر في المواقف التي تستلزم تلك الصفات.

وأظهرت الإجراءات السريعة والشاملة التي أقرتها الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة في إطار مسؤوليتها الاجتماعية عمق التفاعل بين القيادة الرشيدة وبين المجتمع والقطاعات الفاعلة فيه، فالكثير من مؤسسات وشركات القطاع الخاص سخرت كل إمكاناتها وطاقاتها ومواردها لتنفيذ توجيهات القيادة الرشيدة في إطار التزامها التام بمضامين المسؤولية المجتمعية، مظهرة الوجه المشرق لانتمائنا للوطن وتحلينا بالمسؤولية كاملة تجاه مجتمعنا وخدمته، جنباً إلى جنب مع باقي مؤسسات الدولة لمواجهة التحديات في وقت قياسي، والاستمرار في تقديم الخدمات للجمهور بسهولة أكثر وسرعة وكفاءة، وهي صورة حضارية لدولتنا في كيفية تأقلمها مع الظروف الراهنة وسرعة اتخاذ الإجراءات التي تستهدف حماية سلامة المجتمع أولاً وأخيراً.

إن وعي شركاتنا ومؤسساتنا بمسؤوليتها الاجتماعية خلال الظروف الراهنة حقيقة لا جدال فيها، فهي معايشة للهموم والتحديات، وحين الحديث عن مسارعة مؤسسات القطاع الخاص لإطلاق المبادرات، لا بد ان اذكر هنا و بتقدير المبادرات السخية لمنافذ البيع وتجار الخضار والفواكه والموردين، حيث سارعوا، انطلاقا من إحساسهم العالي والتزامهم المطلق بالمسؤولية المجتمعية، سارعوا لمساندة جهود وزارة الاقتصاد الرامية إلى الحفاظ على توازن اسواقنا الاستهلاكية، والحيلولة دون حدوث أي نقص بكافة المواد والسلع، و التخفيف من تداعيات الوضع المستجد، و هذا عهدنا بشركات ومؤسسات وفعاليات القطاع الخاص الإماراتي الذي هو جزء أصيل من منظومة العطاء الإماراتي.

و لم يكن مستغربا تسابق الكثير من الشركات الوطنية في ماراثون المسؤولية المجتمعية، من أجل تطويق تداعيات الظروف المستجدة التي يواجهها العالم أجمع، فسارعت لإطلاق المبادرات الخلاقة السخية للتخفيف من وطأة "أزمة كورونا"، وتحسين حياة الناس و التسهيل عليهم، لذلك تعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات واجب وطني أكثر من أي شيء آخر.

إن توجيهات القيادة الرشيدة عكست حرصها الدائم على أمان وسلامة الجميع، وهي في مضامينها الإنسانية ترسم معالم الخروج بثقة من أي أزمة عالمية حالية أو مستقبلية، و تختزن الذاكرة الكثير من المواقف التي رسخت حكمة قيادتنا في مواجهة التحديات العالمية وإدارة الأزمات وحماية مجتمعنا واقتصادنا الوطني في ظروف دولية أصعب بكثير مما نمر به راهناً.

إن تكاتفنا في القطاعين الحكومي و الخاص والتزامنا بتوجيهات القيادة الرشيدة وإجراءاتها والعمل بروح ومضمون المسؤولية المجتمعية كفيل بتمكيننا من تجاوز التحديات التي تعصف بالعالم بسبب "كورونا"، والإمارات وطن عطاء من أعلى القيادة إلى أصغر طفل بها، والقطاع الخاص من مؤسسات وشركات ورجال أعمال يقومون بمسؤولياتهم الاجتماعية ويسيرون على نفس النهج من الإيثار والعطاء والكرم في تحدي تداعيات "كورونا"، وسوف تنتصر إرادتنا على هذا التحدي و سنتغلب عليه بتكاتف الجميع إن شاء الله.

الأمن الغذائي أولوية ومخزون الإمارات الاستراتيجي صمام الأمان

يعتبر الأمن الغذائي من الأولويات الاستراتيجية في دولة الإمارات، و بغض النظر عن حدوث الازمات، حرصت قيادتنا الرشيدة على استدامة الأمن الغذائي، وعلى تجهيز مخزون استراتيجي و خاصة من السلع الاولية الضرورية، وهذا الأمر ليس وليد الساعة أو مرتبط بظرف محدد ،وإنما هو عمل مخطط ومدروس ونهج استراتيجي، و اتضحت ايجابيات استراتيجية الإمارات المتعلقة باستدامة الأمن الغذائي، خلال الظروف الراهنة المرتبطة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد19" حيث توافرت في جميع أسواق الدولة وبكميات وفيرة ،مختلف انواع واصناف المواد الاستهلاكية، بما فيها المواد التي شهدت اقبالا كبيرا من قبل المستهلكين.

وفي ظل الظروف الراهنة فعلت وزارة الاقتصاد قنوات التواصل المباشر و على أعلى المستويات مع الموردين والتجار، في إطار حرصها على ضمان الامدادات السلعية الكافية من جهة، و تفعيل الرقابة على الأسواق للحيلولة دون التلاعب بالأسعار او زيادتها من جهة أخرى .

متابعة حثيثة

و حرصت وزارة الاقتصاد على المتابعة اليومية للأسواق في مختلف إمارات الدولة، وعززت تواصلها الدائم مع الموردين والتجار والمستهلكين، للوقوف على حالة السوق، وضمان وفرة البضائع، وتنوع الخيارات أمام المستهلك، مؤكدة توفر البضائع بكميات كبيرة من الخضار والفواكه، وتوفر الحلول والخيارات التي تلائم جميع الظروف.

وشددت على أنها تراقب الأسعار وتنفذ حملات تفتيشية على الأسواق، مؤكدة أن توفير السلع الأساسية بالأسواق أولوية قصوى، وأنها تعمل عن كثب مع التجار لمواجهة أي تحديات وضمان سلاسة واستمرارية عملية تزويد الأسواق.

وطمأنت الوزارة الجمهور بوجود فائض كافٍ بشكل كبير من الخضراوات والفواكه والسلع الغذائية لتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين في الدولة، إضافة لاحتياجات دول مجاورة، وأن مخزون السلع الأساسية يزيد على 6 أشهر.

و أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد خلال اجتماعاته المتكررة مع كبار التجار والموردين أن توفير السلع الاساسية بالأسواق أولوية قصوى، واشار إلى أن الوزارة تعمل عن كثب مع التجار لمواجهة اي تحديات وضمان سلاسة واستمرارية عملية تزويد الأسواق.

> اتخذت وزارة الاقتصاد العديد من الإجراءات لضمان توفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة، وحماية المستهلك

و عقدت وزارة الاقتصاد عدة اجتماعات مع كبار تجار وموردي الخضروات والفواكه وموردي السلع الاستهلاكية الأساسية شملت مواد غذائية من الدواجن واللحوم والبقوليات والزيوت والسكر ومنتجات الألبان والشاي والقهوة والفواكه والمشروبات والعصائر إلى جانب منتجات المنظفات والمعقمات، وذلك في إطار متابعة الأسواق والتأكد من توافر السلع..وذلك للوقوف على حالة السوق وضمان وفرة البضائع وتنوع الخيارات أمام المستهلك في دولة الإمارات..كما شكلت الوزارة الاقتصاد غرفة عمليات تعمل على مدار الساعة عبر ثلاث فرق، الأولى تختص بمنافذ البيع، والثانية بالموردين، والثالثة

اجتماع وزير الاقتصاد مع التجار والموردين ومنافذ البيع

> وزير الاقتصاد: المخزون الاستراتيجي للدولة من الغذاء يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في الإمارات وحتى الأسواق المجاورة

بالرقابة على الأسواق ومراقبة أي ظاهرة، قد تطرأ، وتطبيق الإجراءات القانونية لأي متلاعب في الأسعار.

وأوضح المهندس محمد عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد ، أن الحالة العامة لعمليات توريد الخضراوات والفواكه للدولة مطمئنة للغاية. مشيراً إلى أن التجار أكدوا خلال الاجتماعات معهم وجود معروض كبير منها، وأن هناك استقراراً كبيراً في عمليات التوريد، خاصة مع تنوع الأسواق التي يستورد منها التجار سواء من أمريكا الشمالية والجنوبية أو جنوب أفريقيا أو الدول العربية، وهناك فائض كاف لا يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين في الإمارات فحسب، بل يلبي احتياجات الأسواق المجاورة. وأضاف أن كبار التجار شددوا على عدم وجود أية عقبات في نقل السلع من الأسواق الدولية إلى الإمارات، موضحاً أن نقل السلع جوياً أو برياً أو بحرياً يتم بشكل ممتاز من كافة الأسواق العالمية دون أية صعوبات.

وقال إن المخزون الاستراتيجي من السلع الاستراتيجية يكفي في الوقت الحالي لمدة تزيد عن ستة أشهر، مشدداً على وجود نشاط يومي قوي في الاستيراد من الأسواق الدولية وزيادة هذا المخزون بشكل كبير.

وأشاد بالدور الكبير الذي تقوم به الهيئة الاتحادية للجمارك في تسهيل دخول البضائع والسلع للدولة، مؤكداً أن كبار التجار أكدوا خلال الاجتماع وجود مرونة كبيرة في عمليات تخليص السلع والبضائع. ونوه إلى أن الأهمية الكبيرة لقطاع النقل والتخزين في الإمارات في سرعة تلبية احتياجات السوق من المواد الغذائية، مشيراً إلى أن عدداً من الأسواق المجاورة تعتمد عليه في إعادة تصدير السلع والمواد الغذائية لها. ولفت إلى أن المخزون الاستراتيجي من السلع يتزايد، خاصة مع تراجع الطلب على المواد والسلع الغذائية من قطاعات الفنادق والمعارض في الدولة بسبب تداعيات فيروس «كورونا».

متابعة يومية للأسواق

ومن جانبه قال الدكتور هاشم النعيمي، مدير إدارة المنافسة وحماية المستهلك بالوزارة: إن جميع السلع والمستلزمات متوافرة بالأسواق وبكميات كبيرة وبأسعار

> المنصوري : نعمل عن كثب مع التجار لمواجهة أي تحديات وضمان سلاسة واستمرارية عملية تزويد الأسواق

تنافسية، لافتاً إلى أن هناك حملات تفتيشية للرقابة والتفتيش، ورصد أي متغيرات في أسعار السلع وكمياتها بالأسواق.. ونتواصل مع جميع منافذ البيع، ونراقب أسعار جميع السلع التي لم يطرأ عليها أي تغيير، مشيراً إلى ضرورة التواصل مع الوزارة في حال رصد أي ملاحظات على السلع من قبل المستهلكين، حيث يجري التجاوب مع هذه الملاحظات والشكاوى على الفور.

و لفت النعيمي الى انه ينبغي على المواطنين والمقيمين على أرض دولة الإمارات عدم الانسياق خلف الشائعات والأقاويل التي يتم تداولها عبر الهواتف ومنصات التواصل الاجتماعي ومنها احتمالية نفاد المواد الغذائية في الجمعيات التعاونية على مستوى إمارات الدولة ومنافذ البيع عموماً. مشددا على ان السلع متوفرة بتنوعها واختلافها ولا يوجد أي نقص، وتم التأكد من ذلك فعلياً بعمل وتنظيم زيارات ميدانية لمنافذ البيع والمقابلة المباشرة مع الموردين والدخول إلى المخازن.

واكد على أنه لا داعي مطلقاً إلى تهافت المستهلكين للمبالغة في شراء الاحتياجات الضرورية وتكديس المواد الغذائية في منازلهم في ظل سيطرة الإمارات على الفيروس، وإجراءاتها الاحترازية للوقاية، إلى جانب حرص منافذ البيع على تأمين المواد الغذائية كافة بشكل مستمر.

و شدد على ضرورة أخذ المعلومات التي تهم كل مواطن ومقيم في الإمارات من المصادر المعتمدة والرسمية للجهات المعنية، مبدياً استغرابه في الوقت ذاته من تهافت فئة من المستهلكين على حشر عربات التسوق في منافذ البيع بكميات ضخمة من الأطعمة والمشروبات التي يحتاجونها ولا يحتاجونها، الأمر الذي يؤدي إلى تكدس المنتجات الغذائية في المنزل بكميات كبيرة، وهو ما يتسبب بدوره في انتهاء صلاحية بعض المواد قبل استهلاكها..موضحاً أن هناك بعض المستهلكين الذين يجهلون ماهية التخزين الصحيح للمواد الغذائية، فيقومون بتخزينها بطريقة غير صحية، الأمر الذي يجعلهم عرضة للتلف.

> غرفة عمليات دائمة في وزارة الاقتصاد لمتابعة الأسواق على مدار الساعة

غرف عمليات وقاعدة بيانات

وقال المتحدث الرسمي عن وزارة الاقتصاد حميد المهيري خلال الإحاطة الإعلامية الدورية، لحكومة الإمارات للتعريف بآخر المستجدات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد"، إن الاقتصاد الوطني مرتبط بمختلف الأسواق العالمية، جعله ليس بمعزل عن آثار أزمة فيروس كورونا، مشيراً إلى أنه في إطار جهود وزارة الاقتصاد لمواجهة تداعيات الأزمة، وضمان استمرارية الأعمال، تم تشكيل غرفة عمليات مركزية تتضمن فرق عمل رئيسية للتعامل مع التحديات الاقتصادية المتوقعة، تتضمن فرق العمل فريق منافذ البيع والتجزئة، وفريق الموردين، وفريق الرقابة وحماية المستهلك، وفريق السياحة، وفريق التجارة الخارجية والاستثمار.

وتابع المهيري: «أنشأنا قاعدة بيانات بمنافذ البيع الرئيسية المسجلة، والتي يبلغ عددها أكثر من 1600 منفذ في مختلف أسواق الدولة، وقمنا بوضع خطة لحصر كميات المخزون المتوفر في الدولة من السلع الأساسية بصورة مستمرة، كما قامت الوزارة بالتنسيق المشترك بين الموردين، ومنافذ البيع

لضمان توفير السلع لهذه المنافذ بأسعار مناسبة، والتنسيق مع الهيئات والدوائر الجمركية في الدولة لتسهيل دخول شحنات السلع الغذائية والأساسية من الميناء إلى المستودع».

وأشار إلى أنه تم تقليص الإجراءات الجمركية في الدولة من يومين إلى ساعات فقط، وتم التعاون مع الموردين لتنويع مصادر الاستيراد، وإيجاد أسواق بديلة للسلع الغذائية والأساسية المتأثرة نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تطبقها دول الاستيراد، أو نتيجة تأثر حركة الشحن، كما تم التعاون مع الموردين لتنويع مصادر الاستيراد، وإيجاد أسواق بديلة للسلع الغذائية والأساسية المتأثرة نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تطبقها دول الاستيراد، أو نتيجة تأثر حركة الشحن.

وذكر أن فريق الرقابة وحماية المستهلك في الوزارة عمل على مراقبة الأسعار، والقيام بعمليات التفتيش على الأسواق بصورة دورية لتأمين حماية المستهلك، ومتابعة مدى التزام منافذ البيع، وتمت مضاعفة عدد موظفي مراكز شكاوى حماية المستهلك في الوزارة خلال الفترة الحالية لاستقبال كافة شكاوى المستهلكين واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ولفت إلى أن الوزارة وضعت حداً أعلى تلتزم به كافة منافذ البيع بخصوص أسعار المعقمات والكمامات، بحيث لا تتجاوز نسبة الربح 5%، وأكد أن أسواق الدولة لا تعاني من أي نقص، وعملية الإمداد والاستيراد تتم وفق الخطة الموضوعة، والإنتاج المحلي مستمر، والمخزون المتوافر يكفي لفترات طويلة، ودعا الجمهور إلى الاطمئنان والتسوق بمسؤولية، ومن خلال الشراء قدر الحاجة فقط.

مخزون استراتيجي

ومن جهتهم أكد تجار وموردون وجود مخزون استراتيجي من السلع الغذائية ،مطالبين المستهلكين بعدم شراء البضائع غير الضرورية وأنها متوفرة وموجودة بشكل يومي ولا داعي للقلق/مشددين على انه لا توجد أي مشكلة في تزويد الأسواق بالكميات المطلوبة، وان هناك وفرة كبيرة ومخزون هائل من الخضراوات والفواكه و غيرها من السلع تكفي لفترات طويلة، إضافة إلى توفر المنتج المحلي.

و أكدت منافذ تجزئة وجمعيات تعاونية في امختلف إمارات الدولة توفر مخزون من السلع الاستهلاكية والمنتجات بنسب كبيرة وكافية وتلبي حاجة المستهلكين. ا شددت الجهات الرسمية المعنية دعوتها للمستهلكين عدم التهافت والمبالغة في شراء الاحتياجات الضرورية وتكديس المواد الغذائية في منازلهم، مطالبة بالإبلاغ عن أي تجاوزات وارتفاع في الأسعار، ومطمئنة بوجود تنسيق يومي مع منافذ البيع للتأكد من توفر المنتجات الغذائية والاستهلاكية بكميات تغطي حاجة المستهلكين بشكل عام.

و لفتت المنافذ البيع ان خططها الاستراتيجية تضمن للمستهلكين توفر المنتجات كافة وبكميات ضخمة وعلى مدار السنة، مشيرة إلى أنه لا داعي بتاتاً للتخوف من نفاد

وزير الاقتصاد يجتمع مع كبار موردي الخضار والفواكه لضمان وفرة البضائع

المنتجات من الأسواق لكون منافذ تجارة التجزئة في الدولة بالتعاون مع الجهات المختصة عملت على مدار الأعوام السابقة على بناء مخزون وطني غذائي، إلى جانب إعداد خطط استدامة الموارد.

مبادرات مقدرة

في إطار التكاتف المعتاد في المجتمع الإماراتي المتعاون والمتحاب ، و حرصا على استقرار الاسواق الاستهلاكية في ظل الظروف الراهنة وحرصا على توافر السلع المختلفة في الأسواق ضمن نطاقها السعري المعتاد بغض النظر عن التداعيات المرتبطة بفيروس كورونا بادر عدد من التجار والموردين

إلى وضع مخزونهم من السلع المختلفة تحت تصرف وزراة الاقتصاد ،في بادرة تعكس إحساسهم الكبير بالمسؤولية المجتمعية ،وان اولوياتهم في هذه المرحلة لبيست جني الأرباح بل استقرار الأسواق و ضمان عدم حدوث أي نقص فيها .

و في هذا الاطار توجهت وزارة الاقتصاد بالشكر لكلا من السيد محمد الشريف رئيس مجموعة تجار الخضار و الفواكه و فرزانه التجارية لوضعه مخزونه من الخضار و الفواكه البالغ 420 كونتينر حوالي 500 طن تحت تصرف الوزارة، كما توجهت بالشكر للسيد عيسى نجيب الخوري لمبادرته بوضع 5000 طنا من الخضورات والفاكهة قيمتها تقارب 35 مليون درهم تحت تصرف الوزارة لدعم الجهود الهادفة الى تأمين مختلف المواد الاستهلاكية و الحفاظ على استقرار الاسواق .. كما شكرت الوزارة شركة "ان آر تي سي" القابضة لوضعها 20 الف طن من الخضروات و الفواكه و اسطول نقل مكون من 300 مركبة تحت تصرف الوزارة لتعزيز استقرار لاالاسواق الاستهلاكية .

المخزون الاستراتيجي للسلع

تحصد الإمارات اليوم ثمار استثمارات زراعية تزيد قيمتها على 150 مليار درهم ضختها في نحو 60 دولة خلال السنوات العشر الماضية، حيث يتوافر لديها مخزون ضخم من المواد الغذائية والسلع الأساسية يؤهلها للصمود لفترات طويلة أمام أية كوارث أو أزمات مثل أزمة كورونا.

أكثر من 20 شركة إماراتية تستثمر في الخارج، وتجلب منتجاتها الزراعية والحيوانية إلى الإمارات بدون قيود لتخزنها في صوامع عملاقة ومجمعات تتوزع في إمارات الدولة توفر الغذاء للمواطنين والمقيمين وتعيد تصدير الفائض منه للخارج.

هذا ما أجمع عليه كبار مسؤولي أبرز الشركات الاستثمارية الإماراتية في الخارج حيث أشادوا بقرار مجلس الوزراء مؤخرا بتعزيز المخزون الاستراتيجي للسلع في الدولة، مؤكدين أن الإمارات حققت قفزة نوعية وكمية في إنشاء ودعم هذا المخزون الذي تتجلى مظاهره حالياً في الصوامع العملاقة التي أسستها الشركات الوطنية في الدولة سواء في مدينة خليفة الصناعية أو العين أو دبي والإمارات الشمالية وأبرزها صوامع شركات الظاهرة وجنان والغرير والوطنية للأعلاف.

و تسعى الاستثمارات الإماراتية الزراعية في الخارج تسعى لتحقيق هدفين: الأول تأمين مخزون من السلع الاستراتيجية للدولة يزيد على العام، والثاني إعادة تصدير منتجاتها من الإمارات للخارج وفتح أسواق عدة لها علماً أن هذه الشركات تعيد تصدير أكثر من 80% مما تنتجه وتستورده لدول المنطقة والعالم.

عروض ترويجية ومتاجر اليكترونية

وبالتزامن مع زيادة كمية المواد الاستهلاكية المختلفة بادرت معظم منافذ البيع –خاصة الكبرى منها – الى طرح مئات العروض الترويجية وبأسعار تنافسية في متناول المستهلكين ، ضمن مساعيها للمحافظة على استقرار أسعار السلع خاصة الأساسية، حيث شهدت الكثير من السلع الأساسية مثل الأرز والزيت والدقيق والفول وغيرها وكذلك السلع الاستهلاكية الاخرى التي توفرت بكثرة جداً وعليها عروض تصل إلى أكثر من 20% .

و في إطار التسهيل على المستهلكين أعلنت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات، إضافة تطبيقات جديدة لقائمة المتاجر الإلكترونية لترتفع إلى 56 متجرا حاليا، بما يساعد المستهلكين الأفراد من شراء احتياجاتهم بسهولة ويسر خلال الفترة الراهنة بما يسهم في تجاوز أزمة وباء «كورونا».

وأوضحت الهيئة، أن القائمة تضم أكثر التطبيقات المستخدمة للشراء في الدولة، موضحة أنها قابلة للتحديث وفقاً للمتغيرات في السوق، مشيرة إلى زيادة الإقبال على هذه التطبيقات لإتمام عمليات الشراء الإلكتروني من قبل عدد كبير من المواطنين والمقيمين في الإمارات.

جهود توعوية

و في إطار الحرص على توازن الاسواق وطمأنت المستهلكين بوجود كميات كبيرة من مختلف المنتجات والمواد الاستهلاكية في الدولة ،أعدت إدارة الاتصال الحكومي في وزارة الاقتصاد خطة إعلامية توعوية تواكب المجريات وتساير التطورات الراهنة شملت العديد من الاجراءات ،من ضمنها إعداد وتنفيذ افلام الفيديو التوعوية القصيرة التي رصدت بالصوت والصورة ميدانيا و جود كميات هائلة من المواد والمنتجات ومختلف الاصناف . وتضمنت الافلام التوعوية التي تم إعدادها بالتعاون مع كبار المغردين الإماراتيين و بثت عبر موقعها الإلكتروني وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة لها على «تويتر»، و«إنستجرام»،تضمنت مقابلات ميدانية حصرية مع القائمين على بعض منافذ البيع و المسؤولين على مخازن التعاونيان ومراكز التعسوق ومنافذ البيع الذين اكدوا –صوتا وصورة- وجود كميات كبيرة من مختلف أصناف المواد الغذائية بما فيها المعقمات والمنظفات ،مطمأنين جمهور المستهلكين بأنه لا داعي او مبرر للخوف او الهلع من نفاذ الكميات او الاصناف .

و تفاعل الجمهور و المؤسسات الاعلامية المختلفة من محطات تلفزيونية وصحف ومواقع اليكترونية وكذلك المغردين ،مع الافلام والفيديوهات التوعوية التي أعدتها إدارة الاتصال الحكومي وتم مشاركتها ونشرها على أوسع نقاط ،حيث ساهم ذلك بتعزيز توازن الاسواق وزيادة وعي جمهور المستهلكين والتخفيف من روعهم .

و لضمان وصول الرسائل التوعوية لأوسع شريحة تعاونت إدارة الاتصال الحكومي مع شبكتي (برق الإمارات) و(أبوظبي الإخبارية) لضمان انتشار رسائل الوزارة على نطاق واسع من الجمهور.. والنزول ميدانياً ضمن الحملات التفتيشية إلى الأسواق بمختلف إمارات الدولة بالتنسيق مع دوائر التنمية الاقتصادية والسلطات المحلية المختصة وتوثيقها إعلامياً..ومتابعة وصول شحنات المواد الاستهلاكية و الغذائية ،إضافة إلى الاستعانة بإعلاميين من تليفزيونات دبي وابوظبي للتصوير فيديوهات توعية بالسلوكيات الاستهلاكية الصحية.

المسؤولية المجتمعية تتجسد بأبهى صورها لمواجهة تداعيات "كورونا"

تجسد التكامل البناء بين القطاعين الحكومي والخاص بأبهى صوره بهدف تطويق تداعيا فيروس كورونا المستجد "كوفيد19" أوإلى جانب الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة للتقليل من تداعيات الازمة المرتبطة بـ"كورونا" سواء مباشرة من قبل مصرف الامارات المركزي الذيعن حزمة بـ 100 مليار درهم، أو الحزم والمحفزات اليت قدمتها الحكومات المحلية بالميارات وخاصة في ابوظبي ودبي، بالتزامن والتكامل مع ذلك انطلقت مبتدرات القطاع الخاص الإماراتي – شركات ومؤسسات ورجال اعمال ومستثمرين- "فزعة وطنية " تجسد على أرض الواقع معنى المسؤولية المجتمعية بأبهى صورها .

سارعت الشركات الوطنية في الإمارات تدشين مبادرات مجتمعية نوعية تدعم المجهود الوطني في محاربة فيروس «كورونا» والتغلب على التداعيات التي خلفها، لتؤكد بذلك دورها التضامني لتجاوز التحديات بتغليب المفاهيم الوطنية والتكافل والمساهمة الإيجابية وتحقيق مستويات عالية من الشراكة والتكامل بين جهود الحكومة والقطاع الخاص في هذا المجال.

وتفاعل عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص والتجار ورواد الأعمال والمواطنين مع الدعوة لتعزيز المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع من التجار وأصحاب الملاءة المالية نحو المشاركة الإيجابية في إطلاق المبادرات الداعمة للمجتمع في مواجهة الأزمة الحالية بانتشار فيروس كورونا.

وتنوعت صور التفاعل من أفراد المجتمع سواء من مبادرات رئيسية من المؤسسات الكبرى لتخفيف العبء على المشاريع الصغيرة بالإعفاءات المالية سواء على صعيد المستحقات المالية أو الإيجارية لمدة تصل إلى 3 أشهر أو إعفاءات مشابهة من أصحاب المحلات الصغيرة للمستأجرين إلى جانب تخصيص وحدات عقارية أو مخصصات مالية مباشرة لتعزيز المنظومة الصحية للحفاظ على سلامة المجتمع.

فيما أوضح مسؤولو شركات وأصحاب أعمال تعدد صور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات وشركات القطاع الخاص والذي لا بد أن يتناسب مع حجم الشركات وقدراتها المالية والتي تكفل لهم اعتماد مخصصات لدعم المشاريع المجتمعية والصحية أو دعم الفئات ذات الحاجة وكذلك مساهمة بعض الشركات الأخرى مجتمعياً من خلال الحفاظ على العمالة في مشاريعهم ودعم استمرارية الرواتب والأوضاع الوظيفية رغم الركود النسبي في المشاريع.

تسهيلات غير مسبوقة

بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في إطار حرص سموه على إيجاد مختلف أوجه الدعم الممكنة لمواطني دولة الإمارات والمقيمين على أرضها في هذه الأوضاع الاستثنائية، كشف القطاع المصرفي في إمارة دبي مؤخرا عن مبادرة تشمل جملة من الإجراءات والتدابير والمميزات الممنوحة لعملائه في الفترة الراهنة بهدف التخفيف من الضغوطات الاقتصادية الراهنة والتي تسبب فيها انتشار فيروس كورونا المستجد / كوفيد-19/ في مناطق مختلفة من العالم الذي يحشد اليوم قدراته وإمكاناته للتصدي للتداعيات السلبية واسعة النطاق التي خلّفها انتشار الفيروس، وضمن مختلف القطاعات لاسيما القطاع الاقتصادي.

المؤسسات الوطنية الإماراتية تدعم جهود الحكومة لتجاوز ظروف "كورونا"

ويشارك في هذه المبادرة التي تغطي الفترة من 1 أبريل وحتى 30 يونيو 2020 والرامية إلى تأكيد الدعم الكامل للمستفيدين من خدمات القطاع المصرفي في دولة الإمارات، بنوك رئيسية في دبي وهي: مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، وبنك دبي التجاري، والتي يبلغ إجمالي الودائع لديها 693 مليار درهم فيما يصل حجم القروض المقدمة من خلالها إلى 639 مليار درهم، في الوقت الذي تمثل فيه هذه البنوك حوالي 37% من حصة السوق في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولها إسهامها الكبير والمؤثر في نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

وتضمنت الإجراءات التي شملتها المبادرة بالنسبة للأفراد السماح للعملاء الحاصلين على قروض التجزئة وطلب منهم أرباب العمل أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر،

القطاع المصرفي في دبي يدعم عملاءه لتخفيف الضغوطات الاقتصادية

بالحصول على فترة سماح تصل إلى ثلاثة أشهر يتوقفون فيها عن سداد الأقساط المستحقة عليهم بدون دفع أي فوائد أو رسوم، منحت المبادرة جميع مشتري المنازل لأول مرة فرصة الاستفادة من زيادة قدرها 5 بالمئة في نسبة التمويل إلى القيمة والاسترداد الكامل لرسوم معالجة الطلب، ما سيجعل ملكية العقارات أكثر قابلية للتحقيق بشكل ملحوظ.

وتشمل التسهيلات الممنوحة من البنوك المشاركة لعملائهم الذين قد يحتاجون إلى إلغاء حجوزات السفر الخاصة بهم والتي تم إجراؤها عبر بطاقات الائتمان والخصم الخاصة بهم، استرداد رسوم المعاملات بالعملات الأجنبية التي فرضها البنك، كما تتيح المبادرة للعملاء الأفراد استرداد الرسوم على عمليات السحب النقدي التي تتم باستخدام بطاقات الخصم على جميع أجهزة الصراف الآلي حتى غير التابعة منها لبنك المتعامل وفي جميع أنحاء الدولة. ويمكن لعملاء بطاقات الائتمان الاستفادة من برامج تقسيط الدفعات المستحقة والعائدة للأقساط المدرسية ومشتريات المواد الغذائية، دون دفع أي فوائد أو رسوم عمليات وذلك لمدة تصل إلى ستة أشهر.

وبالنسبة لقطاع الأعمال، تشمل أوجه التيسير التي شملتها المبادرة تخفيض الحد الأدنى للرصيد الشهري المطلوب لحساب الأعمال إلى 10 آلاف درهم، علاوة على الإعفاء من رسوم الحد الأدنى للرصيد لحساب الأعمال لمدة ثلاثة أشهر، في حين أتاحت المبادرة كذلك إمكانية تأجيل سداد الأقساط لمدة 3 أشهر بناءً على طلب العملاء الحاصلين على تسهيلات تمويل الاعمال.

ولعملاء الخدمات المصرفية للشركات، فقد تقرر أن تكون الأولوية في منح التدابير الداعمة للقطاعات الرئيسية التي تساهم في اقتصاد الدولة، من الأكثر تضرراً بسبب الوضع الراهن، بما في ذلك مؤسسات الرعاية الصحية والطيران والضيافة والتجزئة وإدارة الفعاليات والسلع الاستهلاكية والتعليم، من خلال تزويدهم بخيار إعادة جدولة الدفعات وتأجيل سداد الأقساط أو خفض قيمة الدفعات عندما تقتضي الحاجة، وحثت البنوك العملاء من الشركات الأكثر تضرراً بسبب هذا الوضع العالمي الاستثنائي التواصل مع مديري علاقاتهم المصرفية للتوصل إلى أفضل الحلول الداعمة لهم في إطار أوجه التيسير المتاحة.

مبادرات مسؤولة

وحظيت بالتقدير مبادرة كل من عمر الفطيم بتخصيص 100 مليون درهم لدعم تجار «فستيفال سيتي» و«فستيفال بلازا» بإعفائهم من إيجار المحلات ثلاثة أشهر، وخلف الحبتور بتقديم 50 سيارة إسعاف ومبنى كامل للحجر الصحي من مجموعة الحبتور دعماً للجهود الوطنية في مواجهة تداعيات «كورونا» وتأسيس مختبر متكامل لأبحاث الفيروسات بترحيب شعبي واسع النطاق.

و في خطوة تعكس مدى الحس الوطني الرفيع الذي يتمتع به القطاع الخاص الإماراتي، والدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في دعم الاقتصاد الإماراتي، قدمت مجموعة الفطيم دعم مالي قيمته 100 مليون درهم إماراتي لمساعدة تجار التجزئة من المستأجرين في مركزي "دبي فستيفال سيتي مول" و"فستيفال بلازا مول" التجاريين، ممن تأثرت أعمالهم مؤخراً بتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وسيُغطي التمويل قيمة الإيجار لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر للمستأجرين المؤهلين.

وكانت مجموعة الفطيم قد شكلت فريق عمل لاستكشاف السبل الكفيلة بدعم مستأجري محال التجزئة في المراكز التابعة

> تخصيص وحدات عقارية أو مخصصات مالية مباشرة لتعزيز المنظومة الصحية للحفاظ على سلامة المجتمع

لها، لاسيما مع انخفاض أعداد زوار المراكز التجارية وفق التعليمات الصادرة عن الجهات المختصة للوقاية من الفيروس، وفي مقدمتها الالتزام بالتواجد في المنازل وعدم الخروج إلى الأماكن مزدحمة، سعيا لضمان أعلى معدلات الوقاية والسلامة لجميع أفراد المجتمع، حيث تم تكليف الفريق بالتوصّل إلى تدابير سريعة وفعالة لمساعدة المستأجرين المتضررين.

وحول هذه المبادرة، أكد عمر الفطيم، نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الفطيم، أن هذه الفترة الاستثنائية التي نمر بها والعالم من حولنا تستدعي تضافر كافة الجهود وتكاتف الجميع من أجل الوقوف بقوة لهذا التحدي، لتظل دولة الإمارات وإمارة دبي كما تعودنا دائماً أكبر من كل المواقف الصعبة مهما كان حجم ما تجلبه من تحديات، مشيراً إلى أن هذا الإجراء يأتي في إطار المسؤولية التي تحملها المجموعة تجاه دولة الإمارات واقتصادنا الوطني بكافة مكوناته، كونها إحدى عناصره المؤثرة وشريك في صنع النجاحات الاقتصادية للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وأعرب عمر الفطيم عن أمله في أن تكون لهذه المبادرة بإعفاء شركاء المجموعة من المستأجرين في كل من "دبي فستيفال سيتي مول" و"فستيفال بلازا مول" من القيمة الإيجارية لفترة ثلاثة أشهر، داعمة لهم في التغلب على التأثيرات غير المرغوبة لهذا الحدث الذي طالت تداعياته كافة أنحاء العالم، كما أعرب عن أمله في أن يتمكن الجميع بإذن الله تعالى وتوفيقه من التغلب على هذه الأوقات الصعبة التي يسابق العالم الزمن لتخطيها.

تبرع سخي

و تأكيداً على تكاتف كافة الجهود في دولة الإمارات لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ومع مبادرة كبار رموز القطاع الخاص والشخصيات الاقتصادية المؤثرة في إمارة دبي لدعم تلك الجهود، أعلن رجل الأعمال خلف الحبتور عن تبرعه بعدد 50 سيارة إسعاف متطورة ومزودة بأفضل التجهيزات، كما أعلن عن توفير مبنى مجهز ومؤسس بجميع المستلزمات للحجر الصحي، وكذلك تكفله بإنشاء مختبر متكامل لعلم الفيروسات والأبحاث ذات الصلة، وذلك امتداداً للإسهامات الخيرية والإنسانية والمجتمعية التي طالما حرص على تقديمها لاسيما في هذه المرحلة المهمة من تاريخ الإمارات والعالم.

وتأتي هذه الخطوة لتقدم دعماً كبيراً للجهود الضخمة المبذولة على مستوى دولة الإمارات في ضوء الإرشادات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد والحد من فرص انتشاره، وانطلاقا من الحس الوطني الذي يتمتع به كافة أبناء الإمارات، في الوقت الذي تضرب فيه الرموز الوطنية الكبيرة أعظم الأمثلة على قيمة الوقوف بقوة إلى جانب كل الجهود الرامية إلى ضمان سلامة وأمن وصحة جميع أفراد المجتمع لتبقى دولة الإمارات دائماً المكان الأفضل للعيش والعمل، مع تحقيق أعلى درجات الأمان والسلامة لسكانها من مواطنين ومقيمين وكذلك لزوارها من مختلف انحاء العالم.

وأكد رجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور أن المعدن الأصيل لشعب الإمارات يتضح

مشاركة إيجابية من التجار وأصحاب الملاءة المالية لمواجهة تحديات الأزمة

بجلاء في الأوقات الاستثنائية، وأن الجميع يتبع توجيهات القيادة الرشيدة لجعل دولة الإمارات النموذج والقدوة في توفير أعلى مستويات الأمن والصحة والسلامة لكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة، منوهاً أن المواقف الصعبة لا يمكن أن تنال من العزيمة الصلبة لأبناء هذا الوطن العظيم، الذي يحتاج في هذه الفترة التي يواجه فيها العالم أجمع تحدياً صحياً ليس بالهين، لتضافر كافة الجهود والاصطفاف في مواجهة هذا التحدي لضمان التغلب عليه وتجاوزه في أسرع وقت ممكن.

وأثنى الحبتور على الجهود الحثيثة لكافة فرق العمل في جميع التخصصات لاسيما الصحية منها وقال: "نشكر كل الجهات المعنية لما تقوم به من جهود كبيرة لمواجهة فيروس كورونا المستجد وفي مقدمتها وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وهيئة الصحة في دبي وغيرها من الجهات .

ويمثل العطاء السخي لرجل الأعمال خلف الحبتور، إضافة مهمة لقدرات القطاع الصحي وإمكانياته، في هذه الأزمة الراهنة التي ألمت بالعالم. كما يعد في الوقت نفسه انعكاساً عملياً لمستوى الوعي الرفيع والقيم والمفاهيم النبيلة التي يتسم بها المجتمع الإماراتي وجعلت من دولتنا نموذجاً يحتذى في هذا المجال على الصعيد الدولي.

تأجيل الأقساط

و في إطار مبادرات القطاع المصرفي أعلن بنك أبوظبي الأول، عن سلسلة من الإجراءات الإضافية التي تهدف إلى توفير الدعم للعملاء والتخفيف من الآثار والتحديات المالية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وشملت هذه الإجراءات عملاء البنك من الأفراد (الخدمات المصرفية والخدمات المصرفية الإسلامية) والشركات وتتضمن الإعفاء من السداد والرسوم لمجموعة واسعة من منتجات البنك المصرفية، وذلك ابتداءً من 1 أبريل 2020.

وبالنسبة لعملاء البنك من الأفراد؛ سيقوم بنك أبوظبي الأول بتأجيل دفعات قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وقروض السيارات، ولفترة تتراوح بين شهر إلى ثلاثة أشهر، وذلك للعملاء المتأثرين بشكل مباشر من انتشار الفيروس.

كما يقدم بنك أبوظبي الأول لأولياء الأمور قروضاً لتمويل الرسوم الدراسية دون فوائد. وللراغبين بشراء العقارات للمرة الأولى من خلال قروض الرهن العقاري؛ يقدم بنك أبوظبي الأول خصم بنسبة 5% على الدفعة

طرح خطط سداد مرنة وإلغاء فوائد وتكاليف إضافية وتخفيض رسوم

الأولى.وسيحصل العملاء على خصم بنسبة 50% على رسوم السداد المتأخر، وعلى برامج التقسيط بدون رسوم خدمة على الرسوم الدراسية، ودفع فواتير الخدمات. كما سيتم منح العملاء الذين يمتلكون بطاقات بنك أبوظبي الأول وديبي فيرست الائتمانية إعفاءً على رسوم العملات الأجنبية الخاصة بإلغاء حجوزات الفنادق وتذاكر الطيران.وسيتم إعفاء جميع العملاء من رسوم الحسابات.

وسيقوم البنك أيضاً بدعم العملاء من خلال الفريق المختص بالخدمات المالية للموظفين.

وفيما يخص عملاء البنك من الشركات الصغيرة والمتوسطة، سيقوم البنك بتأجيل أقساط القروض لمدة تصل حتى ثلاثة أشهر على جميع أنواع القروض، ويعمل البنك حالياً مع كافة عملائه لتحديد مدى تأثير فيروس كورونا المستجد على تدفقاتهم النقدية ليتمكن من تقديم الدعم لهم من خلال إعادة جدولة القروض أو تأجيلها، ولن يتم فرض رسوم على القروض المؤجلة.سيتم إعادة هيكلة مدفوعات الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بتسهيلات رأس المال العامل، كلّ على حدة، لاحتواء الاضطرابات الحالية في التدفق النقدي، ودعمهم للحفاظ على سير أعمالهم

سيواصل البنك تقديم القروض لكل العملاء بناءً على الاتفاقات الحالية، وسيقوم أيضاً بتفعيل فترة سماح تصل إلى ثلاثة أشهر للدفعات الأولية وبرسوم أقل.كما

سيقوم بنك أبوظبي الأول بإعادة 50% من الرسوم الشهرية لخدمات نقاط البيع للتجار بتدفقات سنوية بقيمة أقل من 5 ملايين درهم، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم للقروض ضمن برنامج «غداً 21»

ويقوم بنك أبوظبي الأول كذلك بتخفيض أو تعليق مجموعة كبيرة من الرسوم، بما في ذلك رسوم الخدمات عبر الإنترنت بما يساهم في إدارة العملاء لحساباتهم عن بُعد.

وتأتي هذه الإجراءات بالتزامن مع حزمة الحوافز الاقتصادية التي أطلقتها حكومة دولة الإمارات وأبوظبي بهدف التخفيف من الآثار الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد..

مبادرات تحفيزية تحمي النمو وتعزز التنافسية

بحكمة وإحساس مرتفع بالمسؤولية سارعت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية بإقرار جملة من المبادرات والمحفزات والقرارات الحاسمة لدعم المنظومة الاقتصادية المحلية في وجه التحديات العالمية التي طرأت في الفترة الأخيرة وتتمثل في انتشار فيروس «كوفيد 19» وانعكاساته السلبية على العديد من قطاعات الأعمال، كالطيران والسياحة وغيرها.

الإمارات بجاهزية تامة لمواكبة التغيرات و التعامل التحديات للحفاظ المكتسبات

تعتبر دولة الإمارات في جاهزية تامة لمواكبة التغيرات و التعامل التحديات للحفاظ على مكانتها الاقتصادية المرموقة؛ و مكتسباتها و انجازاتها المختلفة ، انطلاقا من ذلك تتالت القرارات الحكيمة الهادفة لحماية وصيانة المنجز الإماراتي ،فاتخذت سلسة من القرارات والمبادرات على المسويين الاتحادي ،والمحلي خاصة الميادرات التحفيزية التي اعلنتها إماراتي أبوظبي ودبي والتي تصب في صالح الاقتصاد الوطني و تعزز البيئة والمناخ الاستثماري في ظل الظرف الدولي الدقيق .

ولطالما أكدت التقارير الدولية قدرة دولة الإمارات على مواصلة النمو، وتحديداً في القطاعات غير النفطية، بدعم المحفزات الاقتصادية والمالية، التي آتت أكلها على نحو تدريجي، وبدأت آثارها الإيجابية تترسخ في اقتصاد الدولة بصورة ملموسة، من خلال التركيز على تنشيط السوق والحفاظ على تنافسية الاقتصاد والنمو المستدام، وتحفيز الشركات وأصحاب الأعمال وإعادة الزخم لحركة التجارة، وخفض الرسوم وتقديم تمويلات ميسرة لقطاع الأعمال وإصدار رخص تجارية جديدة للأنشطة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح السوق الإماراتية وجعلها مسهماً بارزاً في منح الاقتصاد مزيداً من الزخم وتحفيز النشاط التجاري والصناعي.

و في كافة الظروف حافظت دولة الإمارات، وحتى خلال الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008 على سبيل المثال، على تنافسيتها وتصدرها لكثير من المؤشرات العالمية، وذلك بفضل المنسوب الذي امتلكته من ثقة رجال الأعمال والمستثمرين بها، وقوة ومتانة ملاءتها المالية وقدرة صناديقها السيادية على دعم الاقتصاد الوطني، وانفتاحها المستمر على مراجعة ظروف السوق وتحسين آليات عملها، وحرصها على تخفيف النفقات عن القطاع الخاص من رسوم أو ضرائب، وتقليل الكلفة التشغيلية على الشركات، يدعم كل ذلك مناخ ملهم من الاستقرار والأمن، وتطور لافت للنظر في بنيتها التحتية وبيئتها الاستثمارية والتشريعية والمؤسسية.

و في الظروف الراهنة التي يواجهها العالم تصرفت قيادة دولة الإمارات بحكمة وإصرار واقتدار للمحافظة على زخم النمو وتحصين استدامته ، رحب الخبراء والاوساط الاستثمارية بقرارات الحكومة الرشيدة المتعلقة بتعزيز أداء الاقتصاد الوطني عامة، بتخصيص مبالغ ضخمة ضمن خطة دعم اقتصادي وطني لمواجهة تداعيات فيروس «كوفيد 19» المشهور ب«كورونا»، مؤكدة الأهمية الكبيرة لها ودورها في بث روح التفاؤل بين اوساط المستثمرين في كافة القطاعات .

المحفزات الاقتصادية والمالية، ظهرت آثارها الإيجابية بصورة ملموسة

وجاء إعلان وإقرار ذلك في الوقت المناسب ليدعم حزمة المبادرات والمحفزات التي أعلنت عنها الحكومة الرشيدة سابقاً ، حيث من شأنها أن تضاعف حركة النمو والنشاط التي يشهدها اقتصادنا الوطني .

وأكد اقتصاديون أن حكومة الإمارات سجلت استحقاقاً باهراً في استباق الأحداث ووضع الأمور في نصابها الطبيعي، من خلال تنفيذ خطة احترازية واضحة وثابتة وسريعة في مواجهة التحديات التي ظهرت مؤخراً على المنظومة العالمية جراء انتشار فيروس «كوفيد 19»، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية. موضحين أن القرارات الحكيمة التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرا كإجراء وقائي لحصار انتشار فيروس «كورونا» أثبتت نجاحها، وجاءت خطة الدعم الاقتصادي في الوقت المناسب.

خطوات استباقية

و أعلن مصرف الإمارات المركزي، مؤخرا إجراءات استباقية جديدة، لمواجهة تداعيات «كورونا» على القطاع المصرفي، ورفع إجمالي خطته التحفيزية للبنوك، إلى 256 مليار درهم.

وتشمل أبرز مخططات الدعم الجديدة، سيولة جديدة بنحو 61 ملياراً للقطاع، ناتجة عن تخفيض متطلبات الاحتياطيات النقدية الإلزامية، إضافة إلى 50 ملياراً في هيئة تخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية، و50 ملياراً في هيئة دعم تمويلي بتكلفة صفرية، و95 ملياراً في هيئة تخفيضات بالسيولة الاحتياطية.

وكشف المصرف أنه في إطار جهود التخفيف من التداعيات على الاقتصاد الوطني، أقرّ مجلس إدارته تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب، بمقدار النصف لجميع البنوك، من 14% إلى 7%، بما يسهم في تعزيز السيولة، وضخّ ما يُقدّر بـ 61 مليار درهم، من السيولة في القطاع، يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها.

كما مدّد المصرف، الجدول الزمني لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة لمساندة المتعاملين والشركات المتضررة، وأقرّ تحسينات إضافية على الخطة، مشيراً إلى أنه يُمكن للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020. ويُمكن للبنوك المشاركة في خطة تمديد التخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية، البالغة 50 ملياراً، حتى 31 ديسمبر 2021.

و تعقيبا على ذلك قالت وكالة التقييم العالمية (موديز)، إن خطة الدعم الجديدة، التي أعلنها مصرف الإمارات المركزي في مواجهة تبعات أزمة تفشي فيروس «كورونا» المستجد، والتي تصل قيمتها إلى 256 مليار درهم (70 مليار دولار أو ما يعادل 17% من إجمالي الناتج المحلي للدولة) سوف تدعم سيولة بنوك الإمارات، وتحد من التأثير السلبي للأزمة على نوعية الأصول المصرفية، وتخفف من تداعيات «كورونا» الاقتصادية.

وأضافت الوكالة: إن تخفيف القيود المالية على البنوك من رأس مال وقائي واحتياطي إلزامي على مدى الأشهر القليلة المقبلة؛ يعزز

256 ملياراً حزمة تحفيز الاقتصاد بعد رفع المصرف المركزي خطته للدعم

وضع السيولة لدى البنوك، وييسر تحديات التمويل وحتى إذا ما أدت إلى ارتفاع الائتمان للمقترضين الذي يواجهون ضغوطاً في السيولة في المرحلة المقبلة؛ فسوف تحد من التراجع في نوعية أصول القطاع المصرفي.

و أكدت "موديز" ان خطة الدعم الاقتصادي الشاملة التي التي أطلقها «مصرف الإمارات المركزي» لدعم بنوك الإمارات في مواجهة التداعيات الاقتصادية المتوقعة عن انتشار فيروس «كورونا» المستجد، ستجلب أكثر من منفعة للبنوك. واستعرضت هذه المنافع في تقرير خاص لتقييم خطة الدعم، ووأفاد التقرير أن في مقدمة هذه المنافع توفير مصدر تمويل رخيص لتلبية طلبات الحصول على النقد، والمتوقع أن تتلقاها البنوك من الجهات الأكثر تأثراً بالتداعيات الاقتصادية لتفشي الفيروس. وتوقع التقرير أن تكون غالبية هذه الجهات منتمية إلى قطاعات السياحة، النقل، التجارة، والعقارات، فضلاً عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف التقرير أن الخطة ستسهم أيضاً في الحد من التآكل المتوقع في قيمة الأصول البنكية نتيجة أزمة «كورونا».

وبالتالي، ستحول الخطة دون تفاقم المشاكل المحتمل أن يواجهها المقترضون من البنوك في توفير السيولة وتحولها إلى مرحلة الإعسار. وأوضح التقرير أن خطة الدعم ستساعد أيضاً في الحيلولة دون التراجع في جودة الأصول الملموسة لدى بنوك الإمارات. كما ذكر التقرير أن الخطة ستعزز مرونة البنك أيضاً في تزويد المقترضين بالحلول المصرفية السريعة.

تحرك سريع

و بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة أصدر المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي حزمة من المبادرات الجديدة ضمن برنامج غداً21 تستهدف المحافظة على مكتسبات الإمارة الاقتصادية ودعم القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للشركات الناشئة، وشملت هذه الحزم: تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية، دعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام، إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التسجيل العقاري لهذا العام، إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم توثيق لهذا العام، تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، والذي يدار من قبل مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على اجتياز بيئة السوق الحالية.

حزمة الدعم المالي سترتد بالإيجاب على حياة الأفراد والشركات

كما شملت الحزمة التي أقرها "تنفيذي أبوظبي" تخصيص مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم، دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل،توقيف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي قيمتها تصل إلى 50 مليون درهم،خفض رسوم تأجير

ابو ظبي تضخ المليارات في شرايين الاقتصاد لمواجهة تداعيات كورونا

الأراضي الصناعية بنسبة 25% للعقود الجديدة، إلغاء رسوم التسجيل العقاري لهذا العام، إسقاط جميع المخالفات التجارية والصناعية الحالية،إعفاء كافة المركبات من رسوم بوابات التعرفة المرورية حتى نهاية العام، إلغاء رسوم التسجيل للمركبات التجارية،إلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام، توفير استرداد نقدي حتى 20% من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه،تشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية دائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة.

وبهذا الخصوص قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إنه استعرض مع أعضاء المجلس التنفيذي في أبوظبي الأوضاع الاقتصادية في ظل التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية، مشيراً سموه إلى أن البرامج التحفيزية القائمة في الإمارة والإجراءات التي أعلنها المصرف المركزي والحكومات المحلية مؤخراً، تمثل دعامة وضمانة للاستقرار الاقتصادي والمالي في الدولة.

وقال سموه على تويتر: «وجهت باستمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي، وأخذ تدابير إضافية للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية في الإمارة وإعطاء الأولوية للشركات الناشئة في ضوء التحديات الحالية. ووجهت بالعمل على خطط جديدة لتحفيز القطاعات الاستثمارية الاستراتيجية، وأمرت بتشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية دائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة».

وأضاف سموه: «ستستمر أجهزتنا الحكومية في تطوير وتسهيل القوانين والتشريعات الاستثمارية لتكون أكثر مرونة وملاءمة لاستمرارية العجلة الاقتصادية... نثق في حيوية الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة تقلبات الأسواق».

حزمة حوافز اقتصادية

و تنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أطلق سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم للأشهر الثلاثة القادمة بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال في دبي وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يشهده العالم اليوم.

وترمي هذه الحزمة إلى اتخاذ إجراءات وقائية للتخفيف من تكلفة ممارسة الأعمال وتسهيل الإجراءات، لا سيما في قطاعات السياحة، والتجزئة، والتجارة الخارجية، والخدمات اللوجستية، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الحوافز لجميع المواطنين والمقيمين في الإمارة، حيث تدخل هذه الحزمة حيز التنفيذ الفوري ولمدة ثلاثة أشهر يتم بعدها تقييم الأثر وفق الأوضاع الاقتصادية السائدة حينها.

وتضمنت الحزمة الجديدة، التي أعدتها حكومة دبي، خمس عشرة مبادرة تمس قطاعات التجارة والتجزئة والتجارة الخارجية والسياحة والطاقة في الإمارة، حيث من المتوقع أن يكون لهذه الحزمة تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر في جميع قطاعات الأعمال الأخرى ذات الصلة على مدار الأشهر الثلاثة القادمة.

التجارة وقطاع الأعمال

وقدمت حكومة دبي لمجتمع الأعمال تسع مبادرات خلال الأشهر الثلاثة القادمة تمثلت الأولى بتجميد تطبيق رسم الأسواق البالغ 2.5%على جميع المنشآت العاملة في الإمارة خلال فترة الأشهر الثلاثة القادمة، والذي كان في السابق يعادل 5% قبل أن يجري خفضه في يونيو 2018، في حين تقضي المبادرة الثانية برد ما قيمته 20% من التعرفة الجمركية البالغة 5% والمدفوعة للبضائع المستوردة التي يتم بيعها محلياً، وذلك على الواردات من جميع البضائع التي تباع في السوق المحلية لدبي ودولة الإمارات. كما اشتملت الحزمة إلغاء الضمان البنكي أو النقدي المطلوب لمزاولة نشاط التخليص الجمركي والمحدد بمبلغ 50,000 درهم، مع رد الضمانات البنكية والنقدية المقدمة لشركات التخليص الجمركي القائمة، هذا بالإضافة إلى إجراء تخفيض يبلغ 90% على رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات.

وفي سلسلة المبادرات الداعمة للتجارة الخارجية، تم إلغاء شرط الصك المصرفي عند تقديم طلبات التظلمات الجمركية، وذلك تخفيضاً للتكاليف وتسريعاً للبت في طلبات التظلمات الجمركية والتسوية، وسيتم إعفاء المراكب التجارية الخشبية التقليدية المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو للسفن القادمة والمغادرة ورسوم التحميل المباشر وغير المباشر في مرفأ دبي وميناء الحمرية.

وعلى صعيد التجارة المحلية، تم إلغاء شرط الدفعة الأولى المحدد بنسبة 25% لطالب تقسيط الرسوم الحكومية الخاصة بالترخيص وتجديد الترخيص، سعياً لتخفيف الأعباء المالية خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى تجديد الرخص التجارية بدون إلزامية تجديد عقود الإيجار، لتسهيل مزاولة الأعمال وتخفيف الاشتراطات الحكومية. هذا وسيتم كذلك إعفاء الشركات من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية الجديدة.

ومن شأن هذه المبادرات المساهمة في تنشيط حركة التجارة الخارجية وتعزيز التنافسية الإقليمية والعالمية، عبر خفض التكاليف وتحسين السيولة وتخفيف الأعباء المالية عن كاهل الشركات، عدا عن تسهيل الإجراءات الجمركية ومزاولة الأعمال.

وتضمّنت حزمة المبادرات التي قدمتها حكومة دبي أربع مبادرات تختص بدعم قطاع السياحة والقطاعات ذات الصلة في الإمارة لمدة الأشهر الثلاثة المقبلة. وتمثلت أولاها بخفض رسم البلدية بنسبة 50% على مبيعات الفنادق ليصبح الرسم 3.5% عوضاً عن 7%. وتتبع هذه الخطوة خطوة

سابقة اتُّخذت في العام 2018 وتمثلت بخفض رسم البلدية على مبيعات الفنادق من 10% إلى 7%.

وتمثلت المبادرة الثانية بإعفاء الشركات من رسوم التأجيل والإلغاء للفعاليات السياحية والرياضية خلال العام 2020. أما المبادرة الثالثة فتقضي بتجميد تطبيق رسوم التصنيف على الفنادق. في حين جاءت المبادرة الرابعة في إطار حزمة المبادرات المستهدفة لدعم القطاع السياحي في دبي، لتقضي بتجميد تطبيق رسوم التذاكر وإصدار التصاريح وغيرها من الرسوم الحكومية على الفعاليات الترفيهية وفعاليات الأعمال.

كما اشتملت حزمة المبادرات التي قدمتها حكومة دبي على مبادرتين لتخفيض تكلفة قطاع الأعمال وتكلفة المعيشة على جميع سكان الإمارة من مواطنين ومقيمين وكذلك قطاع الأعمال في دبي فيما يتعلق باستهلاك الطاقة، حيث تستهدف المبادرة الأولى خصم 10% من قيمة فاتورة استهلاك المياه والكهرباء لكافة فئات المستهلكين (السكني والتجاري والصناعي) لفترة الأشهر الثلاثة القادمة، في حين تستهدف المبادرة الثانية تخفيض 50% من مبلغ التأمين.

وأكد سمو ولي عهد دبي أن العالم يمر اليوم بظروف اقتصادية صعبة نتيجة العديد من التحديات، التي تصاعدت وتيرتها جراء الأوضاع الصحية التي صاحبت انتشار فيروس كورونا في مناطق عدة حول العالم وما صاحبها من تداعيات أثّرت بصورة كبيرة على العديد من القطاعات الاقتصادية العالمية، في حين جاءت توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بإطلاق هذه الحزمة من الحوافز الاقتصادية بهدف تحقيق أعلى مستويات الدعم لمجتمع دبي بكافة قطاعاته من مواطنين ومقيمين ومستثمرين وضمان مساندة الجميع في مواجهة ظرف استثنائي يمر به العالم.

> دبي تطلق حزمة حوافز اقتصادية بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال وتعزيز السيولة المالية

وقال سموه: "حريصون على توفير مختلف أشكال الدعم التي تضمن لدبي ريادتها وحفاظها على مكانتها كأفضل مكان للعيش والعمل. العالم يمر اليوم بأوقات صعبة، ولدينا القدرة على مواجهة كافة التحديات بكل الكفاءة والاقتدار، وقد تعلمنا من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد أن التحديات تمكن المجتمعات من تعزيز قدرتها على التطور والتقدم بحلول مبدعة وأفكار خلاقة. نقدم اليوم هذه المحفزات من أجل التشجيع على المضي قدما نحو أهدافنا التنموية الطموحة دون أن نسمح لأي تحدٍ أن يعيق من تقدمنا أو يبطئ من سرعة تطورنا".

استدامة الأعمال

وأوضح معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن الخطط الاقتصادية التحفيزية التي تم اعتمادها على المستويين الاتحادي والمحلي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تخفيف الأثر عن القطاعات الاقتصادية المتضررة وضمان استمرارية الإنتاج واستدامة الأعمال ..ويُعد قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز القطاعات التي تحظى باهتمام الحكومة عند التعامل مع حزم التحفيز المعلنة، ويعمل حاليا البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوزارة الاقتصاد بالتنسيق مع الشركاء من الجهات الاتحادية والمحلية، على تحديد وقياس الآثار المترتبة على قطاع ريادة الأعمال والحلول المطلوبة لخفض تكلفة ممارسة الأعمال وتمكينهم من التعامل مع التحديات التي

تفرضها الأزمة الراهنة ..إلى جانب ذلك، فإن اللجنة المؤقتة المشكلة من قبل مجلس الوزراء الموقر للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، تعمل في الوقت الراهن لاقتراح مزيد من التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية للأزمة على الموارد البشرية والقطاع الاقتصادي.

محفزات إضافية

كما اكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري خلال ترؤسه اجتماع مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع سعي الحكومة لإطلاق محفزات قوية من شأنها التعامل مع تأثيرات الأزمة العالمية الحالية، وكذلك سوف تتبعها محفزات أخرى لضمان التعافي من تلك التأثيرات، منوها انه تم خلال الاجتماع مناقشة الأوضاع في الأسواق المالية، وآخر التطورات، وكذلك مناقشة المقترحات والمبادرات وآليات التنسيق مع الأسواق المالية والجهات الرسمية الأخرى.

و قال معاليه ان توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بإطلاق حزمة من المبادرات الجديدة ضمن برنامج "غداً21 " يمثل رسالة مهمة من القيادة الحكيمة للدولة من شأنها توفير الدعم وإعطاء أولوية للشركات الناشئة إضافة إلى مختلف القطاعات التجارية والصناعية.

واضاف معاليه أن هذه الحزمة ستكون سببا في تحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، فضلاً عن تأسيس صندوق صانع السوق لتوفير السيولة لإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم، وتخفيف الأعباء المالية على الشركات، وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع، مع دعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام.

وتابع معاليه أنه سيكون لهذه الحزمة من المبادرات أثر كبير ينعكس إيجاباً في توفير السيولة في السوق وتعزيز مرونتها وتخفيف النفقات على قطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

وقال معاليه إن لهذه المبادرات وما سبقها من مبادرات ، وما سيتلوها من مبادرات على مختلف المستويات دور مهم في امتصاص واحتواء التداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا في كثير من دول العالم وكذلك التغير الذي طرأ مؤخراً على أسواق النفط في العالم ..وسوف تسهم هذه المبادرات جميعا في تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في الأسواق وتعطي دفعة كبيرة لمختلف قطاعات الاقتصاد.

"فيتش" تشيد بحزم التحفيز

و أشادت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" بالحزم والمبادرات التحفيزية التي أقرتها الإمارات ،لا نعاش الاقتصاد و الحفاظ على استدامة نموه المتوازن ،و نوهت الوكالة إلى ان حزم التحفيز التي أقرتها حكومة الإمارات على أكثر من مرحلة ، إلى جانب مجموعة من الإجراءات الاقتصادية بالمليارات ،منوهة ان الدعم تركز على خفض تكلفة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والتعجيل بتنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية الكبرى.

ومن أبرز القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها إلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لهذا العام لكونهما الأكثر تضرراً، وتوفير استرداد نقدي حتى 20 في المئة من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه، وإعفاء المركبات التجارية من رسوم التسجيل حتى نهاية العام.

ونوهت فيتش ان الحكومة الإماراتية خصصت نحو 1.4 مليار دولار لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية ودعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام وإعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التسجيل العقاري لهذا العام. كما خصصت نحو 800 مليون دولار لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، الذي يدار من قبل مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على اجتياز بيئة السوق الحالية، ونحو 270 مليون دولار لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم.

والتزمت الحكومة بدفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل، وخفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25 في المئة للعقود الجديدة، وتوقيف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشروعات التي قيمتها تصل إلى 13.5 مليون دولار.

اكتشافات الغاز تدفع عجلة التنمية وتعزز الرفاهية

يجمع الخبراء والمسؤولون على ان اكتشاف مكمن جديد للغاز الطبيعي في المنطقة بين سيح السديرة " أبوظبي" وجبل علي " دبي" بمخزون ضخم يقدر بنحو 80 تريليون قدم مكعبة سيسهم في دفع عجلة التنمية وتعزيز الرفاهية وضمان السعادة للمواطنين والأجيال القادمة وترسيخ مكانة الإمارات الرائدة في رسم ملامح المستقبل و وضعها على الخارطة العالمية للدول المنتجة للغاز، إضافة إلى تأثيره على الاقتصاد الوطني وانعكاسه بشكل إيجابي على المشاريع و الشراكات كافة.

بدون شك أن الاكتشاف الجديد اكتشاف مكمن جديد للغاز الطبيعي في المنطقة بين سيح السديرة - أبوظبي، وجبل علي- دبي، بمخزون ضخم سيسهم في تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071، لتأمين مستقبل سعيد و حياة أفضل للأجيال المقبلة، ورفع مكانة الدولة لتكون أفضل دولة في العالم و نموذجا عالميا في إنتاج الطاقة والتنمية المستدامة كما سيكون له أثر إيجابي بعيد الأمد يعود بالنفع على دولة الإمارات والمنطقة والعالم .

كما يسهم الاكتشاف الجديد في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من إمدادات الغاز الطبيعي، ويعزز النمو الاقتصادي بالدولة، وأعمال الشركات العاملة بالقطاع، ويستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، متوقعين تحقيق نمو في الأعمال بمتوسط 50% خلال العام الحالي.

و مؤكد ان توقيع اتفاقية للتعاون بين شركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» و«هيئة دبي للتجهيزات» بهدف تطوير موارد الغاز في المنطقة الواقعة بين إمارتي أبوظبي ودبي، ضمن المشروع

> تكمن أهمية «مشروع جبل علي» للغاز في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من إمدادات الغاز الطبيعي، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي ككل

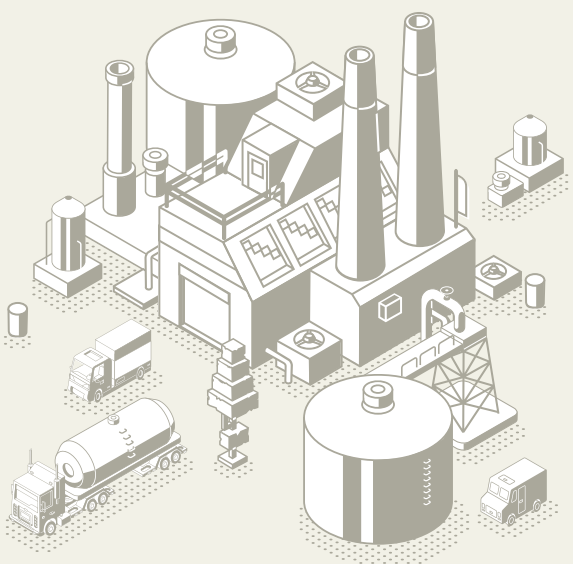

> تعزيز مكانة الإمارات كمورد عالمي موثوق لإمدادات دائمة ومستقرة من الطاقة

المشترك الذي أُطلق عليه اسم «مشروع جبل علي»، يسهم في انتعاش النشاط الاقتصادي بمختلف القطاعات التي ترتبط أعمالها بمجال الغاز.

و مؤكد ان الموقع المميز بالمشروع بين أبوظبي ودبي، فضلاً عن إعلان مؤسسة نفط الشارقة الوطنية (سنوك) الشهر الماضي، عن اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي والمكثفات في الإمارة تحت مسمى «محاني» بمعدلات تدفق تصل إلى 50 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، يعزز أعمال الشركات في إمارات الدولة كافة.

وأكد خبراء أهمية الاكتشافات الجديدة للغاز، لاسيما أنها تأتي عقب إعلان المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي، نوفمبر الماضي، عن اكتشاف وإضافة احتياطيات هيدروكربونية جديدة تقدر بـ 7 مليارات برميل من النفط الخام و58 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز التقليدي، والذي أسهم في تقدم دولة الإمارات من المركز السابع إلى السادس عالمياً، من حيث احتياطيات النفط والغاز العالمية، بإجمالي احتياطيات يبلغ 105 مليارات برميل من النفط، و273 تريليون قدم مكعبة من الغاز التقليدي و160 تريليون قدم مكعبة قياسية من موارد الغاز غير التقليدية.

تعزيز النمو

و تساهم زيادة الاكتشافات بتعزيز فرص الأعمال والأرباح بالشركات الخاصة العاملة بمجال النفط والغاز، ما يؤدي لتحريك دورة رأس المال، ومن ثم سرعة دوران عجلة الاقتصاد ككل، موضحاً أن الشركات تتأهب لاستقطاب المزيد من الخبرات المتخصصة بقطاع الغاز، فضلاً عن الاهتمام بالاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة المستخدمة بالقطاع، وإنترنت الأشياء، وبما يتواكب مع الطفرة المتوقعة بالقطاع خلال الفترة المقبلة.

وستقوم «أدنوك» بتسخير تكنولوجيا جديدة في حفر الآبار بالمشروع الجديد واعتماد أساليب الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي تحت الأرض، لضمان تحقيق أفضل إنتاجية مع خفض عدد المنصات الأرضية قدر الإمكان.

ويوجد الغاز المكتشف في المنطقة بين أبوظبي ودبي، وتستخدم «أدنوك» تقنيات الحفر التقليدي وغير التقليدي لتقييم هذه الموارد، حيث قامت بحفر أكثر من 10 آبار استكشافية، في الوقت الذي تواصل فيه «أدنوك» استراتيجية استثمار موارد الغاز من خلال تطوير الأغطية الغازية، واحتياطيات الغاز الحامض، والموارد غير التقليدية، بالإضافة إلى مخزونات الغاز الطبيعي الجديدة والتي يستمر تقييمها وتطويرها مع تقدم أنشطة الاستكشاف.

و تكمن أهمية «مشروع جبل علي» للغاز في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من إمدادات الغاز الطبيعي، وبما ينعكس بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي ككل، ويعزز مكانة الإمارات كمورد عالمي موثوق لإمدادات دائمة ومستقرة من الطاقة.

احتياطيات عالمية

و يتميز الحقل الجديد يتميز بتوفير مخزون ضخم يقدر بنحو 80 تريليون قدم مكعبة، ما يجعله من أهم اكتشافات الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة، ما يعزز من مركز الإمارات على صعيد احتياطيات الغاز عالمياً، لاسيما

> «مشروع جبل علي»، يسهم في انتعاش النشاط الاقتصادي بمختلف القطاعات التي ترتبط أعمالها بمجال الغاز

بعد إعلان المجلس الأعلى للبترول في أبوظبي، نوفمبر الماضي، عن اكتشاف وإضافة احتياطيات هيدروكربونية جديدة تقدر بـ 7 مليارات برميل من النفط الخام و58 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز التقليدي، والذي أسهم في تقدم دولة الإمارات من المركز السابع إلى السادس عالمياً، من حيث احتياطيات النفط والغاز العالمية.

كما يتميز الاكتشاف الجديد كذلك بموقعه المتميز بين أبوظبي ودبي، ما يضمن استفادة الشركات من أبوظبي ودبي من الاكتشاف الجديد، فضلاً عن تحسن النشاط بالشركات الأخرى العاملة بكل إمارات الدولة، لاسيما مع الإعلان مؤخراً عن اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي والمكثفات في الشارقة بمعدلات تدفق تصل إلى 50 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

ومن المتوقع ان تحسن أعمال الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز بأكثر من 50%، فضلاً عن توافد شركات أجنبية جديدة للعمل بالدولة، ما يعزز من الاستثمارات الأجنبية بالقطاع.

وتترقب المنطقة الواقعة بين أبوظبي ودبي، المزيد من الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة المقبلة، حيث يسهم مشروع جبل علي للغاز، لاسيما في ظل موقعه المتميز بالقرب من «إكسبو 2020» في مزيد من الأعمال بالمنطقة، لتشهد تنفيذ مشاريع جديدة، سواء عقارية، أو سكنية، أو تجارية.

زيادة حجم الأعمال

و تفتح اكتشافات الغاز الجديدة آفاقاً كبيرة للأعمال والشركات الخاصة العاملة بالقطاع، متوقعاً زيادة حجم الأعمال بالقطاع بما يتراوح بين 50 و 60% العام الحالي.

اكتشافات الغاز تدعم القطاع الخاص وتجذب المزيد من الاستثمارات

و يعزز اكتشاف مخزون ضخم من موارد الغاز الطبيعي في منطقة مشتركة واقعة بين إمارتي أبوظبي ودبي، تغطي مساحة 5 آلاف كيلومتر مربع، ضمن أحد أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي، موقع دولة الإمارات بين الدول صاحبة أكبر مخزونات من الغاز الطبيعي على مستوى العالم. واعلنت الشركات الخاصة المتخصصة خلال الفترة الأخيرة، استعدادها لتطوير أعمالها لتقديم خدمات النفط والغاز للمشاريع الجديدة، موضحاً أن الشركات بدأت منذ نحو 5 سنوات في إدخال الخبرات وتطوير قدراتها في مجال الغاز الطبيعي، لاسيما أنه لا يوجد فروقات كبيرة بين أعمال الغاز والنفط، باستثناء بعض أنواع المعدات وآلات الحفر.

و تزامنت الاكتشافات الجديدة مع الإعلان مؤخراً عن أول اكتشاف بري للغاز في الشارقة منذ أوائل الثمانينيات، يعزز أعمال شركات النفط والغاز في الدولة، ما يعزز النشاط الاقتصادي بالإمارات، ويوفر المزيد من فرص العمل.

و حملت الفترة الأخيرة الكثير من الأخبار الإيجابية للعاملين بقطاع النفط والغاز، حيث شهد العام 2018 الكشف عن اعتماد المجلس الأعلى للبترول خطط

الاكتشافات الجديدة تحفز الشركات على زيادة استثماراتها، وهو ما يوفر المزيد من فرص العمل بالدولة، ويسهم في انتعاش العديد من القطاعات الاقتصادية

الاكتشافات الجديدة تسهم في تحقيق أهداف مئوية الإمارات 2071، لتأمين مستقبل سعيد و حياة أفضل للأجيال المقبلة

زيادة السعة الإنتاجية من النفط الخام إلى 5 ملايين برميل يومياً خلال عام 2030.

و لاشك أن الاكتشافات الجديدة تشجع الشركات الوطنية على ضخ المزيد من الاستثمارات بالقطاع، خاصة مع الإعلان عن برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة، الذي أطلقته «أدنوك» مؤخراً . وسهم في تعزيز النشاط بأعمال القطاع الخاص، وجذب استثمارات جديدة، سواء من الشركات المحلية أو الأجنبية، وهو ما ينعكس على الوضع الاقتصادي ككل.

دعم الاحتياطيات المالية

وتوقعت مؤسسات مالية دولية ومحلية أن يسهم الاكتشاف الضخم من الغاز في دولة الإمارات في دعم متانة الاحتياطيات المالية للدولة وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي من خلال التحسينات الهيكلية لديناميكيات الحساب الجاري للدولة، فضلاً عن أهميته في ترسيخ الجدارة الائتمانية لكل من أبوظبي ودبي.
وأكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتم

اني أن اقتراب دولة الإمارات من تحقيق الاكتفاء الذاتي من إمدادات الغاز مع اكتشاف مكمن جديد للغاز الطبيعي بمخزون ضخم يقدر بنحو 80 تريليون قدم مكعبة، من شأنه أن يدعم متانة الاحتياطيات المالية لدولة الإمارات بوجه عام وتعزيز الموارد المالية لحكومة أبوظبي وتحسين الأرصدة المالية لإمارة دبي.

وقال سيدريك بيري، المدير المساعد للتصنيف السيادي في وكالة فيتش إن زيادة إنتاج أبوظبي من النفط والغاز بفضل الاكتشافات الجديدة سيسهم في دعم الموارد المالية العامة لحكومة أبوظبي وينعش النمو العام، منوهاً بالتصنيف السيادي القوي لإمارة أبوظبي عند AA مستقر، وقدرتها على ترقيه هذا التصنيف مع التوسع في التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على القطاعات النفطية.

وأشار بيري إلى أن نجاح دولة الإمارات في تحقيق الاكتفاء الذاتي في إمدادات الغاز من شأنه أن يدعم الاحتياطيات المالية الخارجية لدولة الإمارات بوجه عام، ويفيد كذلك الوضع الائتماني للحكومات المحلية المصنفة من قبل الوكالة.

وأوضح بيري أن حقل الغاز الطبيعي الجديد الذي تم الإعلان عن اكتشافه من شأنه أيضاً ان يسهم في تقوية الأرصدة المالية لحكومة دبي، وأن يعزز من جدارتها الائتمانية ويرسخ من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.

و توقعت مؤسسات مالية ان يفتح هذا الاكتشاف الهام أسواقاً جديدة لصادرات الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يزيد من مجمل إنتاج الدولة من الطاقة ومنتجات الهيدروكربون. وان يسهم كذلك الاكتشاف الجديد بشكل عام في تحفيز النمو الاقتصادي الكلي من خلال التحسينات الهيكلية لديناميكيات الحساب الجاري للدولة.

مكاسب بالجملة

حدد معهد المحاسبين الإداريين، خمسة مكاسب اقتصادية تحققها دولة الإمارات من اكتشافات حقول الغاز الطبيعي وآخرها المكمن الجديد في المنطقة بين سيح السديرة «أبوظبي» وجبل علي «دبي»، بحسب رائف لاوسون، المحاسب القانوني المعتمد، ونائب الرئيس لشؤون الأبحاث والسياسات في المعهد.
وأكد أن تلك الاكتشافات تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من إمدادات الغاز الطبيعي، وتالياً توفير سيولة كانت تستخدم لاستيراد الغاز، إضافة إلى المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي عبر تنويع مصادر الدخل، وزيادة نمو الأنشطة الاقتصادية، وضمان استدامة النمو الاقتصادي، ومن ثم التنمية.

وذكر لاوسون، أن الجهود المبذولة للتنويع الاقتصادي والابتكار التكنولوجي في دولة الإمارات تساعد على تشكيل الفرص المستقبلية على المدين المتوسط والطويل، مرجحاً أن يُسهم نمو القطاع الخاص غير النفطي في دعم النمو عام 2020، خاصة في ظل انعقاد معرض «إكسبو» الدولي في دبي أواخر هذا العام. وقال إن تقلبات أسعار النفط تحظى بتأثير مهيمن على الثقة في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهد الربع الأخير انتعاشاً في الثقة وأسعار النفط على حدّ سواء، وانحساراً للمخاطر الجيوسياسية في المنطقة.

الإمارات تدخل عصر الطاقة النووية السلمية بثقة واقتدار

دخلت دولة الإمارات بثقة واقتدار عصر الطاقة النووية السلمية، رغم انها من اكبر منتجي الطاقة الاحفورية، مدفوعة بهاجس التخطيط للمستقبل برؤية استراتيجية تستشرف الغد وما بعده، لتحقيق المزيد من الانجازات وللحفاظ على ما تحقق من مكاسب تنموية على مدار العقود الماضية .

و مع بدء تحميل أولى حزم الوقود النووي في مفاعل المحطة الأولى في براكة مؤخرا ونقل 241 حزمة وقود واحدة تلو الأخرى، عبر متخصصين في شركة نواة للطاقة المشغل للمشروع، تتبوأ الإمارات المرتبة الأولى عربياً والـ33 عالمياً في إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية السلمية.

و تتواصل جهود مؤسسة الإمارات للطاقة النووية والهيئة الاتحادية للرقابة النووية استعداداً لتشغيل المحطة النووية الأولى في موقع براكة قريباً، هذا الحلم الذي يضع دولة الإمارات في مصاف الدول العظمى التي تستخدم الطاقة النظيفة في إنتاج الكهرباء.

ويترقب الجميع بدء عملية التشغيل الآمن لهذه المحطة ولاسيما مع نجاح المؤسسة مؤخراً في استلام أولى شحنات الوقود النووي اللازم لتشغيل المحطة وتخزينها بشكل آمن في الموقع بعد خضوعها لفحوص دقيقة من قبل خبراء الوقود للتأكد من سلامة هياكل حزم الوقود ومن ثم الحصول على شهادات مستقلة بجودتها.

وتسير العمليات الإنشائية في المحطات الأربع في براكة بثبات وأمان، وستوفر فور اكتمالها طاقة آمنة وموثوقة وصديقة للبيئة لشبكة كهرباء دولة الإمارات العربية المتحدة تقدر بنحو 25% من احتياجات الدولة للطاقة الكهربائية، اعتماداً على الموافقات الرقابية والتنظيمية كما ستحد المحطات الأربع عند تشغيلها من انبعاث ما يصل إلى 21 مليون طن من الغازات الكربونية الضارة بالبيئة سنوياً.

عمل متواصل

ويعتبر البرنامج النووي السلمي الإماراتي من البرامج الواعدة في الدولة فقد أصبحت محطة براكة للطاقة النووية في عام 2015 أول موقع في العالم يجري فيه إنشاء أربع محطات نووية متطابقة بأمان وفي آن واحد.

كما استكملت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية مؤخراً تركيب مولدات البخار في المحطة الرابعة، بالتزامن مع الانتهاء من تركيب حاوية المفاعل في المحطة، وذلك بما يندرج ضمن حرصها نحو تحقيق مستهدفات خطة أبوظبي.

وكانت اللجنة التنفيذية لإمارة أبوظبي قد اعتمدت في مارس العام الماضي ترسية مشروع ربط الطاقة الكهربائية المتولدة من محطة براكة بشبكة الكهرباء القائمة في الإمارة بتكلفة 63 مليون درهم.

ومن المتوقع أن يكون للبرنامج المدني السلمي للطاقة النووية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية للدولة من خلال توفير الطاقة الكهربائية لتحقيق النمو في الصناعات والأعمال، بالإضافة إلى دعم البرنامج تنمية رأس المال البشري في الدولة من خلال

إنجاز تشغيل «براكة» يعزز ريادة الإمارات في الطاقة النظيفة

ستوفر محطات براكة الأربع فور اكتمالها طاقة آمنة وموثوقة وصديقة للبيئة

توفير وظائف ذات مستوى عالٍ في العقود القادمة.

وساهم المشروع في منح عقود بأكثر من 11 مليار درهم إلى أكثر من 1400 شركة إماراتية حتى نهاية عام 2016، ما يشير إلى الفرص الاقتصادية والتنافسية المتوفرة للشركات والتي تتيح لها تطوير سياساتها وإجراءاتها الخاصة بالجودة والسلامة وذلك لضمان الامتثال لأعلى معايير الجودة الخاصة بقطاع الطاقة النووية.

وستحتوي محطة براكة للطاقة النووية على أربعة مفاعلات تندرج ضمن الجيل الثالث من مفاعلات الطاقة النووية ومن نوع مفاعلات الطاقة المتقدمة (APR1400). وتعتبر هذه التقنية من أحدث التقنيات المتطورة من بين تصاميم مفاعلات الطاقة النووية حول العالم، وهي تلبّي أعلى المعايير الدولية في السلامة الأداء.

أحدث التقنيات

ويجمع هذا التصميم الحديث بين آخر التطورات في السلامة والأداء بتقنيات أثبتت كفاءتها بعد عقودٍ طويلة من التشغيل. تجدر الإشارة إلى أن هذا المفاعل من تطوير الشركة الكورية الجنوبية للطاقة الكهربائية (كيبكو)، التي عملت على تحسينه طوال الأعوام الثلاثين الماضية ليعمل وفق أعلى معايير السلامة والأداء التشغيلي والحد من الآثار البيئية والعمر التشغيلي.

ويعد مفاعل الطاقة المتقدم (APR1400) من طراز مفاعلات الماء المضغوط، وتصل القدرة الإنتاجية للمفاعل الواحد إلى نحو 1400 ميغاواط من الكهرباء، ويصل العمر التشغيلي للمفاعل الواحد إلى نحو 60 عاماً. ويستند تصميم هذا المفاعل إلى المفاعلات التي تعمل بنظام 80+ والمعتمدة من مفوضية الطاقة النووية الأمريكية.

وبما أن مفاعل الطاقة المتقدم (APR1400) يعد من الجيل الثالث، فهو يتميز بنظام السلامة المُصمّم ليقاوم الحوادث الخطيرة ويقي منها، أو يخفف من آثارها. ويتضمن أيضاً نظاماً تلقائياً للسلامة بحيث يضمن إيقاف تشغيل المفاعل بصورة آمنة وتخفيض الحرارة في حالات الطوارئ ومنع الانبعاثات الإشعاعية.

وبالنسبة إلى مفاعلات دولة الإمارات، فقد نفذت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية عدداً من التعديلات والتحسينات على تصاميم المحطات المرجعية للتكيف مع الظروف المناخية لدولة الإمارات وتلبية اللوائح الخاصة بالهيئة الاتحادية للرقابة النووية.

مضخات ومبادلات

وتضمنت هذه التغييرات استخدام مضخات ومبادلات حرارية وأنابيب أكبر حجماً لزيادة معدل تدفق المياه في أنظمة التبريد، وبالتالي زيادة القدرة على التعامل مع درجات الحرارة المرتفعة لمياه البحر في منطقة الخليج وتصميم أنظمة تبريد المحطة

تأمين نحو 25% من احتياجات الدولة للطاقة الكهربائية من محطات براكة

وأنظمة سحب مياه البحر على نحو يضمن التوافق مع معايير هيئة البيئة - أبوظبي المتعلقة بتغيير درجات حرارة مياه الخليج بالقرب من المحطات، إضافة إلى تعزيز أنظمة التهوية والتكييف المقاومة آثار ارتفاع درجات الحرارة وجفاف الهواء أو زيادة الغبار والرمال في الجو وتصميم مصفاة لتنقية المياه وحماية الثروة السمكية أثناء التشغيل.

تعاون مستمر

حرصت الإمارات على التعاون المستمر والوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومختلف الجهات الحكومية المعنية، من أجل تبني أفضل الممارسات الخاصة بتطوير الطاقة النووية السلمية، والتي ستساعد حكومة الدولة على الإيفاء بمتطلبات اتفاقية باريس للتغير المناخي الموقعة في العام 2015 والمصادق عليها في العام 2016 والرامية إلى خفض الانبعاثات الكربونية لعمليات إنتاج الطاقة الكهربائية، كما ستوفر الطاقة النووية للدولة فرصة تطوير مصدر آمن وفعال وموثوق وصديق للبيئة للكهرباء، وستُساهم أيضاً في استراتيجية تنويع مصادر الطاقة في دولة الإمارات، ما سيضمن تحقيق مستقبلٍ آمن ومستدام للطاقة.

رخصة تشغيل الوحدة الأولى

و كانت الهيئة الاتحادية للرقابة النووية - الجهة الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاع النووي في دولة الإمارات العربية المتحدة - قد أعلنت في فبراير الماضي عن إصدار رخصة تشغيل الوحدة الأولى لمحطة براكة للطاقة النووية لصالح شركة نواة للطاقة - التابعة لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية - والتي تتولى بدورها مسؤولية تشغيل المحطة الواقعة في منطقة الظفرة بإمارة أبوظبي.

وبموجب الرخصة أصبحت شركة نواة للطاقة مفوضة بتشغيل الوحدة الأولى من محطة براكة للطاقة النووية على مدى الأعوام الستين المقبلة.

ويأتي إصدار رخصة التشغيل تتويجاً للجهود التي بذلتها الهيئة الاتحادية للرقابة النووية منذ تلقيها طلب الحصول على الرخصة من مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بالإنابة عن شركة نواة للطاقة عام 2015 حيث أجرت الهيئة عملية مراجعة منهجية تضمنت تقييماً شاملاً للوثائق المرفقة مع الطلب وتطبيق تدابير رقابية صارمة إضافة إلى إجراء عمليات تفتيش دقيقة للمحطة خلال مرحلة الإنشاء والتطوير.

وشملت عملية التقييم المكثفة خلال السنوات الخمس الماضية مراجعة لتصميم المحطة النووية إضافة إلى تحليل جغرافي وديموغرافي لموقعها، كما تضمّنت عملية التقييم مراجعة تصميم المفاعل النووي ونظم التبريد والسلامة والتدابير الأمنية وإجراءات الاستعداد للطوارئ وإدارة النفايات المشعّة وجوانب فنية أخرى.

كما راجعت الهيئة مدى استعداد شركة " نواة " بصفتها الشركة المسؤولة عن التشغيل من الناحية المؤسسية والقوى العاملة والتأكد من توافر الإجراءات والتدابير كافة اللازمة لضمان معايير السلامة والأمان في محطة الطاقة النووية.

وقامت الهيئة بمراجعة طلب الترخيص المكون من 14 ألف صفحة وإجراء أكثر من 185 عملية تفتيش صارمة إضافة إلى طلب ما يقارب بألفي معلومة إضافية حول مواضيع مختلفة شملت تصميم المفاعل وعوامل السلامة والأمان وغيرها لضمان الامتثال لجميع المعايير الرقابية.

ستحد المحطات الأربع عند تشغيلها من انبعاث ما يصل إلى 21 مليون طن من الغازات الكربونية الضارة بالبيئة سنوياً

أولوية السلامة

و مع بدء تحميل أولى حزم الوقود النووي في مفاعل المحطة الأولى في براكة مؤخرا ونقل 241 حزمة وقود واحدة تلو الأخرى، عبر متخصصين في شركة نواة للطاقة المشغل للمشروع، تتبوأ الإمارات المرتبة الأولى عربياً والـ33 عالمياً في إنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة النووية السلمية، ويبرز دور الكفاءات الإماراتية في إنجاز المحطة منذ بداية مرحلة الإنشاءات وحتى بداية مرحلة التشغيل، حيث كان لأكثر من 200 من المهندسين والكفاءات الإماراتية المتخصصة دور حيوي مهم في كافة مراحل العمليات الإنشائية والتحضيرات التشغيلية، وصولاً إلى عملية تحميل الوقود النووي، بحسب ما أفادت به مؤسسة الإمارات للطاقة النووية السلمية.

وأكدت المؤسسة ان عملية تحميل الوقود أعلى معايير السلامة والأمان، ويجري خلالها تزويد المفاعل النووي باليورانيوم، وهو الوقود الذي يتم استخدامه كمصدر للحرارة لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث يقوم خبراء مختصون من شركة «نواة» للطاقة بنقل 241 حزمة وقود، واحدةً تلو الأخرى، إلى مفاعل المحطة الأولى.

وستضم حاوية مفاعل المحطة الأولى في براكة، بعد تحميل كافة حزم الوقود، أكثر من 20 مليون حُبيبة يورانيوم، يحتوي كُل منها على طاقة تكفي لسد حاجة منزل إماراتي واحد من الكهرباء لمدة تصل إلى أربعة أشهر وبدون أية انبعاثات كربونية.

وأكدت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وذراعها التشغيلي شركة نواة للطاقة أن سلامة المجتمع والموظفين العاملين في محطات الطاقة النووية هي الأولوية الأولى والقصوى للبرنامج النووي السلمي الإماراتي، وقد تضمن تصميم محطات براكة للطاقة النووية آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا فيما يخص مواصفات الأمان، إلى جانب التزام المؤسسة بأعلى المعايير العالمية الخاصة بالسلامة والأمان في كافة مراحل تطوير المحطات.

عمل المحطات

وأشارت المؤسسة إلى أن عملية إنتاج الكهرباء من محطات الطاقة النووية لا تختلف عن إنتاجها في المحطات التقليدية، باستثناء الوقود المستخدم والذي هو اليورانيوم في حالة المحطات النووية، إذ تنبعث طاقة حرارية كبيرة من انشطار أو اندماج ذرات اليورانيوم، وهذه الحرارة تطلق البخار الذي يعمل على تدوير توربينات متصلة بمولدات وبالتالي إنتاج التيار الكهربائي.

وأوضحت أن الاختلاف بين محطات إنتاج الكهرباء يكمن في نوع مصدر الحرارة، ففي محطات الوقود الأحفوري يكون مصدر الحرارة من حرق الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي، وأما في محطات الطاقة النووية مثل الموجودة في براكة، فيكون المصدر الأساسي للحرارة هو انقسام الذرات، أو ما يطلق عليه عملية الانشطار النووي.

ففي كل حبيبة وقود نووي، توجد الملايين من نوى اليورانيوم، وحين تنقسم هذه النوى، تنطلق كمية كبيرة من الطاقة، بعضها من الإشعاع ولكن معظمها ينتج عن الطاقة الحركية، وهذه الطاقة المنبثقة هي الطاقة التي تصدر الحرارة داخل المفاعل.

وتطلق المفاعلات النووية حرارة بدورها تنتج البخار، وبعدها يقوم البخار بتدوير توربين متصل بمغناطيس كهربائي يسمى (المولد)، وبعدها ينتج المولّد الكهرباء.

الحماية العميقة

وقالت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية ان محطات الطاقة النووية تتميزبتصميم

"الاتحادية للرقابة النووية" تُصدر رخصة تشغيل الوحدة الأولى لمحطة براكة للطاقة النووية

قوي للغاية، فلكل مفاعل حواجز متعددة لضمان تحقيق السلامة، وهذا ما يسمى بنهج «طبقات الحماية العميقة» لتحقيق السلامة، حيث توضع حبيبات الوقود النووي وأعمدة الوقود والمفاعل داخل وعاء مصنوع من الفولاذ، ويوضع هذا الوعاء في مبنى معزز بعدة طبقات خرسانية وطبقات من الفولاذ يترأسه قبة معدنية وخرسانية.

وأوضحت المؤسسة أن البرنامج النووي السلمي الإماراتي يلتزم بأعلى المعايير العالمية الخاصة بالسلامة والأمان والجودة والشفافية والحد من الانتشار النووي، وهو ما جعل منه نموذجاً يحتذى به من قبل كل الدول الساعية لبدء برامج نووية سلمية جديدة.

ضمان السلامة

ولضمان ترسيخ ثقافة السلامة نظمت محطات براكة للطاقة النووية السلمية التابعة لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية أكثر من 3900 دورة تدريبية متخصصة في ممارسات السلامة، حضرها أكثر من 88 ألف شخص، في وقت تم تخصيص أكثر من 3.8 مليون ساعة عمل لإجراء عمليات تدقيق على الجودة في جميع عمليات مشروع محطات براكة.

وبفضل هذه الجهود الرامية لتطبيق أعلى المعايير العالمية المعتمدة فيما يخص السلامة والأمان، حققت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركاؤها 75 مليون ساعة عمل آمنة خلال العمليات الإنشائية في براكة.

وفيما يخص مواصفات السلامة والأمان في التكنولوجيا المستخدمة في براكة، أوضحت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أنها اختارت تكنولوجيا المفاعل النووي المتقدم APR1400 من شركة كيبكو (مفاعل من الجيل الثالث بقدرة 1400 ميغاواط)، وهي تكنولوجيا ثبتت كفاءتها العالية، وتتوافق مع أعلى المعايير العالمية للسلامة والأداء، وقد صُممت المحطات النووية بحيث تتصدى للكوارث الطبيعية، مثل موجات المد العالي (تسونامي) والزلازل، بالإضافة إلى حوادث انقطاع التيار الكهربائي.

وفي الإطار نفسه، أوضحت الإمارات للطاقة النووية، أن سجلات أداء مئات محطات الطاقة النووية العاملة في أكثر من 30 دولة أظهرت أن الطاقة النووية آمنة، كما تقوم الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية (WANO) بمتابعة بيانات أداء المحطات، بما فيها بيانات أداء أنظمة السلامة، وموثوقية الوقود، ومعدلات وقوع الحوادث.

ويشهد قطاع الطاقة النووية نمواً مطرداً على المستوى العالمي. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، هناك حالياً 53 مفاعلاً نووياً قيد الإنشاء في 19 دولة.

معايير الجودة

أكدت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركة نواة للطاقة – الذراع التشغيلية للمؤسسة – التزامهما بأعلى معايير الجودة والسلامة عند نقل الوقود النووي ومناولته وتخزينه في محطة براكة للطاقة النووية. كما تلتزم «الإمارات للطاقة النووية» و«نواة» بالخطط الموضوعة لإدارة الوقود النووي الجديد والمستنفد في دولة الإمارات، والتي بنيت على أفضل الممارسات والخبرات التشغيلية في صناعة الطاقة النووية العالمية، وتخضع الجهتان إلى الإشراف التنظيمي من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية.

وأوضحت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أن حزم أعمدة الوقود النووي، حينما تصبح غير قادرة على إنتاج حرارة كافية داخل المفاعل، يتم استبدالها بحزم جديدة، وعادة ما يتم استبدال ثلث كمية حزم أعمدة الوقود النووي تقريباً كل 18 شهراً، وفور إزالة هذه الحزم من داخل المفاعل، يطلق عليها «الوقود النووي المستهلك».

وبعد إزالة حزم أعمدة الوقود النووي من المفاعل، يتم وضعها في أحواض مائية مبطنة بطبقات من الفولاذ والصلب داخل المحطة، ويحاط الوقود المستهلك بالماء البارد لخفض حرارته وتبريده، وقد تستغرق هذه العملية نحو خمس سنوات.

وبعد إخراج الوقود النووي المستهلك من هذه الأحواض، يخزن في حاويات خاصة من الفولاذ والصلب يطلق عليها «البراميل الجافة»، وتخزن هذه البراميل بأمان داخل المحطة النووية في منشأة تخزين مؤقتة أو طويلة الأمد.

و تتواصل الأعمال الإنشائية بتقدم وثبات في المحطة الثانية ضمن مشروع محطات براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة بأبوظبي، والمتوقع اكتمالها خلال الأشهر المقبلة من العام 2020، بعد تجاوز نسبة إنجاز 95%، لتبدأ بعدها عملية تسليم كافة أنظمة المحطة للشركة الكورية للطاقة المائية والنووية لإجراء الاختبارات الضرورية، قبل بدء مرحلة الاستعدادات والجاهزية التشغيلية للمحطة، لتدخل في نفس مسار المحطة الأولى، وهو ما يثبت جدوى تطوير أربع محطات متطابقة في ذات الآن، حيث يتم تطبيق الدروس المستفادة في المحطة التالية.

وتعمل مؤسسة الإمارات للطاقة النووية على إتمام اختبارات الأداء الحراري في المحطة الثالثة، والذي يتضمن وصول المحطة لوضع التشغيل الكامل، لكن من دون استخدام الوقود النووي.

"الاقتصاد الدائري"
يعزز الاستدامة و القيمة المضافة

يتزايد حرص دولة الإمارات على تعزيز نموذج الاقتصاد الدائري يوماً بعد يوم، ليس فقط لاعتبارات اقتصادية تتعلق بكفاءة استخدام الموارد المتاحة، وإحداث خفض في تكاليف الإنتاج، ولكن أيضاً لآثاره الإيجابية الجيدة على البيئة ومساهمته في الحفاظ على الموارد الطبيعية.

و تسير الإمارات بخطى ثابتة لتصبح إحدى أكثر دول العالم استدامةً، حيث تضع التنمية المستدامة على رأس أولوياتها، وأطلقت لتحقيق هذا الهدف عدداً من المبادرات والخطط الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، و من بين الخطوات التي تحرص عليها الإمارات هي إعادة النظر في النماذج الاقتصادية الحالية عبر تغيير نمط وطرق الإنتاج والاستهلاك للموارد وتقليل النفايات وإعادة تدويرها للحد من البصمة البيئية وتعزيز الفرص الاقتصادية بما يؤدي إلى نمو مستدام.

و تخطو دولة الإمارات خطوات متسارعة نحو تبني نموذج الاقتصاد الدائري، من أجل تحقيق النمو المستدام طويل الأمد، وبما يتماشى مع التوجهات العالمية في التنمية المستدامة والقيم الإنسانية وتحسين جودة الحياة.

وكشفت دراسة متخصصة، أن الإمارات قد تتمكن عبر توظيف نموذج الاقتصاد الدائري في مدنها، من تحقيق توفير يصل إلى 28 مليار دولار (102.8 مليار درهم) خلال الفترة من أعوام 2020 - 2030، تتوزع على 7.2 مليارات دولار في البيئة العمرانية، و11 مليار دولار في نظم النقل، و9.8 مليارات دولار في المنازل.

ووفقاً لتوقعات شركة « استراتيجي آند » المصدرة للدراسة قد تتمكن الدولة من توفير 23 مليون طن من انبعاثات الكربون خلال الفترة ذاتها، على شكل 1.3 مليون طن في البيئة العمرانية، و4.5 ملايين طن في نظم النقل، و17 مليون طن في المنازل.

ويظهر اهتمام الدولة بهذا التحول الاقتصادي والتنموي، ضمن الرؤى الوطنية والاستراتيجية الاقتصادية للبلاد، وخاصة رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 واستراتيجية دبي الصناعية 2030 واستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل والرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030 وغيرها.

وتناولت الاستراتيجية الوطنية للطاقة، والتي تستهدف زيادة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الوطني إلى 50% بحلول عام 2050 ورفع كفاءة الاستهلاك بنسبة 40%، مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وتحويل مخلفات الصناعة إلى موارد في صناعات أخرى ضمن مفهوم الاقتصاد الدائري.

> تسير الإمارات بخطى ثابتة لتصبح إحدى أكثر دول العالم استدامةً

خطوات متسارعة

و يلفت خبراء إلى انه على الرغم من أن مفهوم الاقتصاد الدائري يعد في مرحلة ناشئة ليس فقط في الإمارات ولكن على الصعيد العالمي، إلا أن هناك خطوات متسارعة نحو تبني نموذج الاقتصاد الدائري.

و تتضمن رؤية الإمارات 2021 على وجه الخصوص أهدافًا طموحةً حول معالجة النفايات وتطوير الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المياه، وهي جميعها سياسات تدعم الانتقال نحو اقتصاد دائري بدرجة أكبر، وكجزء من هذه الرؤى، حيث تم تحديد العديد من المتطلبات القطاعية المحددة، مع كون إدارة النفايات واحدة منها. وتعتزم الدولة خلق قيمة مضافة من خلال تحسين كفاءة المواد ومدخلات الإنتاج وإدارة النفايات على المستوى الوطني، وخاصة بالنسبة لأبوظبي، وهذه سمة رئيسة للاقتصاد الدائري القائم.

و في إطار تعزيز نموذج الاقتصاد الدائري، تعمل الامارات على اعتماد الأنظمة الملائمة ووضع استراتيجيات فعالة لإدارة

النفايات وتطوير البنية التحتية اللازمة، وتشجيع تطوير قطاع إعادة التدوير وتحفيز المصالح التجارية والاقتصادية.

وبدون شك ان الانتقال إلى نموذج اقتصادي دائري يمكن أن يساعد على مواءمة اقتصاد الامارات و اقتصادات المنطقة مع الرؤى الوطنية لدول الخليج عموماً بشأن الاستثمارات المستدامة وطويلة الأجل، بينما يساهم أيضاً بشكل إيجابي في الدافع الإقليمي للتنويع الاقتصادي، وكذلك زيادة إيجاد القيمة داخل الاقتصاد والحفاظ عليها، وتظهر الأبحاث أن الانتقال إلى اقتصاد دائري سيمكن من خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم وتشجيع التغيير السلوكي الإيجابي والشعور بالمسؤولية داخل المجتمع.

تبني متزايد

تنسق إدارات النفايات المحلية في الإمارات فيما بينها للتعامل مع مشاكل النفايات التي زادت خلال العقد الماضي بسبب النمو السكاني والأنشطة الاقتصادية، من خلال إعادة تدويرها، وتحويلها إلى طاقة، وموارد صالحة للاستخدام، وتزايد إقبال الشركات والمصانع على تطبيقات الاقتصاد الدائري ولا سيما في مجال تحويل النفايات إلى طاقة في خطوة إيجابية مادياً وبيئياً وتساعد على خلق اقتصاد دائري في الدولة وتعزز المسؤولية البيئية والاقتصادية للصناعات الوطنية.

وتعمل دبي على إنشاء أكبر محطة لتحويل النفايات الصلبة إلى طاقة والتي تعد الأكبر من نوعها في العالم وأحدثها

> تبني نموذج الاقتصاد الدائري، من أجل تحقيق النمو المستدام طويل الأمد وتحسين جودة الحياة

تقنية، بكلفة نحو ملياري درهم، ويهدف المشروع إلى أن تكون دبي أكثر المدن استدامة وذكاء بحلول عام 2021، وسيتم من خلالها معالجة نحو مليون و900 طن من النفايات المنزلية سنوياً، بينما ستجري معالجة الانبعاثات الناتجة عن عملية المعالجة بشكل آمن وصديق للبيئة، وفق أرقى المعايير العالمية.

وأنشأت حكومة أبوظبي مركز أبوظبي لإدارة النفايات «تدوير» في عام 2008، كشركة مسؤولة عن السياسات والاستراتيجيات والنظم التعاقدية لإدارة الفضلات والنفايات في جميع أنحاء الإمارة، فيما باشرت شركة «طاقة» بالتنسيق مع مركز تدوير، ببناء محطة لتحويل النفايات إلى طاقة بالقرب من ميناء المصفح في أبوظبي بكلفة 850 مليون دولار، وذلك لتوليد كمية من الكهرباء تكفي لسد احتياجات أكثر من 20 ألف منزل، إضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الأسمدة العضوية والمنتجات الأخرى بقيمة تتجاوز 1.2 مليار دولار.

وأسست إمارة الشارقة مركز شركة الشارقة للبيئة «بيئة» عام 2007 والذي يعد أكبر مركز في منطقة الشرق الأوسط والثالث من نوعه على مستوى العالم.

"تسريع الاقتصاد الدائري 360"

و سبق وأعلنت حكومة دولة الإمارات في نوفمبر 2019عن إطلاق مبادرة " تسريع الاقتصاد الدائري 360" بموجب الشراكة الاستراتيجية مع المنتدى الاقتصادي العالمي لتسخير إمكانات الابتكار التكنولوجي والتقنيات الذكية لتسريع الاقتصاد الدائري.

و جاءت المبادرة في أعقاب ختام الدورة الرابعة لاجتماعات مجالس المستقبل العالمية التي عقدت على مدار يومين في دبي، وفي إطار التوجهات الاستراتيجية لدولة الإمارات لإيجاد بيئة مؤهلة وبنية تحتية مستدامة لدعم نمو القطاعات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يخدم الإنسانية، فيما تحتضن دولة الإمارات أولى هذه الشراكات على المستوى العالمي، وسيتم توسيعها وإشراك دول أكثر في المستقبل لصنع شبكة عالمية من صناع التغيير.

وقال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة: إن دولة الإمارات ضمن جهودها لتحقيق الاستدامة على مستوى كافة القطاعات، تعمل على ترسيخ مبادئ الإنتاج والاستهلاك المستدامين لدى كافة مكونات المجتمع، ويمثل تطبيق منظومة الاقتصاد الدائري أحد الدعائم الهامة لتحقيق الاستدامة، لذا تحرص الدولة وبفضل توجيهات قيادتها الرشيدة على تنفيذ وتطبيق معايير هذا النوع من الاقتصاد.

وأضاف انه والتزاما بالتوجه نحو الاقتصاد الدائري وقعت الإمارات كأول دولة عالمياً على مبادرة " تسريع الاقتصاد الدائري 360"، التي بموجبها سيتم العمل على تكثيف جهود تطبيق معايير هذا الاقتصاد عبر إطلاق العديد من المبادرات والمشاريع التي تشمل كافة القطاعات، كما سيتم تعزيز وزيادة الشراكة والتعاون بين كافة مكونات المجتمع من قطاع خاص وحكومي وأفراد لرسم وتنفيذ توجهات الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك.

وأوضح معاليه أن هذا التوجه من دوره المساهمة بشكل فعال في تسريع جهود تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، والحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، وتعزيز الدور الذي تلعبه دولة الإمارات عالميا في نشر واستخدام حلول الطاقة المتجددة، وزيادتها حصة الطاقة النظيفة بشكل عام من إجمالي مزيج الطاقة العالمي، كما سيخلق التوجه

تسخير إمكانات الابتكار التكنولوجي والتقنيات الذكية لتسريع الاقتصاد الدائري

نحو الاقتصاد الدائري المزيد من فرص العمل الجديدة القائمة على الابتكار وتوظيف التقنيات الحديثة.

من جانبه أكد معالي عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي أن للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة إمكانات لتغيير علاقتنا بالموارد الطبيعية، من خلال تطبيقها بطرق جديدة، وتوفر هذه الشراكة فرصة هامة لإطلاق حلول وتطبيقات جديدة لهذه التقنيات.

و يُعدّ الاقتصاد الدائري نهجاً متجدداً للإنتاج والاستهلاك، حيث يتم إعادة تصميم المنتجات والمواد، وإعادتها إلى حالتها ما قبل الاستخدام، وإعادة استخدامها للحد من الآثار البيئية، حيث تُظهر الأبحاث أن بإمكان هذا التحول أن يولّد 4.5 تريليون دولار من الناتج الاقتصادي الإضافي بحلول عام 2030.

وتتعاون مبادرة "تسريع الاقتصاد الدائري 360"، مع أطراف عدّة تضم جهات حكومية وقطاع الأعمال حول العالم لإيجاد أفكار وآليات جديدة لتطوير الاقتصادات وتوظيف التقنيات الناشئة فيها بما يعزز من الإنتاج والاستهلاك بشكل مستدام.

وترتبط مبادرة "تسريع الاقتصاد الدائري 360" بمنصة تسريع الاقتصاد الدائري، والتي تهدف إلى إنشاء أسواق جديدة للسلع، والخدمات، والإيرادات وغيرها، عبر إظهار ودعم وربط رواد الأعمال والابتكارات، وتكمن الفكرة في توسيع نطاق الحلول بالشراكة مع الجهات الحكومية والمستثمرين والخبراء والشركات.

ويجاء هذا الإعلان في الوقت الذي تظهر فيه ابتكارات عديدة مثل تتبع الأصول المدعومة بتقنية الـ"بلوكتشين"، ونماذج الأعمال الرقمية، والمواد الجديدة، وأنظمة الاسترداد المكّنة بواسطة الذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم.

و تعتمد مبادرة "تسريع الاقتصاد الدائري 360" على الأبحاث التي طوّرها المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع "أكسنتور ستراتيجي" لاستكشاف إمكانات تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة لتسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري للبلاستيك والإلكترونيات.

و يحتضن المنتدى الاقتصادي العالمي هذه الشراكة باستثمار مبدئي قدره مليون فرنك سويسري مقدّم من حكومة الإمارات العربية

يمثل تطبيق منظومة الاقتصاد الدائري أحد الدعائم الهامة لتحقيق الاستدامة

المتحدة، وستستفيد الشراكة من شبكات خبراء المنتدى، ومجتمع الأعمال، وقادة الحكومات والصناعة، وPACE، وشبكة مراكز الثورة الصناعية الرابعة.

الجدير بالذكر أن حكومة الإمارات وقّعت بالتعاون مع منتدى الاقتصاد العالمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مبادرة "تسريع الاقتصاد الدائري 360" في إبريل الماضي لتكون أولى الدول الداعمة للمبادرة على المستوى العالمي، وبما يعكس مكانة الدولة مركزاً عالمياً ومختبراً مفتوحاً للابتكار الاقتصادي والتكنولوجي ونموذجاً رائداً في التنمية الاستدامة، حيث يتماشى التوقيع على المبادرة مع رؤية الإمارات 2021 ومئوية الإمارات 2071.

خيار أم ضرورة ؟

و يعد الاقتصاد الدائري لم يعد خياراً بل هو ضرورة حتمية في ظل تزايد النمو السكاني في العالم وعدم محدودية نمو الموارد، حيث ثبت عملياً أن نماذج الأعمال التي تنتهجها تعد ناجحة ومربحة أكثر مقارنة بالنماذج الخطية إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاليف الخفية للمنتجات.

و من الفوائد الأخرى للاقتصاد الدائري تحفيز الابتكار والتصنيع الصديق للبيئة وترشيد الاستهلاك وإعادة التدوير، وتوليد فرص عمل جديدة في قطاعات إعادة تصنيع وإصلاح السلع القديمة وصيانة المباني والجسور وغيرها من منشآت البنية التحتية مثلما سيؤدي إلى المحافظة على رأس المال الطبيعي، ويخفض تكاليف الإنشاء والتطوير والاستثمار، ويساعد على الابتكار في مجالات الاستدامة والحفاظ على الموارد.

و حققت الإمارات في هذا المجال قفزات نوعية في ظل غياب هذا المفهوم كلياً عن بعض دول المنطقة لأسباب عديدة، إذ وضعت نصب عينيها تحقيق رؤية طموحة لاعتماد هذا النموذج وكان من أبرز هذه الخطوات إدارة النفايات وتحييد جزء كبير منها عن المكبات والمدافن من خلال إعادة الاستخدام والتدوير وخلق قيمة اقتصادية أعلى للمنتجات بعد تحييد تكاليفها المخفية والمتمثلة بأعباء التخلص من نفاياتها والأعباء البيئية المترتبة على ذلك.

بيئة ملائمة

و مؤكد ان هناك حاجة ملحة لخلق بيئة استثمار ملائمة وجاذبة أمام الراغبين في الاستثمار في مشاريع إنتاجية تستخدم مواد أولية معاد تدويرها، وفي هذا السياق أيضاً هناك ضرورة لتطوير نماذج اقتصادية جديدة لجهة طريقة الإنتاج واستهلاك المنتج وآلية تدويره، وهذا من شأنه تغيير طريقة العيش ويدفع إلى اعتماد التطوير والابتكار في الصناعة والاستهلاك، مع وضع خريطة تتضمن أبرز الدول في العالم التي تعتمد هذا النموذج وفتح خطوط تواصل معها بهدف الشراكة وتبادل الخبرات والمساعدة على بناء الكوادر الوطنية القادرة على النهوض بعجلة الاقتصاد الدائري المستدام، مشدداً على أهمية دعم التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص وتحفيز المشاريع التعاونية الرامية إلى تحقيق انتقال سلس إلى الاقتصاد الدائري.

بوابة حكومة الإمارات (U.ae) .. نافذة موحدة لمعلومات وخدمات متكاملة

تشكل البوابة الإلكترونية لحومة دولة الإمارات (U.ae) التي أطلقها في الرابع والعشرين من مايو 2011، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي"رعاه الله" النافذة الموحدة للمعلومات والخدمات الإلكترونية التي تقدمها الجهات الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات للأفراد والزوار وأصحاب الأعمال. و تُعنى الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بإدارة وتشغيل هذه البوابة.

> تجمع البوابة خدمات الحكومة المحلية والاتحادية كافة معاً بالإضافة إلى معلومات عن الدولة

وفي تلك المناسبة أكد سموه أن التحول الإلكتروني في دولة الإمارات، وتوفير الخدمات الاتحادية والمحلية عبر بوابة واحدة يسهم في تعزيز وضع الدولة التنافسي، ويفتح آفاقا أوسع للتواصل المباشر مع فئات المجتمع، كما يعمل على تعزيز فاعلية وكفاءة العمل الحكومي في الدولة.

وتعد البوابة بمثابة تجسيد للحضور الرسمي لحكومة الإمارات على الشبكة المعلوماتية "الإنترنت"، وهي تجمع خدمات الحكومة المحلية والاتحادية كافة معاً بالإضافة إلى معلومات عن الدولة.

منصة متكاملة

و تعتبر البوابة منصة متكاملة لكافة الخدمات والمعلومات الخاصة بالجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

و تسعى البوابة إلى المساهمة في تحقيق رؤية الإمارات 2021 عبر توفير قناة مركزية للمعلومات الشاملة عن الخدمات الحكومية، وتمكين المتعاملين من الوصول إلى تلك الخدمات وإنجاز معاملاتهم عبر منصة موحدة.

و تتمتع البوابة بالكثير من الخصائص والميزات، ومن بين الخصائص التي تتميز بها بوابة حكومة الإمارات (U.ae) ومنها المشاركة الإلكترونية حيث تضم البوابة قسماً للمشاركة الإلكترونية يشمل منتدى إلكترونياً، ومدونة، واستطلاعات رأي، واستبيانات، ونافذة للمحادثة المباشرة عبر الإنترنت، بالإضافة إلى روابط لصفحات حكومة الإمارات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك، وتويتر، ويوتيوب، وغيرها.

كما تمتاز بالبيانات المفتوحة إذ توفر البوابة العديد من الملفات والوثائق التي تضم محتوى مفتوحاً للاستخدام وإعادة الاستخدام. وتهدف الحكومة من ذلك إلى إبراز البيانات والإحصاءات الحكومية وإتاحتها للجمهور.

كما تشمل خريطة تفاعلية توضح معالم دولة الإمارات، ورزنامة للفعاليات والأنشطة، وخدمة بحث تعتمد على حصر خيارات البحث وصولاً إلى أدق النتائج.

نطاق البوابة

و يشمل نطاق البوابة الرسمية لحكومة الإمارات كل الخدمات والمعلومات الخاصة بدولة الإمارات والمقدمة إلى مختلف شرائح الجمهور، كما يشمل نطاقها كل الجهات الحكومية المحلية والاتحادية، إذ إنها بوابة وطنية تجمع ما هو محلي واتحادي معاً في إطار وطني، و تمثل البوابة واجهة الحضور الإلكتروني للدولة على الإنترنت، ومرجعاً للجهات الدولية التي يهمها معرفة مستوى جاهزية الحكومة الإلكترونية للدولة.

البوابة منصة متكاملة لكافة الخدمات والمعلومات الخاصة بالجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة

أهمية استراتيجية

تقع البوابة في صلب استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية في دوراتها المتعاقبة، ونظراً لأهميتها الاستثنائية فقد حظيت قبيل إطلاقها بنقاش في إحدى جلسات مجلس الوزراء، قبل أن يطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ليدشن بها مرحلة جديدة من الحضور الإلكتروني الاتحادي في عام 2011. وبصورة عامة، تستند البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات إلى إلى جملة من الأسس والمرجعيات ومنها قرار مجلس الوزراء بتاريخ 24 مايو 2011 بإطلاق البوابة لتكون النافذة الموحدة لكافة الخدمات الحكومية ومنصة رئيسة للتفاعل والتواصل مع الحكومة إضافة إلى استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية، والخطة الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات التي تنص على تطوير الخدمات الحكومية بما يعزز من مكانة دولة الإمارات ويحقق رؤيتها في أن تكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021.

ومن مرجعياتها الهامة رؤية الإمارات 2021 التي ترتكز على أربعة مبادئ؛ متحدون في المسؤولية، متحدون في المصير، متحدون في المعرفة، ومتحدون في الرخاء. وانسجاماً مع هذه الرؤية، فنحن متحدون في الحضور الإلكتروني أيضاً، حيث تشكل البوابة منصة موحدة للوصول إلى مختلف الخدمات والمعلومات الحكومية في الدولة.

ميزات متعددة

و تمتاز البوابة بتطبيق تدابير أمنية مشددة لحماية سرية وسلامة البيانات الشخصية عند نقلها أو تخزينها أو

تسعى البوابة إلى المساهمة في تحقيق رؤية الإمارات 2021 عبر توفير قناة مركزية للمعلومات الشاملة عن الخدمات الحكومية

منصة متكاملة لكافة الخدمات والمعلومات الخاصة بالجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة

معالجتها. ومن إحدى هذه التدابير الأمنية هي تقنية بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن أو ما يدعى HTTPS.

و تم تصميم البوابة لتتناسب مع أحجام الشاشات المختلفة مثل تلك الخاصة بالهواتف المتحركة والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المكتبية وأجهزة التلفاز. كما ان كافة المعلومات المنشورة على البوابة يتم تحديثها بصورة متواصلة.، كما يمكن إجراء محادثة مباشرة مع فريق البوابة

و يتوافق تصميم البوابة مع إرشادات إتاحة محتوى الويب (WCAG). وبإمكان المستخدم تغيير حجم الخط ولونه ولون الخلفية على البوابة. و تقدم البوابة المعلومات باللغتين العربية والإنجليزية، مع خاصية الترجمة من اللغات الأخرى للتسهيل على كافة شرائح المجتمع .

تمكين المتعاملين من الوصول إلى تلك الخدمات وإنجاز معاملاتهم عبر منصة موحدة

سهولة التصفح

تم تصميم البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات بمزايا وخواص معينة تسهل على المُستخدمين التصفح، والوصول إلى المعلومات والخدمات التي توفرها، وخاصة الأفراد ذوي الإعاقات المختلفة. و تشمل البوابة

المعلومات والخدمات للأفراد، والزوار، والشركات، والجهات الحكومية التي تزودها الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية في الدولة، وفيها قسم معلوماتي عن دولة الإمارات يشمل نظامها الحكومي، والسياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى استراتيجياتها وخططها ومبادراتها، وتاريخها وثقافتها .

كما تضم البوابة قائمة بالجهات الحكومية في الدولة، الاتحادية والمحلية، خارطة تفاعلية لدولة الإمارات تبين أهم المعالم، والمحطات التي تهمك، قسم إعلامي ينقل آخر الأخبار الحكومية، وأفلام الفيديو، ورزنامة للفعاليات في الدولة.

وتضم أيضا بوابة للمشاركة الإلكترونية (شارك.امارات)،والتي تحتوي على:مشورات، مدونات، منتدى النقاش، منصة لمشاركة الأفكار، بوابة للاقتراحات والملاحظات، استطلاعات الرأي، روابط لقنوات التواصل الاجتماعي لحكومة دولة الإمارات عبر الفيسبوك،تويتر،يوتيوب، وإنستغرام.

الاقتصاد في أرقام

86.2
مليار درهم

فائض الحساب المالي الحكومي الموحد لعام 2019 نتيجة تحقيق إيرادات بقيمة 467.3 مليار درهم، مقابل مصروفات بقيمة 381.14 مليار درهم، وذلك بدعم من إيرادات الضرائب البالغة 224.6 مليار درهم، والإيرادات الأخرى التي بلغت 237.9 مليار درهم خلال العام الماضي، بحساب إحصائيات صادرة عن وزارة المالية.

وتظهر إحصائيات، الحساب المالي الحكومي الموحد (الاتحادي والمحلي)، أن السياسة المالية الحكومية العامة لدولة الإمارات، اتخذت منحى تحفيزياً للنمو الاقتصادي وداعماً لقطاعات الأعمال من خلال التركيز على أوجه الإنفاق التي تصب مباشرة في تعزيز الطلب على السلع والخدمات في السوق المحلية. فقد قفزت قيمة الرواتب وتعويضات العاملين الإجمالية في دولة الإمارات التي دفعها القطاع الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي، بنسبة كبيرة بلغت 28.7% خلال 2019 لتصل إلى 107.13 مليار درهم مقارنة مع 83.23 مليار درهم في 2018.

100
مليار درهم

خصصها مصرف الغمارات المركزي لخطة دعم اقتصادي شاملة، ضمن جملة من التدابير الهادفة إلى دعم الاقتصاد الوطني، وحماية المستهلكين والشركات، وذلك في إطار إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس «كوفيد-19» وباءً عالمياً. وأوضح المصرف أن التدابير تتضمن اعتماداً مالياً بقيمة 50 مليار درهم، لمنح قروض وسُلف بكلفة صفرية للبنوك العاملة في الدولة، بالإضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك. وأكد أن الغرض من الخطة هو تسهيل توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة، لكل شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد المتأثرين في الدولة. وأكد المصرف المركزي أن النظام المصرفي للدولة يتمتع برسملة كافية، وتحتفظ البنوك برؤوس أموال طوعية إضافية لمتطلبات الحد الأدنى الرقابية. ولم يتمّ أخذ الخفض في رؤوس الأموال الوقائية هذه في الاعتبار، لأغراض احتساب الحجم الكلي لخطة دعم اقتصادي شاملة موجّهة.

77.2
مليار درهم

حجم الإنفاق السنوي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإمارات هذا العام، حسب توقّعات مؤسسة البيانات الدولية «آي دي سي»، فيما يتوقع أن تقود تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء و«بلوك تشين» الإنفاق في القطاع في الدولة خلال السنوات المقبلة،وتوقعت الشركة نمو حجم الإنفاق السنوي على تكنولوجيا المعلومات في الإمارات هذا العام بنسبة 5.1% ليصل إلى 8.45 مليارات دولار (31 مليار درهم). فيما سيرتفع الإنفاق على قطاع الاتصالات ليصل إلى 46.24 مليار درهم. وأشار مسؤولون في المؤسسة إلى أن الإمارات تقود الإنفاق في المنطقة على تقنيات الذكاء الاصطناعي بحوالي 132 مليون دولار أو 22% من إجمالي إنفاق المنطقة على هذه التقنية الذي من المتوقع أن يصل إلى 600 مليون دولار بحلول 2023 أي ضعف مستويات 2018.

3.9
تريليون
دولار

إجمالي الإنفاق العالمي على تقنية المعلومات خلال عام 2020 بحسب توقعات مؤسسة جارتنر للأبحاث بزيادة تقدّر بحوالي 3.4% عن عام 2019، حسب ما أوردته الشركة في أحدث نشراتها من توقعات الأسواق. ومن المنتظر أن يتخطى هذا الإنفاق العالمي حاجز 4 تريليونات دولار في العام القادم.وقال جون ديفيد لوفلوك، نائب الرئيس لدى جارتنر انه على الرغم من المخاوف السياسية التي دفعت الاقتصاد العالمي إلى الاقتراب من حالة الركود، إلا أن الأمر لم يحدث في عام 2019، ولا تبدو الحال كذلك بالنظر إلى السيناريوهات المتوقعة خلال 2020 أو فيما بعدها. فمع تراجع المخاوف العالمية، تبدي الشركات استعدادا أكبر لمضاعفة استثماراتها في تقنية المعلومات، لاسيما مع التوقعات بارتفاع العائدات، مع أن أنماط هذا الانفاق تتغير باستمرار. ومن المرجّح أن تشهد أسواق البرمجيات أعلى معدلات النمو هذا العام، إذ يتوقع أن تحقّق معدل نمو عشري يصل إلى حوالي 10.5%.

1.28
تريليون
درهم

حجم الإنتاج الإجمالي لاقتصاد أبوظبي خلال 2018 مقارنة مع 1.12 تريليون درهم في عام 2017 . بحسب ما أظهرته نتائج المسح الاقتصادي الذي أعلن عنه مؤخرا مركز أبوظبي للإحصاء. وبلغت القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية 849 مليار درهم عام 2018، مقارنة مع 733.5 مليارا في 2017. وارتفعت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج الإجمالي من 65.5% إلى 66.9 % خلال فترة الرصد ذاتها. وبلغت إنتاجية العامل من القيمة المضافة 452.1 ألف درهم عام 2018، مقارنة مع 394.7 ألفا في 2017.

22.11
مليار درهم

إيرادات الخدمات الحكومية الاتحادية المحصلة بالدرهم الإلكتروني في عام 2019 تنوعت بين 13 مليار درهم عبر منظومة الدرهم الإلكتروني و 9 مليارات درهم عبر نقاط الخدمة. وفي عام 2019 بلغ إجمالي عدد المعاملات المنفذة عبر منظومة الدرهم الإلكتروني 49 مليون معاملة منها 15 مليون معاملة عبر الموقع الإلكتروني للمنظومة و34 مليون معاملة عبر نقاط الخدمة. ووصل إجمالي عدد الإيصالات إلى 24 مليون إيصال في عام 2019 والتي توزعت بين 9 ملايين إيصال عبر الموقع الإلكتروني و15 مليون إيصال عبر نقاط الخدمة. وأكد سعادة سعيد راشد اليتيم وكيل الوزارة المساعد لشؤون الموارد والميزانية في وزارة المالية حرص الوزارة على العمل مع مختلف الجهات ذات العلاقة لتوفير خدمات ترتقي إلى تطلعات المتعاملين وتلبي متطلباتهم إذ يعمل مركز الاتصال التابع لمنظومة الدرهم الإلكتروني على توفير خدماته لكافة المتعاملين ووصلت نسبة المكالمات والاستفسارات التي تم الرد عليها بنجاح إلى أكثر من 90 بالمائة كما بلغ متوسط سرعة تنفيذ المعاملات من خلال الدفع عبر منظومة الدرهم الالكتروني ما يقارب 1.2 ثانية فقط.

صاحبات الاعمال

الإمارات الثانية عالمياً في تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية

أكدت دراسة حديثة من البنك الدولي أن الإمارات استحقت المركز الثاني بين أفضل دول العالم أداء على مستوى الإصلاحات المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث اعتمدت الدولة 5 إصلاحات رئيسية لتعزيز مشاركة المرأة في أنشطة الأعمال على مدى الأعوام الماضية.

وقال البنك الدولي إن حكومة الإمارات أبدت التزاما كبيرا بإزالة كل العقبات القانونية أمام عمل المرأة، ففي عام 2005 أسست مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، المجلس الاتحادي المسؤول عن تطبيق المبادرات اللازمة لتحسين مستوى تمثيل المرأة في القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن المجلس يعمل مع المنظمات الدولية لتطبيق أفضل المعايير والسياسات الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

واعتمدت الإمارات إصلاحات عدة، أبرز منها التقرير توحيد التدابير اللازمة لاستخراج جواز سفر بين الرجل والمرأة، ورفع كل القيود عن عمل المرأة، والمساواة بينها وبين الرجل في العديد من الأمور، بما في ذلك ساعات العمل (بما يتيح أمامها فرص العمل المسائية)، وإتاحة العمل في وظائف الرجل نفسها، وفي القطاعات التي يعمل فيها نفسها.

وكذلك أشارت الدراسة إلى أن الإمارات قامت بإقرار تشريعات تحمي المرأة الموظفة الحامل من الفصل التعسفي، كما أقرت تشريعات لحماية المرأة من التحرش في مكان العمل.

تفاهم بين مجلسي سيدات أعمال أبوظبي وسيدات أعمال عجمان

وقع مجلس سيدات أعمال أبوظبي ومجلس سيدات أعمال عجمان مذكرة تفاهم خلال الاجتماع الذي عقد في مبنى غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. وقع مذكرة التفاهم سعادة مريم محمد الرميثي رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي، وسعادة الدكتورة آمنة خليفة آل علي رئيسة مجلس إدارة مجلس سيدات أعمال عجمان، وذلك بحضور عدد من عضوات الهيئة التنفيذية لمجلس سيدات أعمال أبوظبي والسيدة شفيقة العامري المدير التنفيذي لمجلس سيدات أعمال أبوظبي.

ويسعى المجلسان من خلال هذه المذكرة إلى تعزيز مبدأ الشراكة والتعاون في العديد من المجالات ومنها المساهمة في إعداد قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن سيدات ورائدات الأعمال المواطنات وغير المواطنات في أبوظبي وعجمان، إلى جانب التعاون في مجال تبادل البيانات والمعلومات والتقارير والدراسات والمجالات ذات الاهتمام المشترك بين الطرفين.

كما سيتعاون المجلسان في تبادل الدعوات للمشاركة في برامج الوفود الزائرة والوفود المغادرة التي تدخل في مجال اهتمام الطرفين، إلى جانب العمل على تطوير وتنفيذ المبادرات والمشاريع المشتركة، التي تحقق هدف دعم وتطوير وتنمية الوعي بين العضوات في المجال الاقتصادي، وكذلك التعاون بين الطرفين في الحملات التثقيفية والبرامج والأنشطة والمعارض، والمبادرات في دعم العضوات.

وسيعمل الطرفان على دعم المهارات الإبداعية والابتكار من خلال الشراكة المؤسسية بينهما، والترويج لفعاليات ومبادرات الطرفين في موقعيهما الإلكترونيين وقنوات التواصل الاجتماعي.

وبحسب مذكرة التفاهم، سيجري تشكيل لجنة مشتركة لتحديد قائمة بأولويات المشاريع المتفق عليها، ومناقشة أية قضايا ذات اهتمام مشترك.

القمة الإقليمية لمبادرة تمويل رائدات الأعمال تعزز مشاركة المرأة في التنمية

استضافت دبي في فبراير الماضي على هامش "منتدى المرأة العالمي – دبي 2020" الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، القمة الإقليمية لمبادرة تمويل رائدات الأعمال /We-Fi/، وذلك مع أول انعقاد للقمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستقطبة أكثر من 250 شخصية من كبار المسؤولين الحكوميين وقيادات ورائدات الأعمال من مختلف انحاء المنطقة والعالم، بهدف فتح آفاق جديدة أمام رائدات الأعمال في المنطقة.

وتعتبر دولة الإمارات في مقدمة أكثر من 14 جهة مانحة تدعم المبادرة التي تتخذ من البنك الدولي مقرا دائما لها، ويساهم في تنفيذها ستة مصارف تنموية متعددة الأطراف، حيث كان لحكومة الإمارات السبق في تقديم الدعم للمبادرة منذ بدايتها، انطلاقا من القناعة الكاملة بأثرها الإيجابي في تعظيم فرص رائدات الأعمال في المنطقة، وتوسيع دائرة مشركة المرأة في المجال الاقتصادي.

وتأتي استضافة مؤسسة دبي للمرأة لهذه القمة المهمة - على هامش أعمال منتدى المرأة العالمي دبي 2020 - في إطار دعم الحكومة الإماراتية لـ "مبادرة تمويل رائدات الأعمال"، حيث تم إطلاق المبادرة في عام 2017 لمساندة رائدات الأعمال في البلدان النامية بتيسير حصولهن على التمويل ومساعدتهن على بناء القدرات وتوسيع شبكة علاقاتهن وتقديم التوجيه والإرشاد لهن وتوفير فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية، حيث رصدت المبادرة 249 مليون دولار لتمويل أكثر من/ 114000 / شركة صغيرة ومتوسطة تملكها المرأة في أكثر من 50 دولة حول العالم، بينما تسعى إلى جمع 2.6 مليار دولار من خلال زيادة التمويل المقدم من المانحين من القطاعين الحكومي والخاص.

مجلس سيدات أعمال الامارات يدعم قطاع التصميم لمواكبة رؤية 2021

وقع مجلس سيدات أعمال الامارات مذكرة تفاهم مع المجموعة المهنية للتصميم الداخلي للعمل على تطوير ودعم قطاع التصميم لسيدات الأعمال بالدولة تماشيا مع النهضة الاقتصادية الشاملة ومواكبة لرؤية حكومة الإمارات 2021 .

وتهدف المذكرة إلى التعاون بين الجهتين لتطوير قطاع التصميم بالدولة ولدى سيدات الأعمال بصفة خاصة والتي من شأنها أن ترسخ من مكانة الدولة لتكون مركزا للتصميم الداخلي ومقصدا رئيسيا لكل المهتمين بهذا المجال إقليميا وعالميا وذلك باستضافتها لكبرى الأحداث والفعاليات المختصة بهذا المجال. وترمي المذكرة ايضا إلى تفعيل دور صناعة التصميم الداخلي والتسويق الأمثل لها لتلبية احتياجات أسواق الشرق الأوسط خاصة والأسواق العالمية بشكل عام ولتعزيز تنمية هذا القطاع الحيوي على مدى السنوات القادمة .

وتساهم مذكرة التعاون في خلق بيئة عمل محفزة لصاحبات الأعمال وخاصة الإماراتيات منهمن وصاحبات المشاريع الناشئة للمشاركة في إثراء هذا المجال ولتعزيز الثقافة الإماراتية لمنافسة كبرى الثقافات من مختلف دول العالم في مجال التصميم الداخلي إضافة إلى إتاحة برامج للتطوير والتدريب ودعم استضافة فعاليات التصميم المختلفة واستقطاب المشاريع المتخصصة في التصميم من مختلف دول العالم وتوفير الدعم اللازم.

واوضحت فريدة عبد الله قمبر العوضي رئيسة مجلس سيدات أعمال الامارات أن هذه المذكرة تسهم في تأهيل رائدات الأعمال من خلال الخبرات المتوافرة في المجموعة المهنية للتصميم الداخلي لبدء مشروعاتهن على أسس متينة تحقق لهن النجاح. وأشارت إلى أن تفاصيل العمل المشترك بين الجانبين ستعلن قريبا. وأعربت ريد حمد الظاهري النائب الأول لرئيس مجلس سيدات أعمال الامارات عن سعادتها لهذه الشراكة الاستراتيجية التي تدعم رائدات الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة بالدولة في قطاع التصميم الداخلي.

شباب الأعمال

إطلاق مبادرة «ظل» لتطوير وتمكين روّاد الأعمال

أطلقت أكاديمية دبي لريادة الأعمال، الذراع التعليمية لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إحدى مؤسسات اقتصادية دبي، مبادرة «ظل». وتهدف المبادرة إلى إنارة الطريق لأصحاب المشاريع الناشئة، وذلك عن طريق تمكينهم وإتاحة المجال لهم للاستعانة بالمهارات والخبرات التي اكتسبها أعضاء ناجحون آخرون في المؤسسة، ومن ثم الانطلاق على أرض الواقع لممارسة تجربة العمل الحقيقية بثقة تامة، بعد حصولهم على المهارات والخبرات الضرورية.

كما تهدف المبادرة إلى توفير فرصة مثالية لرواد الأعمال، وعلى وجه التحديد فئة الشباب من خلال توفير الفرص لهم للعمل في قطاع الصناعة وضمان الاستدامة لمشاريعهم، والمساعدة على تطوير شبكة من رواد الأعمال الناجحين وأصحاب الخبرة الذين أثبتوا تفوقاً في هذا المجال. وستكون هذه الشبكة بمثابة جهة مرجعية تسهم بدورها في تطوير قدرات الأعضاء الجدد، والأخذ بأيديهم لإطلاق مشاريعهم الخاصة وتطويرها وضمان نجاحها على النحو الأمثل. وسيكتشف رواد الأعمال الجدد تلك التجارب الواقعية والناجحة للشركات الأخرى لفترة تتراوح من أربعة إلى ثمانية أسابيع.

إطلاق مبادرة "مهنة مباركة "لتعزيز اسهامات المشاريع المتوسطة والصغيرة

أعلنت الشيخة موزة بنت مبارك بن محمد آل نهيان رئيسة مجلس إدارة مؤسسة المباركة مؤخرا عن اطلاق مبادرة " مهنة مباركة " وهي مبادرة وطنية جديدة تعد باكورة برامج ومبادرات المؤسسة في العام 2020 وتستهدف رفع معدلات المشاريع المتوسطة والصغيرة وزيادة إسهامها في الاقتصاد الوطني من قبل الشباب المواطنين.

ونظمت المؤسسة المعرض الأول للشركات المتوسطة والصغيرة والناشئة التي أطلقها الشباب كثمار لهذه المبادرة بالتعاون مع شركة شلمبرجير التي تولت رعاية هؤلاء الشباب من خلال توفير مدربين متخصصين قدموا ورش عمل تطبيقية في إطلاق مشروعات ريادة الأعمال وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة و الناشئة . وأفتتح الشيخ محمد بن خليفة بن حمدان آل نهيان فعاليات المعرض في شركة شلمبرجير حيث ضم المعرض 18 شركة ومشروعا صغيرا ومتوسطا أطلقها الشباب المواطنون خلال الفترة الماضية في ختام البرنامج التدريبي الذي نظمته لهم " المباركة ".

وأكدت الشيخة موزة بنت مبارك آل نهيان على أهمية مبادرة " مهنة مباركة " التي تعتبر أحد الإسهامات النوعية الجديدة للمؤسسة على الصعيد الاقتصادي من خلال تمكين الشباب والفتيات ودعمهم لوجستيا ومعنويا وماديا لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة وتكوين شركات ريادة الأعمال بما يفتح أمام هذه الفئة آفاقاً واسعة للمساهمة في تعزيز نهضة الاقتصاد الوطني إذ تمثل مشاريع ريادة الأعمال أحد الركائز الأساسية القوية التي تحرص قيادتنا الرشيدة على رعايتها ودعمها باعتبارها محوراً أساسياً في ازدهار الاقتصاد الوطني وتمكين الشباب والفتيات من إطلاق مشاريع تخدم مسيرته .

"رُوّاد" تنظم النسخة السادسة من مبادرة "نجوم الأعمال"

نظمت مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رُوّاد"، بالتعاون مع شريكها الاستراتيجي مجلس الشارقة للتعليم، فعاليات النسخة السادسة من المبادرة الطلابية السنوية (نجوم الأعمال). وشهدت النسخة الجديدة من المبادرة مشاركة 135 طالباً وطالبة يعرضون 50 مشروعاً قابلاً للتطوير إلى مشاريع أعمال مستقبلية.

وقال مدير مؤسسة "رُوّاد" حمد المحمود إن المبادرة باتت منصة مثلى لإطلاق نجومية أبنائنا وبناتنا الطلبة مبكراً واستكشاف مكامن التميز والريادة لديهم في مجال المال والأعمال، بحيث يتم استثمار ما يحملونه من أفكار خلاقة وميول تجارية ومساعدتهم في عرضها على شكل تجارب مصغرة خلال المبادرة. وأضاف: إن الكثير من مشاهير الاستثمار ورواد الأعمال الحاليين على مستوى العالم بدأوا رحلتهم نحو النجاح من مشاريع صغيرة جداً سرعان ما تطورت وتوسعت لتصبح شركات عالمية كبرى.

وتابع ان مبادرة نجوم الأعمال تهدف إلى إعداد وتحفيز الجيل التالي من رواد الأعمال في إمارة الشارقة بشكل خاص وفي دولة الإمارات ككل وتنمية السلوك الريادي لديهم وتشجيع الأسر لدعم النشاط الابداعي الموجه بروح المبادرة من الطلاب من خلال حث أبنائهم وبناتهم على إطلاق الأنشطة الريادية لتأسيس مشاريع تجارية، حيث بلغت قيمة المنح التي قدمتها المؤسسة للطلبة 46500 درهم إماراتي لهذا العام.

إطلاق مبادرة "مليون رائد أعمال عربي"

أطلقت جامعة حمدان بن محمد الذكية بالتعاون مع منصة التعليم الإلكتروني "المنتورنت" مبادرة "مليون رائد أعمال عربي" التي تستهدف فئة الشباب وأصحاب الأفكار المتميزة من أجل تأهيل مليون رائد أعمال عربي، وذلك من خلال نشر الوعي بمفهوم وأهمية ريادة الأعمال ودعم المهتمين للانطلاق بمشاريعهم الناشئة. وستسلط المبادرة الضوء على نماذج ناجحة وقصص من الواقع لرواد أعمال ومستثمرين وخبراء في مجال ريادة الأعمال والتي تسهم في تزويد المشاركين بالمعارف وكيفية البدء بهذه المشاريع.. وتهدف المبادرة إلى الوصول لمليون مشارك بحلول عام 2021.

وأوضح الدكتور منصور العور، رئيس جامعة حمدان بن محمد الذكية، أن المبادرة تحمل أهمية بالغة كونها الأولى من نوعها على صعيد توفير أفضل برامج التدريب النوعي المجاني في جميع المجالات الحيوية، تماشيا مع الجهود السباقة التي تقودها جامعة حمدان بن محمد الذكية لتخريج رواد أعمال ومبتكرين وسفراء معرفة مؤهلين لتوجيه دفة النماء والتقدم.. لافتا إلى أن توفير التدريب الإلكتروني عالي المستوى يصب في خدمة التوجه الوطني نحو ترجمة "وثيقة الخمسين"، التي تستلهم رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" في اكتشاف وتطوير المواهب وتطوير القدرات بما يواكب حجم التغيرات العالمية المتسارعة.

14 مبادرة شبابية خلاقة لتحقيق أجندة 2030

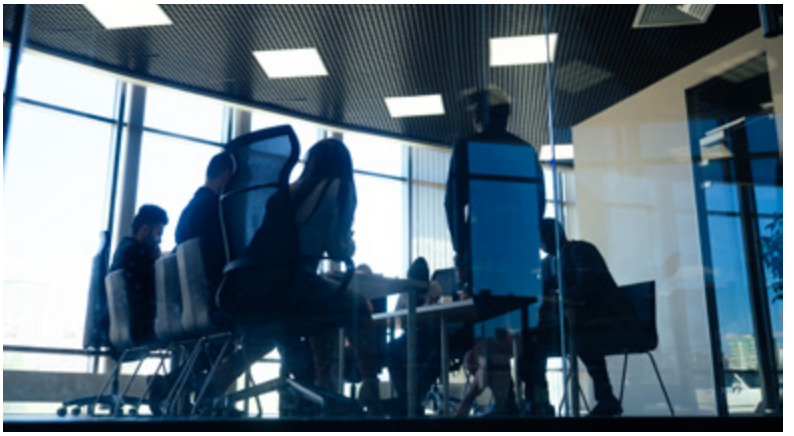

تضمن «تقرير الشباب العربي والاستدامة» الذي أطلقته اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع مركز الشباب العربي 14 مبادرة أطلقها وعمل على إنجازها الشباب العرب في كل من الأردن ولبنان والمغرب واليمن والبحرين ومصر والإمارات وفلسطين وعُمان وسوريا والسودان وتتميز بكونها تساهم في تحقيق الأجندة العالمية 2030 كما تركز كل مبادرة منها على عدد معين من أهداف التنمية المستدامة الـ17.

وجرى اختيار المبادرات التي يتضمنها التقرير بعناية وعلى أسس علمية دقيقة وذلك من خلال منصة أطلقها خصيصاً لهذا الغرض مجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع مركز الشباب العربي وقد حظيت هذه المنصة المخصصة لاستقبال أفكار ومبادرات الشباب للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإقبال واسع إذ استقبلت ما يزيد على 600 مبادرة نوعية ومتنوعة مما أتاح فرصة كبيرة لاختيار الأفضل من بينها.

و تم إطلاق التقرير ضمن أعمال المنتدى الإماراتي لأهداف التنمية المستدامة الذي عقد تحت مظلة أسبوع أبوظبي للاستدامة 2020 في مركز أبوظبي الوطني للمعارض «أدنيك» بحضور معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي وزيرة دولة للتعاون الدولي رئيسة اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وعبدالله ناصر لوتاه المدير العام للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وسعيد النظري المدير العام للمؤسسة الاتحادية للشباب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية في مركز الشباب العربي عضو اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

منصة جديدة لدعم ريادة الأعمال في الإمارات

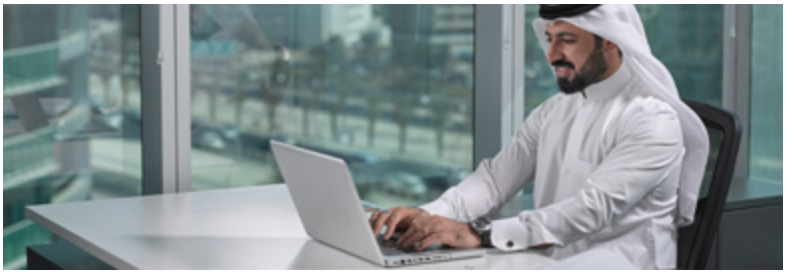

انطلقت في فبراير الماضي رسمياً منصة جوبيتر لإرشاد الأعمال المخصصة لتوجيه وإرشاد الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم الشباب الطموح ورواد الأعمال في الإمارات وجميع أنحاء المنطقة. وتركز المنصة على رسم خريطة متكاملة لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المشورة العملية والتوجيه القائم على الخبرات الضليعة من قبل نخبة من كبار المديرين التنفيذيين من الشرق الأوسط وكافة أنحاء العالم.

يستند نموذج عمل المنصة على سد الثغرات الموجودة حالياً في الاستشارات التقليدية، والتي تقتصر على موقع أو منطقة بحد ذاتها أو تخصص معين، إذ يسمح لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع بالتواصل مع خبراء من كافة التخصصات تحت منصة واحدة توفر لهم طيفاً من خدمات الدعم، مما يفتح لهم المجال للتركيز على الابتكار في أعمالهم وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو. تشمل خدمات المنصة التعلم من الأقران، التطوير الشخصي، الإرشاد والتوجيه الفردي، وجلسات تحفيز قائمة على نماذج ناجحة لريادة الأعمال.

وقالت رينوكا جونجهالي، رائدة الأعمال ومؤسس جوبيتر لإرشاد الأعمال: «تساعد منصة جوبيتر لإرشاد الأعمال أصحاب المشاريع ورواد الأعمال الذين يبحثون عن المشورة المهنية التي تغطي مختلف جوانب مشاريعهم التجارية، إذ تمكنهم المنصة من التواصل مع الخبراء والموجّهين مباشرة بدلاً من تأجيل النظر في المشاكل التي يواجهونها، بغض النظر عن الوقت أو المكان سواء تواجدوا في مكاتبهم الخاصة أو منازلهم أو أي موقع في العالم».

تكنولوجيا الغد

ابتكار معدن "يتعرق" لخفض حرارة الهاتف الذكي

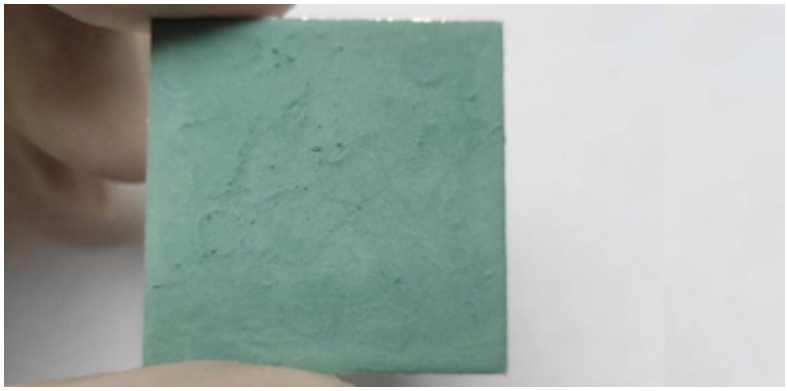

يقترب العلماء من صناعة مادة تساعد الهاتف الذكي على تنظيم درجة حرارته عن طريق "إفراز العرق"، ليبرّد الجهاز نفسه.

ونجح فريق من جامعة شنغهاي في الصين، بقيادة جياو تونغ، في تطوير مادة معدنية أو طلاء معدني لتغطية الأجهزة الإلكترونية، ويمكنها أن تحافظ على برودة تلك الأجهزة في حال ارتفعت حرارتها، أو باختصار تنظيم وإدارة حرارتها، كما يفعل الجسم البشري عندما ترتفع حرارته. وسيكون بإمكان الهواتف الذكية أن تحافظ على حرارتها وبرودتها بفضل مادة معدنية قابلة للتعرق، يبلغ سمكها 3 أضعاف سمك شعرة الإنسان.

وبمقدور المادة المعدنية أو بالأحرى الطلاء إطلاق الماء عندما ترتفع حرارة الجهاز الإلكتروني، ثم يتحول هذا الماء إلى غاز ويتبخر، آخذا معه الحرارة الزائدة، الأمر الذي يخفّض من حرارة الجهاز. غير أن العلماء في الصين، الذين طوروا هذا الأسلوب المبتكر، يقولون إنه مكلف للاستخدام للتصنيع على نطاق تجاري في الوقت الحالي، ولكنهم يبشرون بالتطبيق المستقبلي غير المكلف له.

ووفقا للعلماء، فإنه يمكن تطبيق الاختراع على جميع الأجهزة الإلكترونية، بما في ذلك الأجهزة المحمولة مثل الأجهزة اللوحية والهواتف.

اكتشاف أول مضاد حيوي في العالم بمساعدة الذكاء الاصطناعي

استخدم العلماء خوارزمية ذكاء اصطناعي قوية لتحليل أكثر من 100 مليون مركبا كيميائيا خلال أيام

تمكن علماء من اكتشاف نوع جديد من المضادات الحيوية باستخدام الذكاء الاصطناعي (AI)، في إنجاز هو الأول من نوعه في العالم. وأشاد خبراء بهذا الإنجاز، واعتبروه تقدما كبيرا في مكافحة مشكلة مقاومة الأمراض للعقاقير الطبية، والتي أصبحت متفاقمة.

واستخدم العلماء خوارزمية (عمليات حسابية آلية معقدة) قوية لتحليل أكثر من 100 مليون مركب كيميائي في غضون أيام. وقال الباحثون إن تركيبة المضادات الحيوية المكتشفة حديثا، تمكنت من القضاء على 35 نوعا من البكتيريا القاتلة. وارتفعت معدلات الإصابة بالأمراض المقاومة للمضادات الحيوية خلال السنوات الأخيرة بنسبة 9 في المئة في إنجلترا بين عامي 2017 و 2018، لتبلغ ما يقرب من 61 ألف حالة.

و قالت ريجينا برزيلاي، الباحثة البارزة في المشروع بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في ما يتعلق باكتشاف المضادات الحيوية، فإن هذا الإنجاز هو الأول من نوعه على الإطلاق، والخوارزمية التي استخدمت في إنجاز الاكتشاف، مستوحاة من بنية الدماغ البشري.

الذكاء اصطناعي "يتفوق" على الأطباء في تشخيص سرطان الثدي

أكدت دراسة طبية نشرتها دورية "نيتشر" العلمية، أن الذكاء الاصطناعي أكثر دقة من الأطباء في رصد سرطان الثدي عبر تقنية الماموغرام أو فحص الثدي بالأشعة. وقام فريق دولي، تضمن باحثين من غوغل هيلث، وكلية إمبريال كوليج لندن، بتصميم نموذج حاسوبي وتدريبه على فحص صور أشعة إكس لنحو 29 ألف امرأة.

وتفوق النموذج الحاسوبي على ستة من الأخصائيين في قراءة صور الأشعة، وتعمل تقنية الذكاء الاصطناعي بكفاءة طبيبين يعملان معا، وبعكس البشر، لا يشعر النموذج الاصطناعي بالتعب. ويقول خبراء إنه كفيل بتحسين عملية الكشف عن المرض.

و يعيّن النظام المتبع حاليا في خدمة الصحة الوطنية البريطانية اثنين من الأخصائيين لتحليل صور أشعة إكس الخاصة بكل امرأة. وفي حال اختلاف الأخصائيَين على التشخيص يُنتدَب طبيب ثالث لترجيح كفة أحدهما.

وفي إطار الدراسة، قدّم الباحثون لنموذج الذكاء الاصطناعي صور أشعة خاصة بامرأة مُجهّلة، بحيث لا يمكن التعرف على هويتها. ولا يحتاج نموذج الذكاء الاصطناعي سوى صور الأشعة حتى يقوم بعمله، بخلاف الأخصائيين البشريين الذين يطلبون الاطلاع على تاريخ المرضى.

لأول مرة.. اكتشاف "غاز الحياة" خارج مجرتنا

في كشف يعد الأول من نوعه، أعلن علماء فلك رصدهم لغاز الأوكسجين الذي يعد ضروريا للتنفس، في مجرة تبعد نصف مليار سنة ضوئية عن مجرتنا، درب التبانة.

وطبقا للدراسة التي نشرت نتائجها في مجلة الفيزياء الفلكية، فإن الاكتشاف يمثل أول عثور على الأوكسجين خارج المجرة التي تضم المجموعة الشمسية، وسيساعد في فهم العلماء لدور هذا الغاز في تطور الكواكب والنجوم والمجرات والحياة بشكل عام.

وكشف جون وانغ عالم الفلك بمرصد شنغهاي، أن المجرة التي تحتوي على الأوكسجين تعرف باسم Markarian 231، وتبعد 581 مليون سنة ضوئية عن درب التبانة، حسبما نقل موقع "فايس" الأميركي.

وتوصل العلماء إلى هذا الاكتشاف من خلال الاستعانة بمراصد أرضية وتلسكوب "IRAM" الذي يبلغ طوله 30 مترا ويقع في إسبانيا، بالإضافة إلى مرصاد. "NOEMA" بفرنسا

أنشطة وفعاليات

رئيس كولومبيا يستقبل وزير الاقتصاد

استقبل فخامة إيفان دوكي ماركيز رئيس جمهورية كولومبيا، معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، حيث بحث الجانبان آفاق التعاون الثنائي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكولومبيا في المجالات الاقتصادية والتجارية ذات الاهتمام المشترك.

جاء اللقاء في فبراير الماضي في إطار زيارة وفد دولة الإمارات برئاسة معالي وزير الاقتصاد إلى كل من المكسيك وكولومبيا خلال الفترة من 24-27 فبراير الجاري لبحث سبل تنمية التعاون على المستويين الحكومي والخاص مع هذين البلدين الصديقين. وبحث معالي الوزير المنصوري مع فخامة الرئيس الكولومبي سبل تنمية أوجه الشراكة بين البلدين في عدد من المحاور الرئيسية، جاء من أبرزها رفع

التبادل التجاري، والطيران المدني، وتشجيع الاستثمار المتبادل، فضلاً عن التعاون في قطاعات حيوية في اقتصادي البلدين، مثل الأمن الغذائي والزراعة والسياحة، والنقل والطاقة المتجددة والصناعة وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والتحول الرقمي وريادة الأعمال.

حضر اللقاء سعادة عبد الله آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية، وسعادة سالم راشد العويس سفير الدولة لدى جمهورية كولومبيا وأعضاء الوفد المرافق.

إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة مع "دوقية لوكسمبورغ الكبرى"

وقعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة دوقية لوكسمبورغ الكبرى مذكرة تفاهم في شأن التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وذلك لتعزيز الإطار المؤسسي والقانوني للعلاقات الاقتصادية الثنائية.. وتأسيس تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة.

وقّع مذكرة التفاهم ممثلاً لحكومة دولة الإمارات معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، فيما وقعها ممثلاً لحكومة لوكسمبورغ معالي إتيان شنايدر وزير الاقتصاد اللوكسمبورغي، وذلك في مقر وزارة الاقتصاد بدبي . ويتم بموجب هذه المذكرة التي تم توقيعها في يناير الماضي تأسيس لجنة اقتصادية مشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد من البلدين تختص بمتابعة تنفيذ بنود التعاون الاقتصادي والفني المتفق عليها، ووضع الخطط وبرامج العمل الكفيلة

بالارتقاء بجهود التعاون المشترك في كافة المجالات الاقتصادية والفنية ذات الاهتمام المتبادل. وتم الاتفاق بشكل مبدئي على التنسيق لعقد أول اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة على هامش فعاليات إكسبو (2020-2021) بدبي.

بحث فرص الشراكة المستقبلية مع هولندا

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد سبل تطوير أوجه التعاون الاقتصادي بين دولة الإمارات ومملكة هولندا وتنويع فرص الشراكات التجارية والاستثمارية خلال المرحلة المقبلة لتغطي مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في يناير الماضي في مقر وزارة الاقتصاد بدبي سعادة لودي إمبرختس سفير مملكة هولندا لدى الدولة، حيث ناقش الجانبان إمكانات التعاون في مجموعة من القطاعات الحيوية شملت الزراعة والمنتجات الغذائية، إضافة إلى قطاعات الصناعة والخدمات والأنشطة اللوجستية والسياحة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار والتكنولوجيا. وقال معالي سلطان بن سعيد المنصوري إن

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات وهولندا تتسم بالنمو والتطور وتقوم على أسس قوية تدعمها رغبة البلدين في تقوية الشراكة وتوسيع قنوات التعاون.

تنمية مختلف أوجه التعاون الاقتصادي مع المكسيك

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد سبل تنمية أطر التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة المكسيكية، خلال لقائه عدد من الوزراء والمسؤولين في الحكومة المكسيكية، ومشاركته في منتدى الأعمال والتجارة الإماراتي المكسيكي الذي استضافته مدينة مكسيكو العاصمة، وذلك في إطار زيارة التي يقوم بها معاليه على رأس وفد رسمي وتجاري إلى كل من المكسيك وكولومبيا.

وبحث معالي المنصوري خلال لقائه معالي ميغيل توروكو ماركيز وزير السياحة المكسيكي، سبل تطوير قنوات جديدة لتشجيع السياح من البلدين على زيارة المقاصد السياحية في كل منهما بما يخدم جهود التنمية السياحية المتبادلة. كما بحث معالي سلطان المنصوري مع سعادة إرنستو أزيفيدو فرناندیز نائب وزيرة الاقتصاد المكسيكية، آفاق التنسيق والعمل المشترك بين الجهتين خلال المرحلة المقبلة لتعزيز شراكة البلدين في مجالات التجارة والاستثمار. كما بحث معالي وزير الاقتصاد مع معالي ألفونسو رومو غارزا رئيس مجلس التطوير الاقتصادي في مكتب الرئاسة بالمكسيك، سبل العمل المشترك للانتقال نحو مرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية وتنويع محاورها وقطاعاتها التجارية والاستثمارية بما يخدم أهداف البلدين. كما بحث معالي وزير الاقتصاد مع معالي مارسيلو لويس كازاوبون وزير الخارجية المكسيكي روابط الصداقة والتعاون بين البلدين،و سبل العمل المشترك لدفع الشراكة الاقتصادية.

الإمارات وبلغاريا تتسقان لعقد أول لجنة اقتصادية مشتركة

بحث معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، مع معالي ماريانا نيكولوفا نائبة رئيس الوزراء للسياسة الاقتصادية لجمهورية بلغاريا، سبل توطيد العلاقات القائمة بين البلدين في جميع المجالات لاسيما المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتجارية. وناقش الجانبان أوجه التعاون المشترك في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة والزراعة والأمن الغذائي، إلى جانب الفرص المطروحة للتعاون في القطاعات المتعلقة بالابتكار والثورة الصناعية الرابعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأكد الجانبان الرغبة المشتركة في دفع كافة جهود التعاون للارتقاء بحجم العلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستويات أكثر تقدماً وازدهاراً خلال المرحلة المقبلة.

جاء ذلك خلال استقباله في فبراير الماضي

وفدا رفيع المستوى من الحكومة البلغارية، بمقر الوزارة بدبي، بحضور سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وسعادة بوغدان كولاروف سفير جمهورية بلغاريا المعين لدى الدولة، إلى جانب عدد من مسؤولي الجانبين.

الإمارات ونيوزيلندا توقعان على 12 بنداً للتعاون

شهدت أعمال الدورة السابعة من اللجنة الاقتصادية المشتركة الإماراتية – النيوزيلندية، برئاسة كل من معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي ديفيد باركر وزير التجارة وتنمية الصادرات النيوزيلاندي الاتفاق على توطيد أطر التعاون بين البلدين في 12 قطاعاً حيوياً يخدم مجالات اقتصادية وتنموية مختلفة.

وأكد الجانبان خلال أعمال اللجنة على قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تربط دولة الإمارات ونيوزيلاندا، وأهمية مواصلة الجهود المشتركة لاستكشاف مزيد من فرص التعاون في القطاعات ذات الأولوية، والعمل على فتح مجالات جديدة للقطاع الخاص في الدولتين لتأسيس شراكات مثمرة

تخدم الجهود التنموية وتعمل على تعزيز قدرات البلدين في المجالات ذات الاهتمام والمتعلقة بالتكنولوجيا والصناعة والفضاء والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والزراعة والتعاون الغذائي والخدمات المالية والسياحة والطيران المدني وجودة الحياة والبنية التحتية.

تعزيز التعاون بمجالات الابتكار مع فنلندا

أكد معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ان دولة الإمارات وجمهورية فنلندا يتمتعان بعلاقات ثنائية متميزة على كافة الصعد، كما نجح الجانبان خلال المرحلة الماضية في تطوير العديد من الشراكات المهمة في مجالات حيوية مثل الابتكار وريادة الأعمال والتعليم، إلى جانب الشراكات التجارية والاستثمارية القائمة.

وأشار معاليه خلال استقبال وفد رفيع المستوى من فنلندا برئاسة معالي ميكا لينتيلا، وزير الشؤون الاقتصادية أن دولة الإمارات في إطار مساعيها لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالابتكار والابتكار المتقدم والذكاء الاصطناعي، تحرص على الاطلاع على كافة التجارب

الدولية الرائدة في مختلف المجالات ذات الصلة، وتأتي فنلندا كأحد أهم شركاء الدولة في هذا الصدد. واتفق الجانبان خلال الاجتماع على التنسيق لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات الابتكار بين البلدين، كما تم مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وسبل توظيف الطاقات البحثية والعلمية لدى الجانبين في مجالات الاقتصاد الدائري.

تعزيز الشراكة مع الأردن بمجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد مع معالي الدكتور طارق الحموري وزير الصناعة والتجارة والتموين الأردني، أطر التعاون الاقتصادي والتجاري القائم بين البلدين الشقيقين، وسبل تنميته في عدد من القطاعات الحيوية بالتركيز على تطوير نماذج متقدمة للتعاون في قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة والصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الوزيران في فبراير الماضي بمقر الوزارة بدبي بحضور سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة جمعة محمد الكيت الوكيل المساعد لقطاع التجارة الخارجية و نخبة من ممثلي جهات حكومية بالأردن من أعضاء الوفد الزائر للدولة. و أكد معالي

سلطان بن سعيد المنصوري، خلال الاجتماع قوة العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين والمرتكزة على العديد من الروابط المتينة، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والتجاري بعدما سجلت التجارة الخارجية غير النفطية بين الجانبين 2.6 مليار دولار في 2018، فيما يقدر إجمالي الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الأردن بحوالي 15 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار استثمارات أردنية في الإمارات.

بحث جوانب الشراكة الاقتصادية والتجارية مع منغوليا

بحث معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، سبل تنمية أطر التعاون الاقتصادي والتجاري القائم مع منغوليا وتطويره نحو آفاق أكثر تقدماً وازدهاراً. جاء ذلك خلال استقبال معاليه في فبراير الماضي بمقر الوزارة بدبي، وفداً رفيع المستوى من منغوليا برئاسة معالي باديلحان حافديسلام، وزير البناء والتنمية الحضرية.

ناقش الوزيران فرص ومجالات التعاون في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، ومن أبرزها مشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية والطيران والسياحة وسبل تعزيز حجم التبادلات التجارية بالاستفادة من الفرص والإمكانيات المتوفرة لدى الطرفين. حضر الاجتماع سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية، وسعادة زورغيت شينغو سفير منغوليا غير المقيم لدى دولة الإمارات، إلى جانب عدد من مسؤولي الجانبين.

تعزيز التعاون مع امريكا في القطاعات الحيوية

أكد المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، عمق ومتانة العلاقات الثنائية التي تجمع دولة الإمارات مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في كافة المجالات، ومنها الاقتصاد والتجارة والاستثمار.. منوهاً بأن هناك فرصاً كبيرة لتعزيز التعاون، خاصة بمجالات الطاقة المتجددة والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من القطاعات الحيوية.

وأشار خلال لقائه في يناير الماضي مقر الوزارة بأبوظبي جون راكولتا جونيور سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الدولة إلى أن تتبع مسار تطور العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة، يظهر أن العلاقات الثنائية في تطور مستمر، بما ينعكس على تحقيق مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين. لافتاً إلى أن الدولة تمثل الشريك التجاري الأول لأمريكا في المنطقة، فيما تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثالث أكبر شريك تجاري للإمارات على مستوى العالم، وكذلك ثالث أكبر مستثمر أجنبي بالدولة. وأضاف أنه رغم المستوى الذي وصلت إليه علاقات البلدين الصديقين، فإنه لا تزال هناك العديد من الفرص الكامنة في قطاعات عدة .

الاقتصاد تبحث برامج التعاون الاقتصادي مع التشيك

أكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد قوة وتنامي العلاقات الثنائية والاقتصادية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية التشيك، مدفوعة برغبة قيادتي البلدين في الارتقاء بشراكتهما نحو مستويات أكثر تطوراً.

جاء ذلك خلال استقبال معاليه في يناير الماضي بمقر وزارة الاقتصاد بدبي سعادة بيري سلافيك سفير جمهورية التشيك لدى الدولة بحضور سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، وسعادة دانيال بلازكوفك السكرتير الأول للشؤون الاقتصادية والتجارية في السفارة التشيكية بالدولة، إلى جانب عدد من مسؤولي وزارة الاقتصاد. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل تعزيز أوجه التعاون الاقتصادي

وتبادل الخبرات خلال الفترة المقبلة في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك، ومن أبرزها القطاع اللوجستي والأمن الغذائي والمجالات المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا وريادة الأعمال، فضلاً عن التبادل السياحي والثقافي، والتعاون في الطاقة المتجددة وقضايا البيئة والتغير المناخي.

التعاون مع مجموعة ايطالية بمجالات المشاريع الصغيرة و الابتكار

وقعت وزارة الاقتصاد مع مجموعة "اينتيسا سان باولو إس إيه" الإيطالية مذكرة تفاهم بهدف تطوير أوجه التعاون المشترك في مجالات الاقتصاد الدائري والابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقع المذكرة بمقر الوزارة بدبي سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية، مع كل من السيد جويدو دي فيشي، المدير العام لمركز اينتيسا سان باولو للابتكار، والسيد كريستوف هامونت رئيس مركز الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار التابع للمجموعة بدبي بحضور سعادة مانليو دي ستيفانو، نائب وزير الشؤون الخارجية الإيطالي، وسعادة نيقولا لينير سفير الجمهورية الإيطالية لدى الدولة وعدد من المسؤولين الإيطاليين. يأتي التعاون مع مجموعة "اينتيسا سانباولو إس إيه" بهدف

فتح المجال أمام رواد الأعمال المواطنين والشركات الناشئة المبتكرة من الاستفادة العملية من المختبرات التكنولوجية والتقنيات الصناعية والاستشارات العلمية والتجارية بمراكز الابتكار التابعة للمجموعة الإيطالية في مدينتي تورين وميلان بإيطاليا.

الإمارات ومونتنيغرو تتفقان على توثيق أواصر التعاون

اتفقت دولة الإمارات وجمهورية الجبل الأسود " مونتنيغرو " على توثيق أواصر التعاون الثنائي في مجالات التجارة والاستثمار والزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة والنقل وريادة الأعمال والشركات الناشئة والابتكار والعلوم والصناعات الإبداعية.

جاء ذلك خلال انعقاد أعمال الدورة الثانية للجنة الاقتصادية المشتركة بين دولة الإمارات وجمهورية الجبل الأسود في مارس الماضي في دبي برئاسة كل من معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد ومعالي دراجيكا سيكوليتش وزيرة اقتصاد "مونتنيغرو" . وأكد الجانبان خلال الاجتماعات على الرغبة المتبادلة لتعميق أواصر التعاون التجاري ومناقشة سبل تنويع العلاقات الاقتصادية الثنائية

في مختلف المجالات ذات الاهتمام وعلى أهمية مواصلة تبادل الزيارات للوفود الحكومية والتجارية وخلق المزيد من الفرص للأعمال والاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص من الجانبين على توسيع حجم الاستثمارات المشتركة.

المنتدى الاقتصادي الإماراتي الكولومبي يبحث آفاق الشراكة

بحث المنتدى الاقتصادي الإماراتي الكولومبي سبل تنمية آفاق الشراكة والتعاون بين دولة الإمارات وكولومبيا في المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك مع التركيز على الفرص التجارية والاستثمارية بين مجتمعي الأعمال في البلدين وذلك، بحضور معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي كلاوديا بلوم وزيرة العلاقات الخارجية الكولومبية، وعدد من مسؤولي البلدين، وبمشاركة واسعة من قطاع الأعمال الكولومبي. وجاء المنتدى الذي استضافته العاصمة الكولومبية بوغوتا في مارس الماضي في إطار زيارة وفد دولة الإمارات برئاسة معالي وزير الاقتصاد إلى كل من المكسيك وكولومبيا.

وناقش المنتدى فرص إبرام شراكات استثمارية بين الشركات الإماراتية ونظيرتها

في كولومبيا في مظلة واسعة من القطاعات، شملت الزراعة والأمن الغذائي والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والطيران المدني والخدمات اللوجستية والقطاع المالي والصناعة وأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والابتكار وريادة الأعمال.

بحث التعاون بمجال الأمن الغذائي مع وفد تجاري أمريكي

بحث سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي الوكيل المساعد لقطاع المعالجات التجارية في وزارة الاقتصاد ووفد تجاري أمريكي رفيع المستوى برئاسة داني سبرايت، رئيس مجلس الأعمال الإماراتي - الأمريكي سبل تنمية وتنويع أطر الروابط الاقتصادية والتجارية الإماراتية - الأمريكية تحديدا في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي.

تم خلال اللقاء - الذي عقد في فبراير الماضي بمقر الوزارة في دبي - استعراض المستويات المتقدمة للعلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، ومناقشة فرص جديدة لتوسيع نطاق الشراكة في المجالات المتعلقة بالأمن الغذائي، والاستثمار في التقنيات المتقدمة في مجال الزراعة والري والصناعات الغذائية.

وأكد سعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، أن ملف الأمن الغذائي يحتل

أولوية على الأجندة التنموية للدولة، وتتكاتف جهود العديد من المؤسسات الحكومية المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي، بالعمل وفق استراتيجية واضحة ومحاور محددة لضمان استيفاء متطلبات هذا الملف الحيوي وضمان استدامته.

اليوم الخليجي الـ15 لحماية المستهلك يبحث التسوق الإلكتروني الآمن

أقيمت بدبي في مارس الماضي فعاليات اليوم الخليجي الخامس عشر لحماية المستهلك 2020 الذي عقد تحت شعار "نحو تسوق إلكتروني آمن للمستهلك" ونظمته وزارة الاقتصاد بمشاركة نخبة من مسؤولي الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي وممثلي منافذ البيع والجمعيات التعاونية وجمعيات حماية المستهلك بالدولة.

وقال الدكتور هاشم النعيمي مدير إدارة المنافسة وحماية المستهلك بوزارة الاقتصاد إن الاهتمام بالمستهلك وحماية حقوقه هدفٌ مشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، فهو المحور والأساس في الجهود التي تبذلها الدول الخليجية في هذا الصدد، مشيراً إلى أن اليوم الخليجي لحماية المستهلك يمثل منصة متميزة لتعزيز هذه الجهود. وأضاف أن تطوير منظومة حماية المستهلك وتطبيق

الآليات والمبادرات الكفيلة بتعزيز رضا وسعادة المستهلكين في مختلف أسواق دولة الإمارات يمثل أولوية لدى وزارة الاقتصاد وتتعاونٍ في هذ الصدد مع مختلف شركائها من الجهات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، مشيراً إلى أن نسبة سعادة المستهلك بلغت 82% حسب الدراسة التي قامت بها وزارة الاقتصاد حديثاً.

Ministry of Economy's Services

Issuance of certificate of origin for local industrial products

Issuance of certificate of origin for Arab league

Record of private joint stock companies

Record of foreign company branch

Resolution of consumer complaints

Processing of applications for price revision

Trademark Registration

Trademark registration renewal

Material copyrights registration

Registration of the right of importers and distributors

Agency registration

Agency registration renewal

Application for industrial drawings and designs

Patent application

Processing of requests for the opening of new cooperative branches

DISCUSSING COOPERATION IN THE FIELD OF FOOD SECURITY WITH A US TRADE DELEGATION

H.E. Abdullah Sultan Alfan Al Shamsi, Undersecretary for the Commercial Remedies Sector in the Ministry of Economy and a high-level American trade delegation headed by Danny Sprite, head of the UAE-American Business Council, discussed ways to develop and diversify frameworks for UAE-American economic and trade ties, specifically in areas related to food security.

During the meeting, held last February at the Ministry's headquarters in Dubai, they reviewed the advanced levels of bilateral economic relations between the two countries, and discussed new opportunities to expand the scope of partnership in areas related to food security and investment in advanced technologies in the fields of agriculture, irrigation and food industries.

His Excellency Abdullah Sultan Al-Shamsi stressed that the food security file is a priority on the development agenda of the UAE, and the efforts of many concerned government institutions, at the federal and local levels, are joint together to work according to a clear strategy of specific axes to ensure meeting the requirements of this vital file and guarantee its sustainability.

THE 15TH GULF DAY DISCUSSES SECURE ONLINE SHOPPING

The activities of the 15th Gulf Day for Customer Protection 2020 were held in Dubai last March, under the slogan "Towards a secure online shopping for the customer". The event was organized by the Ministry of Economy with the participation of a group of government officials at the federal and local levels and representatives of sales outlets, cooperative societies and customer protection associations in the State. Dr. Hashim Al Nuaimi, Director of the Competitiveness and Consumer Protection at the Ministry of Economy, said "the customers care and protecting their rights is a common goal for the Gulf Cooperation Council States, as it is the goal and pillar of the efforts made by the Gulf states in this regard, noting that the Gulf Customer Protection Day is a distinguished platform to enhance these efforts.

He added that developing the customer protection system and applying the mechanisms and initiatives that enhance customer satisfaction and happiness in the different UAE markets is a priority for the Ministry of Economy, for which it cooperates with its various partners from the federal and local authorities and the private sector. He further noted that the percentage of customer happiness reached 82% according to a study recently undertaken by the Ministry of Economy.

UAE AND MONTENEGRO AGREE ON TIGHTENING BONDS OF COOPERATION

The UAE and Montenegro agreed to boost cooperation across areas of trade, investment, agriculture, food security, renewable energy, transport, entrepreneurship, start-ups, and innovative industries and sciences.

During the second meeting of the Joint Economic Committee between the UAE and Montenegro held in Dubai, chaired by H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, and Her Excellency Dragica Sekulic, Montenegro's Economy Minister, the two sides affirmed their mutual interest in deepening the trade cooperation ties and discussed ways of diversifying the bilateral economic relations in areas of common interest. They also highlighted the importance of continuous exchange of governmental and trade delegations for creating more investment and business opportunities, and encouraging the increasing joint investment by their private sectors.

UAE - COLOMBIA ECONOMIC FORUM DISCUSSES PARTNERSHIP PROSPECTS

The UAE- Colombia Economic Forum Discussed developing Partnership Prospects between the UAE and Colombia in economic areas of common interest, focusing on the trade and investment opportunities in the business communities of both sides. The forum was attended by H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, Her Excellency, Claudia Blum, the Colombian Minister of foreign relations, and a number of officials from the two countries, with large participation by the Colombian Business sector.

The forum, held in the Colombian capital, Bogota, last March, came in the framework of the visit by the UAE delegation, headed by the Minister of Economy, to Mexico and Colombia.

The forum discussed the opportunities to develop investment partnerships between the UAE companies and their Colombian counterparts in a wide spectrum of sectors including agriculture, food security, technology, renewable energy, civil aviation, logistics, financial sector, industry, small-and-medium-sized enterprises, innovation and entrepreneurship.

MINISTRY OF ECONOMY DISCUSSED ECONOMIC COOPERATION WITH CZECH

H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, highlighted the developing bilateral economic relations between the UAE and the Czech Republic, supported by the mutual keenness of their leaderships to reinforce them into a more advanced level.

He made this statement while receiving H.E. Jiří Slavík, Czech Ambassador to the UAE, at the headquarters of the Ministry of Economy, in the presence of H.E. Mohammed Ahmed Bin Abdulaziz Al Shehhi, Under-Secretary for Economic Affairs of the Ministry, and H.E. Daniel Blazkovak, First Secretary for Economic and Commercial Affairs at the Czech Embassy, and several officials from the Ministry of Economy.

During the meeting, both sides discussed ways of enhancing their economic cooperation and exchanging expertise in areas of mutual interest in the coming stage, including logistics, food security, innovation, technology and entrepreneurship, in addition to tourism and cultural exchange, and their cooperation in renewable energy and the environment and climate change issues.

COOPERATION WITH ITALIAN GROUP IN SMES AND INNOVATION

Ministry of Economy and the Italian "Intesa Sanpaolo S. E. group" signed a memorandum of understanding to foster mutual cooperation in circular economy, innovation and SMEs.

The agreement was signed in Dubai by H.E. Eng. Mohammed Bin Abdulaziz

Al Shihhi, Undersecretary for Economic Affairs of the Ministry of Economy and Mr. Guido de Vecchi, General Manager of Intesa Sanpaolo Innovation Center and Christophe Hamonet, Head of the Dubai Hub of the Corporate & Investment Banking Division, in the presence of Manlio Di Stefano, Deputy Minister of Foreign Affairs of Italy and the Italian Ambassador to UAE, H.E Nicola Lener, and a number of the Italian officials.

The objective of this cooperation with Intesa Sanpaolo S. E. group is to open the gate for entrepreneurs, citizens and innovation startups to benefit from the technology labs, industrial technologies, and scientific and commercial consultations available at the Italian group's innovation centers in Milan and Turin.

DISCUSSING ECONOMIC AND TRADE PARTNERSHIP WITH MONGOLIA

His Excellency Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, discussed ways to develop existing economic and trade cooperation frameworks with Mongolia towards more advanced and prosperous prospects.

This came during a meeting of His Excellency at the Ministry's headquarters in Dubai, with a high-level delegation from Mongolia headed by His Excellency Badilhan Hafidislam, Minister of Construction and Urban Development.

The two ministers discussed opportunities and areas of cooperation in sectors of mutual interest, most notably the infrastructure projects, logistics services, aviation and tourism, and ways to enhance the volume of

trade exchanges by taking advantage of the opportunities and capabilities available to both parties.

The meeting was attended by H.E. Eng. Mohammed Ahmed Bin Abdulaziz Al Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy for Economic Affairs, and H.E. Zorget Shingo, Non-Resident Ambassador of Mongolia to the UAE, along with a number of officials from both sides.

BOOSTING COOPERATION WITH THE US IN VITAL SECTORS

His Excellency, Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, stressed the deep, solid and friendly relationship between the UAE and the USA in all areas including economy, trade and investment, pointing to the great opportunity to boost this cooperation in sectors like renewable energy, innovation, small-and-medium-sized enterprises, and other vital sectors.

During a meeting with His Excellency John Rakolta Jr., the USA ambassador to the UAE, last January at the Ministry's headquarters in Dubai, H.E. pointed out that tracking the UAE and USA bilateral relationship development shows ongoing advancement, which is reflected on the benefit of the two countries and their friendly peoples. He also noted that the UAE represents the first trade partner for America across the region, while the USA

is the third biggest trade partner to the UAE across the world and the third foreign investor in the State. He added that despite this level of relationship the two friendly countries could reach, there are still many potential opportunities in several sectors.

PROMOTING COOPERATION WITH FINLAND IN INNOVATION AREAS

H.E. Eng. Al Mansouri asserted that the UAE and Finland enjoy distinctive bilateral relations in all areas, as they succeeded along the past phase to develop vital partnerships in priority sectors such as innovation, entrepreneurship, and education, in addition to the existing commercial and investment partnerships.

While receiving a high-ranking delegation from Finland, headed by Her Excellency Mika Lintila, the Finnish Minister of Economic Affairs, His excellency pointed the UAE, as part of its efforts to implement its national strategies related to innovation, advanced technology and Artificial Intelligence, is keen to learn about leading international experiences

in various related areas, and Finland is one of the UAE's most important partners in this regard.

During the meeting, both sides agreed to coordinate for signing a Memorandum of Understanding on cooperation in various areas of innovation. They also discussed a number of issues related to Artificial Intelligence, ways to use their research and scientific capacities in the fields of circular economy.

ENHANCING PARTNERSHIP WITH JORDAN IN SMALL-AND-MEDIUM-SIZED ENTERPRISES

H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri discussed with H.E. Tariq Al Hamouri, the Jordanian Minister of Industry, Trade and Supply, the framework of the existing economic and commercial cooperation between the two brotherly countries, and ways of developing it in a number of vital sectors, focusing on developing advanced models of cooperation in the areas of entrepreneurship, emerging, micro, small and medium size enterprises. The discussion took place in a meeting the two ministers held in February at the headquarters of the Ministry of Economy in Dubai, which was attended by H.E. Eng. Mohammed Ahmed Bin Abdulaziz Al Shehhi, Under-Secretary of the Ministry for Economic Affairs, and Ahmed Alkeit, assistant undersecretary for external

trade sector and several representatives of Jordanian governmental entities, members of the visiting delegation.

Minister of Economy Sultan Bin Saeed Al Mansouri stressed the solid fraternal relationships of the countries which are based on strong ties, especially at the economic and commercial levels, noting that the value of the non-oil external trade between the two countries reached USD 2.6 billion in 2018 and the direct UAE investments in Jordan stood at USD15 billion against USD 1.2 billion of Jordanian investments in the UAE.

UAE AND BULGARIA COORDINATE THE FIRST JOINT COMMITTEE MEETING

H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy and H.E. Mariyana Nikolova, Deputy Prime Minister for Economic Policy of Bulgaria, discussed strengthening relations between the UAE and Bulgaria, especially those related to economic and commercial areas.

Both sides discussed their cooperation in the areas of trade, investment, tourism, agriculture and food security, as well as cooperation opportunities in sectors of innovation, the Fourth Industrial Revolution, and small and medium-enterprises. They also stressed their keenness on scaling up commercial and economic relations to more advanced and prosperous levels during the next phase. The meeting was held as Al Mansouri received a high-level Bulgarian governmental delegation at

the headquarters of the Ministry of Economy in Dubai. The meeting was attended by H.E. Mohammed Ahmed Bin Abdulaziz Al Shehhi, Under-Secretary of the Ministry for Economic Affairs, and His Excellency, Bogdan Kolarov, Ambassador of Bulgaria to the UAE, and a number of officials from both sides.

UAE AND NEW ZEALAND SIGN 12 COOPERATION ITEMS

The seventh session of the UAE-New Zealand Joint Economic Committee, chaired by H.E. Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, and H.E. David Parker, Minister of Trade and Export Development of New Zealand, marked an agreement to consolidate the frameworks of cooperation between the two countries in 12 vital sectors serving different economic and development fields.

During the committee's work, the two sides affirmed the strong economic and commercial relations between the UAE and New Zealand, and the importance of continuing joint efforts to explore more opportunities for cooperation in priority sectors, and working to open new fields

for the private sector in the two countries to establish fruitful partnerships that serve development efforts, and work to enhance the capabilities of the two countries in the fields of interest related to technology, industry, space, innovation, small and medium enterprises, agriculture, food cooperation, financial services, tourism, civil aviation, quality of life and infrastructure.

EXPLORING FUTURE PARTNERSHIP OPPORTUNITIES WITH THE NETHERLANDS

H.E. Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy explored ways to develop economic cooperation aspects between the UAE and the Kingdom of Netherlands and diversifying the investment and trade opportunities along the coming stage to cover various sectors of common interest.

This came during a meeting held in the headquarters of the Ministry of Economy in Dubai as His Excellency received His Excellency Ambassador of the Kingdom of the Netherlands to the UAE, Ludy Embrechts. The parties also discussed their potential cooperation in a range of vital sectors, including agriculture, food products, industry, services, logistics, and tourism, small and medium-sized enterprises, SMEs, innovation and technology.

His Excellency, Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy said that the economic and commercial ties between UAE and the Netherlands are developing and are based on solid foundations, supported by the two country's keenness on strengthening partnership and expanding the cooperation channels.

DEVELOPING DIFFERENT ECONOMIC ASPECTS WITH MEXICO

H.E. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy discussed ways to further develop economic cooperation frameworks with Mexico during a number of bilateral meetings held with Mexican ministers and other government officials and his participation in "Mexico and UAE Business and trade forum" hosted in the capital city of Mexico, in the framework of a visit by an official and commercial delegation to Mexico and Colombia headed by His Excellency.

During his meeting with Miguel Torruco Marques, the Mexican Minister of Tourism,

Al Mansouri discussed ways to develop new channels to encourage tourists from both countries to visit touristic destinations of each State, which supports mutual touristic development efforts.

Al Mansouri also discussed with H.E. Ernesto Fernandez, Deputy Minister of Economy of Mexico prospects of joint action and coordination between the two countries through the coming phase to enhance partnerships in the fields of trade and investment. In addition, H.E. Al Mansouri discussed with H.E. Alfonso Romo Garza, head of Economic Development Council of the Mexican presidency office, ways of collaboration to move into a new stage of economic partnership and diversifying commercial and investment domains and sectors for the interest of both countries. Furthermore, H.E. Al Mansouri discussed with H.E. Marcelo Luis Casaubon, the Mexican minister of foreign affairs, the cooperation and friendship ties between the two countries as well as ways of collaboration to boost the economic partnership.

ACTIVITIES & EVENTS

THE PRESIDENT OF COLOMBIA RECEIVES THE MINISTER OF ECONOMY

His Excellency Ivan Duque Marquez, the President of Colombia received His Excellency Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy. The two parties discussed prospects for bilateral cooperation between the UAE and Colombia in the economic and trade fields of common interest.

The meeting that was held between 24 and 27 February came within the framework of a visit by a UAE delegation led by the UAE Minister of Economy to Mexico and Colombia for discussing ways to develop both public and private sector cooperation between the two friendly countries. Minister Al Mansouri discussed ways to develop partnership aspects between the two countries in a number of major axes. These included promoting trade exchange, civil aviation, and encouraging mutual investments, as well as cooperation in vital sectors in the economies of both countries, such as food security, agriculture and tourism, transportation, renewable energy, industry, information technology, innovation, digital transformation and entrepreneurship.

The meeting was attended by H.E. Abdullah Bin Ahmed Al Saleh, Undersecretary of the Ministry of Economy for Foreign Trade Affairs; Salem Rashid Al Owais, UAE Ambassador to Colombia and members of the accompanying delegation.

ESTABLISHMENT OF JOINT ECONOMIC COMMITTEE WITH THE GRAND DUCHY OF LUXEMBURG

The UAE government and the Grand Duchy of Luxemburg Government signed a memorandum of understanding on the technical and economic cooperation between the two countries, in the view of enhancing the institutional and legal frameworks of the bilateral economic relationships and establishing Joint Economic Committee.

The MOU was signed in the Ministry of Economy in Dubai by H.E. Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, representing the UAE government, and H.E. Étienne Schneider, Minister of the Economy of Luxemburg, as a representative of the government of Luxemburg. The memorandum, signed last January, included the establishment of a Joint Economic Committee, co-chaired by the Ministers of Economy of the two countries, and it is commissioned with following up the implementation of the agreed economic and technical terms, and developing action plans and programs that allow scaling up the mutual cooperation efforts in all economic and technical areas of mutual interest. Moreover, the parties' preliminary agreed to coordinate efforts for holding the Joint Economic Committee's first meeting in the sidelines of (Expo 2020-2021 Dubai).

ARTIFICIAL INTELLIGENCE "OUTPERFORMS" DOCTORS DIAGNOSING BREAST CANCER

Artificial intelligence is more accurate than doctors in diagnosing breast cancer from mammograms, a study in the journal Nature suggests. An international team, including researchers from Google Health and Imperial College London, designed and trained a computer model on X-ray images from nearly 29,000 women. The algorithm outperformed six radiologists in reading mammograms. AI was still as good as two doctors working together. Unlike humans, AI is tireless. Experts say it could improve detection. The current system in the NHS uses two radiologists to analyze each woman's X-rays. In rare cases where they disagree, a third doctor assesses the images.

In the research study, an AI model was given anonymized images, so that the women could not be identified. Unlike the human experts, who had access to the patient's history, AI had only the mammograms to go on.

FOR THE FIRST TIME ... THE GAS OF LIFE HAS BEEN SPOTTED BEYOND OUR GALAXY

For the first time, astronomers have found oxygen– the same gas humans need to breathe – in a galaxy half a billion light-years away from our galaxy, the Milky Way.

According to the study's results published in the Astrophysical Journal, this is the first time oxygen is found beyond the solar system of our galaxy, and this will help scientists understand the role of this gas in the development of planets, stars, galaxies and life in general.

Junzhi Wang, an astronomer at Shanghai Astronomical Observatory, revealed that the oxygen is spotted in a galaxy named Markarian 231 that is 581 million light-years away from the Milky Way, according to the US "Weiss" Website.

Scientists have reached this discovery through the use of ground observatories and "IRAM", which is a 30-meter telescope located in Spain, in addition to the "NOEMA" observatory in France.

FUTURE TECHNOLOGY

INNOVATING A METAL CAN "SWEAT" TO LOWER SMARTPHONE TEMPERATURES

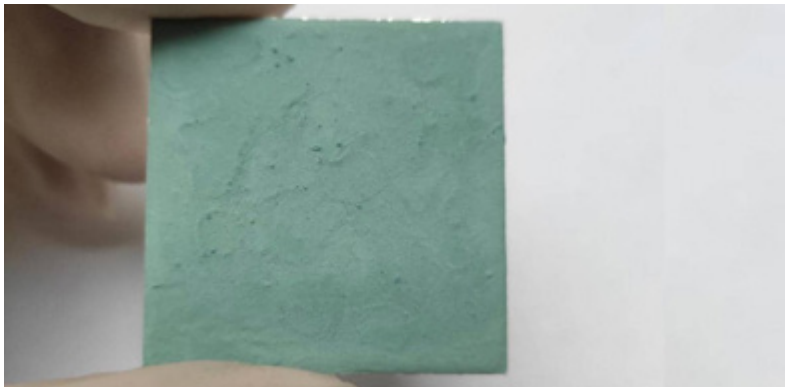

Scientists are getting close to making a substance that helps a smartphone regulate its temperature by "secreting sweat", to cool the device itself.

A team from Shanghai University in China, led by Jiao Tong, has succeeded in developing metallic material or metallic coating to cover electronic devices, and it can keep those devices cool if their temperature rises, or in short to regulate and manage their temperature, just as the human body does when its temperature rises. Smartphones will be able to maintain their heat and cold thanks to a sweaty metal substance, which is 3 times the thickness of human hair.

The metal or rather the paint can release water when the electronic device heats up, then this water turns into a gas and evaporates, taking with it the extra heat, which reduces the heat of the device.

However, scientists in China, who developed this innovative method, say it is costly to use for manufacturing on a commercial scale today, but they herald the future inexpensive application.

According to scientists, the invention can be applied to all electronic devices, including portable devices such as tablets and phones.

DISCOVERING THE FIRST ANTIBIOTIC IN THE WORLD USING ARTIFICIAL INTELLIGENCE

Scientists have used a powerful artificial intelligence algorithm to analyze more than 100 million chemical compounds within days.

In a world first, scientists have discovered a new type of antibiotics using artificial intelligence. Experts praised this achievement and considered it a major breakthrough in the fight against the growing problem of drug-resistant diseases. Scientists have used a powerful algorithm (complex automatic calculations) to analyze more than 100 million chemical compounds within days. Researchers said that the newly discovered antibiotics' formula was able to kill 35 types of deadly bacteria. Rates of infection with antibiotic-resistant diseases have risen in recent years by 9% in England between 2017 and 2018 to reach about 61 thousand cases.

"In terms of antibiotic discovery, this is absolutely a first," said Regina Barzilay, a senior researcher on the project at the Massachusetts Institute of Technology (MIT). The discovery was made using an algorithm inspired by the architecture of the human brain.

14 CREATIVE YOUTH INITIATIVES TO ACHIEVE 2030 AGENDA

The "Arab Youth and Sustainability Report" launched by the National Committee for Sustainable Development Goals in partnership with the Arab Youth Center included 14 initiatives launched and implemented by Arab youth in Jordan, Lebanon, Morocco, Yemen, Bahrain, Egypt, UAE, Palestine, Oman, Syria, and Sudan, which are characterized by their contribution to achieving the global agenda 2030, add to that, that each initiative focuses on a specific number of the 17 sustainable development goals.

The initiatives included in the report were carefully chosen based on accurate scientific foundations through a platform launched specifically for this purpose by the Youth Advisory Council for Sustainable Development Goals in cooperation with the Arab Youth Center. This platform, which was dedicated to receive the ideas and initiatives of youths to contribute in achieving sustainable development goals, has been widely welcomed as it received over 600 qualitative and diverse initiatives, thus providing a great opportunity to choose the best of them.

The report was launched within the work of the Emirates Forum for Sustainable Development Goals that was held under Abu Dhabi Sustainability Week 2020 at Abu Dhabi National Exhibition Center «ADNEC» in the presence of Her Excellency Reem bint Ibrahim Al Hashemi, Minister of International Cooperation and Chairwoman of the National Committee for Sustainable Development Goals, Abdullah Nasser Lotah, Director General of the Federal Authority For Competitiveness and Statistics, and Saeed Al-Nazri, Director General of the Federal Youth Foundation, CEO of the Strategy at the Arab Youth Center, and member of the National Committee for Sustainable Development Goals.

NEW PLATFORM TO SUPPORT ENTREPRENEURSHIP IN THE UAE

Last February, Jupiter Platform for Business Mentoring was officially launched, and it was dedicated to guiding startups and small-and-medium-sized enterprises and supporting ambitious youths and entrepreneurs in the UAE and across the region. The platform focuses on drawing an integrated map for entrepreneurs and owners of small and medium-sized companies through providing practical advice and guidance which are based on experience by a group of elite senior CEOs from the Middle East and all over the world.

The platform's business model is based on filling the gaps currently existing in the traditional advice, which is limited to a specific location, region, or specialization, as it allows entrepreneurs to communicate with experts from all specializations under one platform that provides them with a set of support services, thus giving them the space to focus on innovation in their business, improve competitiveness, and enhance growth. Platform services include peer learning, self-development, individual guide and mentoring, and motivational sessions based on successful entrepreneurial models.

"Jupiter Platform for Business Mentoring helps in guiding entrepreneurs who seek professional advice that covers various aspects of their business, as the platform enables them to communicate directly with experts and mentors rather than delaying consideration of the problems they face, regardless of time or place - whether they are in their own offices, homes, or any place in the world" said Rinuka Jonghali, an entrepreneur and founder of Jupiter for Business Mentoring.

"RUWWAD" ORGANIZES THE SIXTH EDITION OF THE "ENTREPRENEURSHIP STARS" INITIATIVE

The Sharjah Foundation for Entrepreneurial Support "Ruwwad", in cooperation with its strategic partner, the Sharjah Education Council, organized the events of the sixth edition of the annual student initiative (Entrepreneurship Stars). The new edition of the initiative marked the participation of 135 students, presenting 50 projects that could be developed into future business projects.

The Director of "Ruwwad" Foundation, Hamad Al-Mahmoud, stated that the initiative has become an ideal platform to early launch the creativity of our students and explore their areas of excellence and leadership in the field of finance and business, so that their creative ideas and commercial tendencies are invested and presented in the form of mini-experiences during the initiative. "Many of the famous investors and current entrepreneurs worldwide started their journey towards success from micro projects that quickly developed and expanded to become major international companies." He added.

Furthermore, he pointed out that the "Entrepreneurship Stars" Initiative aims to prepare and motivate the next generation of entrepreneurs in Sharjah in particular and in the UAE in general, develop their entrepreneurial behavior, and encourage families to support creative activity directed by the students' spirit of initiative through urging their sons and daughters to launch entrepreneurial activities to establish commercial projects, as the value of the grants offered by the Foundation to students amounted to AED 46,500 this year.

LAUNCHING THE "ONE MILLION ARAB ENTREPRENEURS" INITIATIVE

Hamdan Bin Mohammad Smart University, in cooperation with the e-learning platform "Almentor.net", has launched the "One Million Arab Entrepreneurs" initiative that targets the youths and people with unique ideas in order to qualify one million Arab entrepreneurs through spreading awareness about the concept and importance of entrepreneurship and supporting those interested to start their emerging projects. The initiative will highlight successful models and real-life stories of entrepreneurs, investors, and experts in the field of entrepreneurship that would provide participants with knowledge and teach them how to start these projects. The initiative aims to reach one million participants by 2021.

Dr. Mansour Al-Awar, President of Hamdan Bin Mohammad Smart University, stated that the initiative is extremely important being the first of its kind in terms of providing the best free qualitative training programs in all vital fields, in line with the proactive efforts led by Hamdan bin Mohammad Smart University to graduate entrepreneurs, innovators, and knowledgeable people qualified to drive the wheel of development and progress, pointing out that the provision of high-level electronic training serves the national direction towards translating the "Fifty Document", which is inspired by the vision of His Highness Sheikh Mohammad bin Rashid Al Maktoum, Vice President, UAE Prime Minister, and Ruler of Dubai, in exploring and developing talents and capabilities to keep pace with the accelerating global changes.

ENTREPRENEURS

LAUNCHING THE "SHADOW" INITIATIVE TO DEVELOP AND EMPOWER ENTREPRENEURS

Dubai Entrepreneurship Academy, the educational arm of Mohammed Bin Rashid Establishment for Small-and-Medium- Sized Enterprises Development, and one of Dubai's economic department institutions, launched the "Shadow" initiative which aims at illuminating the way for start-up entrepreneurs, through empowering them and giving them the opportunity to utilize the skills and experiences that other successful members of the organization acquired, and then proceed to practice the real work experience on the field with full confidence after obtaining the necessary skills and expertise. Moreover, the initiative aims to provide an ideal opportunity for entrepreneurs, specifically the youths, through providing them with opportunities to work in the industrial sector, ensuring sustainability for their projects, and helping to develop a network of successful and experienced entrepreneurs who have excelled in this field. This network will serve as a reference which in turn will contribute to developing the capabilities of new members, and supporting them to launch their own projects, develop them and ensure their optimal success. New entrepreneurs will discover the realistic and successful experiences of other companies for a period of four to eight weeks.

LAUNCHING "BLESSED PROFESSION" INITIATIVE TO ENHANCE SMALL AND MEDIUM SIZED ENTERPRISES CONTRIBUTION

Sheikha Mozah bint Mubarak bin Mohammad Al Nahyan, Chairwoman of the Board of Directors of Al Mubaraka Foundation, has recently announced the launch of the "Blessed Profession" initiative, a new national initiative that represents the Foundation's first programs and initiatives in 2020 and aims to raise the rates of small-and-medium-sized enterprises and increase their contribution to the national economy by the youth citizens. The Foundation organized the first exhibition for medium, small, and start-up companies launched by the youth as a fruit of this initiative in cooperation with Schlumberger Company which undertook the patronage of those youths by providing specialized trainers who provided practical workshops in launching entrepreneurial projects, especially small-and-medium-sized enterprises and start-ups. Moreover, Sheikh Mohammed bin Khalifa bin Hamdan Al Nahyan inaugurated the exhibition events at Schlumberger Company, as the exhibition included 18 companies and small-and-medium –sized enterprises recently launched by youth citizens at the end of the training program organized by "Al Mubaraka".

In addition, Sheikha Mozah bint Mubarak Al Nahyan stressed the importance of the "Blessed Profession" initiative, which is considered as one of the new qualitative contributions of the foundation on the economic level through empowering young men and women and supporting them logistically, morally, and financially to launch small and medium projects and establish entrepreneurship companies in a way that opens broad prospects for them to support the rise of the national economy, as entrepreneurship projects constitute one of the main strong pillars that our wise leadership is keen to nurture and support, being a basic axis in the prosperity of the national economy and enabling young men and women to launch projects that serve its goal.

THE WOMEN ENTREPRENEURS FINANCE INITIATIVE (WE-FI) REGIONAL SUMMIT PROMOTES WOMEN'S PARTICIPATION IN DEVELOPMENT

Last February, on the sidelines of the "Global Women's Forum – Dubai 2020", which was held under the patronage of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President and Prime Minister of the UAE and Ruler of Dubai, Dubai hosted the Women Entrepreneurs Finance Initiative (We-Fi) Regional Summit, with holding the first summit in the Middle East and North Africa region, so it attracted more than 250 figures of senior government officials, leaders and women entrepreneurs from across the region and the world, with the aim of opening new horizons for women entrepreneurs in the region.

The UAE is at the forefront of more than fourteen donors that support the initiative, which is permanently based in the World Bank, and six multilateral development banks contribute to implementing it, where the UAE government has been the first to provide support for the initiative from the very beginning, out of its full conviction of its positive impact on maximizing opportunities for women entrepreneurs in the region, and widening the circle of women's participation in the economic field.

The hosting of this important summit by the Dubai Women Establishment, on the sidelines of the Global Women's Forum – Dubai 2020, comes in the context of the UAE government's support for the "Women Entrepreneurs Finance Initiative (We-Fi)", as the initiative was launched in 2017 to support women entrepreneurs in developing countries by facilitating their access to finance, helping them build capacities, expanding their network of relationships, giving guidance to them, and providing opportunities to access local and global markets. The initiative allocated USD 249 million to finance more than 114000 Small and Medium-sized Enterprises owned by women in more than 50 countries around the world, while it seek to collect USD 2.6 billion by increasing the financing provided by donors from both public and private sectors.

THE UAE BUSINESSWOMEN COUNCIL SUPPORTS THE DESIGN SECTOR TO KEEP PACE WITH THE UAE VISION 2021PACE WITH THE UAE VISION 2021

The UAE Businesswomen Council signed a memorandum of understanding with the Association of Professional Interior Design to work on developing and supporting the design sector for businesswomen in the UAE, in line with the overall economic rise and the UAE Vision 2021.

The memorandum aims to foster cooperation between the two parties to develop the design sector in the UAE and for businesswomen in particular, which would enhance the standing of the UAE to be a center for interior design and a major destination for all those interested in this field regionally and globally, by hosting the major events and activities in this field. The memorandum also aims at activating the role of the interior design industry and the optimal marketing for it to meet the needs of the Middle East markets in particular and global markets in general and to promote the development of this vital sector over the coming years.

The Memorandum of Cooperation contributes to creating a motivating work environment for businesswomen, especially Emirati women and holders of start-up enterprises, to participate in enriching this field and promote Emirati culture to compete with greatest cultures from different countries around the world in the field of interior design, in addition to providing programs for development and training, hosting various design activities and events and attracting projects related to design from different countries around the world, along with providing the necessary support.

Mrs. Farida Abdulla Kamber Al Awadhi, Chairwoman of the UAE Businesswomen Council, explained that this memorandum contributes to qualifying women entrepreneurs through the experiences available in the Association of Professional Interior Design to start their projects on solid foundations and achieve success. She pointed out that the details of joint work will be announced soon. Ms. Reed Hamad Al Dhaheri, the First Vice Chairperson of the UAE Businesswomen Council, expressed her happiness with this strategic partnership that supports women entrepreneurs and start-up enterprises holders in the UAE in the interior design sector.

WOMEN ENTREPRENEURS

UAE RANKS 2ND GLOBALLY IN PROMOTING WOMEN'S ECONOMIC PARTICIPATION

The World Bank Group issued a recent study which confirmed that the United Arab Emirates achieved the top second position in the world on the level of reforms related to women's economic participation, as the UAE adopted five major reforms to enhance women's participation in business activities over the past years.

According to the World Bank, the UAE government has shown great commitment to removing legal obstacles facing the women's work. In 2005, it established the UAE Gender Balance Council; the Federal Council responsible for implementing the necessary initiatives to improve the level of women's representation in the public and private sectors. The bank indicated that the council is working with international organizations to implement the best standards and policies aimed at achieving gender balance.

The UAE has passed many reforms, the most prominent of which is the unification of the necessary measures to obtain a passport between men and women, lifting all restrictions on women's work, and granting her equality with men in many matters, including the working hours (to allow them evening work opportunities), and the possibility of doing the same jobs men can do, and in the same sectors..

The study indicated that the UAE has passed legislations that protect pregnant women from unfair dismissal, as well as legislation to protect women from harassment in the workplace.

MEMORANDUM OF UNDERSTANDING BETWEEN ABU DHABI BUSINESSWOMEN COUNCIL AND AJMAN BUSINESSWOMEN COUNCIL

The Abu Dhabi Businesswomen Council and the Ajman Businesswomen Council signed a memorandum of understanding during the meeting held at the premises of Abu Dhabi Chamber of Commerce and Industry. The Memorandum of Understanding was signed by Her Excellency Maryam Mohamed Al Rumaithi, Chairwoman of the Executive Board of the Abu Dhabi Businesswomen Council, and Her Excellency Dr. Amna Khalifa Al Ali, Chairwoman of the Ajman Businesswomen Council, in the presence of a number of female members of the Executive Board of the Abu Dhabi Businesswomen Council and Mrs. Shafiqa Al-Amri, Executive Director of the Abu Dhabi Businesswomen Council.

Through this memorandum, the two councils seek to reinforce the principle of partnership and cooperation in many fields, including contributing to preparing a comprehensive and accurate database on women and businesswomen and women entrepreneurs, nationals and residents, in Abu Dhabi and Ajman, along with the cooperation in the field of exchanging data, information, reports, studies and areas of mutual interest between the two councils.

Moreover, the two councils will cooperate in exchanging invitations to participate in the programs of visiting and departing delegations that fall in the areas of their mutual interests , in addition to working to develop and implement joint initiatives and projects that achieve the goal of supporting and developing female members and raising awareness among them in the economic field, along with the cooperation between the them in educational campaigns, programs, activities, exhibitions, and initiatives in support of female members.

The two parties will work to support creative skills and innovation through the institutional partnership between them, and by promoting their activities and initiatives through their websites and social media channels.

According to the Memorandum of Understanding, a joint committee will be formed to specify a list of priorities for the agreed upon projects and to discuss any issues of mutual interest.

USD 3.9 Trillion

According to the predictions of Gartner Research Corporation, USD 3.9 trillion is the total global spending on information technology in 2020, an increase of about 3.4% from 2019, according to the company in its latest market forecast. This global spending is expected to exceed USD 4 trillion next year. John David Lovelock, Vice President of Gartner, said that despite political concerns that drove the global economy closer to a state of recession, but this case did not happen in 2019, nor does it seem to, given the scenarios expected during 2020 or later. With global concerns declining, companies are showing greater eagerness to double their investment in information technology, especially with expectations of higher returns, although patterns of this spending are constantly changing. The software markets are likely to witness the highest growth rates this year, as they are expected to achieve a decimal growth rate of about 10.5%.

AED 1.28 Trillion

The gross production of Abu Dhabi's economy was AED 1.28 trillion in 2018, compared to AED 1.12 trillion in 2017, according to the results of the economic survey recently announced by the Abu Dhabi Statistics Center. The added value of economic activities reached AED 849 billion in 2018, compared to AED 733.5 billion in 2017. The added value to gross production increased from 65.5% to 66.9% during the same monitoring period. The worker's productivity of the added value amounted to AED 452.1 thousand in 2018 compared to AED 394.7 thousand in 2017.

AED 22.11 Billion

AED 22.11 billion were the revenues of federal government services collected in e-Dirham in 2019 which varied between AED 13 billion via the e-Dirham system and AED 9 billion via service points. In 2019, the total number of transactions executed through the e-dirham system reached 49 million ones, including 15 million via the system's website and 34 million via service points. Furthermore, the total number of receipts reached 24 million ones in 2019, which varied between 9 million via the website and 15 million via service points. His Excellency Saeed Rashid Al-Yateem, Assistant Undersecretary for Resources and Budget Affairs at the Ministry of Finance, asserted the Ministry's keenness to work with various relevant authorities to provide services that meet the aspirations of customers and fulfil their needs, as the e-dirham call center works to provide its services to all customers. The percentage of calls and inquiries that have been successfully replied to reach more than 90 percent and the average speed of transactions execution through payment via the e-dirham system was about 1.2 seconds only.

ECONOMY IN FIGURES

AED 86.2 Billion

AED 86.2 billion is the surplus of the unified government financial account for the year 2019 as a result of achieving revenues of AED 467.3 billion compared to expenses of AED 381.14 billion, with the support of tax revenues of AED 224.6 billion, and other income that amounted to AED 237.9 billion last year, according to statistics issued by Ministry of Finance.

Statistics of the unified government financial account (federal and local) show that the UAE general government financial policy has taken a stimulating direction for economic growth which supports the business sectors by focusing on the aspects of spending that go directly towards promoting demand for goods and services in the local market. The value of salaries and compensation for employees in the UAE, paid by the government sector on the federal and local levels, increased by a large rate of 28.7% during 2019 to reach AED 107.13 billion, compared to AED 83.23 billion in 2018.

AED 100 Billion

AED 100 billion were allocated by the Central Bank of the UAE to a comprehensive economic support plan, as part of a number of measures aimed at supporting the national economy and protecting consumers and companies, within the framework of the World Health Organization (WHO) declaring the "Covid-19" a global pandemic. The bank stated that the measures include a financial credit of AED 50 billion to grant loans and advances at zero cost to the banks operating in the country, in addition to AED 50 billion funds to be freed up the banks 'capital buffers. The bank stressed that the purpose of the plan is to facilitate the provision of temporary exemption from principal payments and interests on outstanding loans, to all private sector companies and individual customers affected in the country. The Central Bank asserted that the state's banking system has adequately capitalized, and that the banks maintain voluntary capital buffers in addition to the minimum prudential requirements. However, the reduction of those voluntary buffers has not been taken into account for the purposes of calculating the overall size for a comprehensive and targeted economic support plan.

AED 77.2 Billion

AED 77.2 billion will be the annual spending on information and communication technology in the UAE this year, according to the International Data Corporation (IDC) predictions, while artificial intelligence, Internet of Things, and "Block chain" technologies are expected to drive the spending in the sector in the country over the coming years. The company expected the volume of annual IT spending in the UAE to grow this year by 5.1% to reach USD 8.45 billion (AED 31 billion), while spending on the telecommunication sector will rise to reach AED 46.24 billion. Officials at the corporation pointed out that the UAE is leading spending on artificial intelligence technologies in the region by about USD 132 million, or 22% of the region's total spending on this technology, which is expected to reach USD 600 million by 2023, twice the levels of 2018.

Enabling customers to access these services and complete their transactions through a single platform

The portal is designed to fit different screen sizes, such as the screens of mobile phones, tablets, desktop computers and televisions. Moreover, all information published on the portal is constantly updated, and you can have a direct chat with the portal team.

The portal design complies with the Web Content Accessibility Guidelines (WCAG). The user can change the font size and color and background color of the portal. The portal provides information in both Arabic and English, with the feature of translation from other languages to make it easier for all segments of society to use it.

Ease of Navigation

The official portal of the UAE government is designed with certain characteristics and features that make it easier for users to browse and access the information and services it provides, especially for individuals with different disabilities.

An integrated platform for all services and information of public entities in the UAE

The portal includes information and services for individuals, visitors, businesses, and government entities that are provided by the federal and local government entities in the UAE, and it contains an information section about the UAE that includes its government, political and economic systems, in addition to its strategies, plans, initiatives, history and culture.

The portal also includes a list of federal and local government entities in the UAE, an interactive map of the UAE that shows the most important features and the stations that interest you, a media section that announces the latest government news, videos, and a calendar of events in the UAE.

It also includes a portal for e-participation (Sharik.ae), which contains: advice, blogs, discussion forum, a platform for sharing ideas, a portal for suggestions and notes, opinion polls, and links to the UAE government entities' social media accounts on: Facebook, Twitter, YouTube and Instagram.

contain open content for use and reuse, where the government aims to show government data and statistics and make them available to the public.

It also includes an interactive map showing the features of the UAE, a calendar of events and activities, and a search service that depends on narrowing the search options to the most accurate results.

The portal is an integrated platform for all services and information related to government entities in the UAE

Scope of the Portal

The scope of the official portal of the UAE government includes all services and information related to the UAE provided to various segments of the public. It also includes all local and federal government entities, as it is a national portal that brings local and federal matters together within a national framework. The portal represents the e-presence of the UAE on the Internet, and a reference to the international bodies interested in knowing the readiness level of the UAE's e-government.

Strategic Importance

The portal is at the heart of the federal e-government strategy at its successive sessions, and due to its exceptional importance, it had been discussed in one of the cabinet sessions, before it was launched by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, to start a new phase of federal electronic presence in 2011. In general, the official portal of the UAE government is based on a number of foundations and references, including the decision issued by the Cabinet on May 24, 2011 to launch the portal to be the single window for all government services and a key platform for interaction and communication with the government, in addition to the federal e-government strategy and the strategic plan of the UAE government, which stipulates the development of government services to enhance the position of the UAE and achieve its vision of being one of the best countries in the world by 2021.

Among its important references is the UAE Vision 2021, which is based on four principles: united in responsibility, united in destiny, united in knowledge, and united in prosperity. In line with this vision, we are also united in the electronic presence, as the portal forms a single platform for accessing various government services and information in the UAE.

The portal seeks to contribute to achieving the UAE Vision 2021 by providing a central channel for comprehensive information about government services

Multiple Features

The portal is characterized by the application of strict security measures to protect the confidentiality and integrity of personal data when it is transferred, stored or processed. One of these security measures is the secure Hypertext Transfer Protocol (HTTPS) technology.

THE UAE'S GOVERNMENT PORTAL (U.AE) ... A SINGLE WINDOW FOR INTEGRATED INFORMATION AND SERVICES

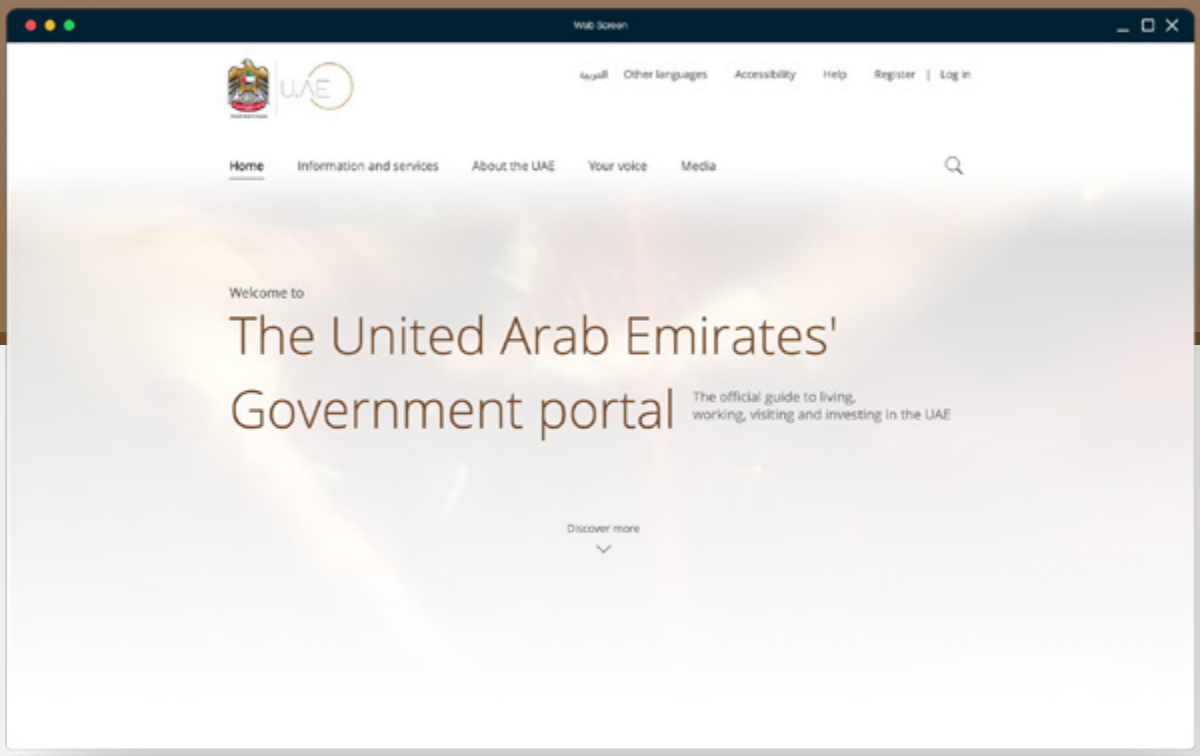

The electronic portal of the UAE government (U.ae) launched on May 24th, 2011 by His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, the Vice President and Prime Minister of the UAE and Ruler of Emirate of Dubai, is the single window for information and electronic services provided by federal and local authorities in the UAE for individuals, visitors and entrepreneurs. The Telecommunications Regulatory Authority (TRA) is concerned with managing and operating this portal.

The portal brings all local and federal government services together with information about the State

On that occasion, His Highness affirmed that the electronic transformation in the UAE, and providing federal and local services through a single portal, contributes to enhancing the competitive position of the State, opens wider horizons for direct communication with social groups, and enhances the effectiveness and efficiency of government action in the State.

The portal is an embodiment of the official presence of the UAE government on the Internet, and it brings all local and federal government services together with information about the State.

Integrated Platform

The portal is considered an integrated platform for all services and information of government entities in the UAE. The portal seeks to contribute to achieving the UAE Vision 2021 by providing a central channel for comprehensive information about government services and enabling customers to access these services and complete their transactions through a single platform.

The UAE's Government Portal (U.ae) has many characteristics and features, including electronic participation. The portal includes an e-participation section that includes e-forums, blogs, opinion polls, surveys and online direct chat windows, in addition to links to the UAE government entities' social media accounts on: Facebook, Twitter, YouTube, and others.

It also has open data, as the portal provides many files and documents that

revolution to accelerate the transition to the circular economy of plastic and electronics.

The World Economic Forum embraces this partnership with an initial investment of 1 million Swiss Francs from the UAE government. The partnership will benefit from the Forum's expert networks, the business community, government and industry leaders, PACE and the network of the Fourth Industrial Revolution Centers.

It is worth noting that the UAE government signed, in cooperation with the World Economic Forum for the Middle East and North Africa, the initiative "Accelerating the Circular Economy 360" last April to be the first to support the initiative at the global level, and to reflect the State's position as a global center and an open laboratory for economic and technological innovation and a pioneering model in suatainable development, as the signature of the initiative is in line with the UAE Vision 2021 and the UAE Centennial 2071.

An Option or a Necessity?

The circular economy is no longer an option but rather an imperative necessity in light of the increasing population growth in the world and the lack of limited resource growth, as it has been proven in practice that the business models that follow it are more successful and profitable compared to linear models if we take into account the hidden costs of products.

Other benefits of the circular economy include stimulating innovation and environmentally friendly manufacturing, rationalizing consumption and recycling, and generating new job opportunities in the sectors of recycling and repair of old commodities and maintenance of buildings, bridges and other infrastructure facilities, beside it will lead to the preservation of the natural capital, and reduces construction, development and investment costs, and it helps to innovate in the areas of sustainability and resource conservation.

The UAE has achieved qualitative leaps in this field in light of the absence of this concept completely from some countries in the region for many reasons, as it set its sights on achieving an ambitious vision for adopting this model; the most prominent of these steps was waste management and neutralizing a large part of it from landfills and dumps through reuse and recycling and creating a higher economic value for the products after neutralizing their hidden costs, which are the costs of disposing of their waste and the environmental costs involved.

A Suitable Environment

It is certain that there is an urgent need to create a suitable and attractive investment environment for those wishing to invest in production projects that use recycled raw materials. In this context there is also a need to develop new economic models in terms of production method, product consumption and recycling mechanism, and this would change the way of life and push it to adopting development and innovation in industry and consumption, with a map that includes the most prominent countries in the world that adopt this model, and opening lines of communication with them with the aim of partnership, exchange of experiences and assistance in building national cadres capable of advancing the wheel of sustainable circular economy, stressing the importance of supporting cooperation between the public and private sectors and stimulating cooperative projects aimed at achieving a smooth transition to the circular economy.

Harnessing the potential of technological innovation and smart technologies to accelerate the circular economy

United Nations goals for sustainable development 2030, to preserve natural resources and ensure their sustainability, to enhance the role that the UAE plays globally in the deployment and use of renewable energy solutions, and to increase the share of clean energy in general from the total global energy mix, and the trend towards a circular economy will create more new jobs based on innovation and employment of new technologies.

For his part, His Excellency Omar bin Sultan Al-Ulama, Minister of State for Artificial Intelligence, stressed that artificial intelligence and advanced technologies have the potential to change our relation with the natural resources, through applying them in new ways, and this partnership provides an important opportunity to launch new solutions and applications of these technologies.

The circular economy is deemed a renewed approach to production and consumption, in which products and materials are redesigned, returned to their pre-use condition, and reused to reduce environmental impacts, as research shows that this transformation can generate $ 4.5 trillion in additional economic output by 2030.

The initiative "Accelerating the Circular Economy 360" cooperates with many parties including government agencies and the business sector around the world to find new ideas and mechanisms to develop economies and employ emerging technologies in them to enhance production and consumption in a sustainable manner.

The initiative "Accelerating the Circular Economy 360" is linked to the platform to accelerate the circular economy, which aims to create new markets for goods, services, revenue and others, by showing, supporting and connecting entrepreneurs and innovations. The idea is in expanding the scope of solutions in partnership with government agencies, investors, experts and companies.

This announcement comes at a time when many innovations are emerging, such as tracking blockchain-backed assets "Blockchain", digital business models, new materials, and AI-enabled recovery systems worldwide.

The initiative "Accelerating the Circular Economy 360" relies on research developed by the World Economic Forum in cooperation with "Accenture Strategy" to explore the potential of the technologies of the fourth industrial

One of the important pillars of achieving sustainability is implementation of the circular economy system

management and the development of the necessary infrastructure, and encouraging the development of the recycling sector and stimulate commercial and economic interests.

Without doubt, the transition to a circular economic model can help align the UAE and region economies with the national visions of the Gulf countries in general regarding sustainable and long-term investments, while also positively contributing to the regional drive for economic diversification, as well as increasing the creation of value within the economy and its preservation. Research shows that the transition to a circular economy will enable job opportunities creation, improve the population standard of living and the quality of their lives, and encourage positive behavioral change and a sense of responsibility within society.

Increased Adoption

The local waste departments in the UAE coordinate with each other to deal with wastes problems that have increased during the past decade due to population growth and economic activities, through recycling them and converting them into energy and resources suitable for use, and the increasing demand of companies and factories for circular economy applications, especially in the field of waste transfer to energy in a positive step financially and environmentally and helps to create a circular economy in the State and enhance the environmental and economic responsibility of national industries.

Adopting the circular economy model, in order to achieve long-term sustainable growth and improve the quality of life

Dubai is working to establish the largest plant for converting solid waste into energy, which is the largest of its kind in the world and the latest technology, at a cost of about two billion dirhams. The project aims to make Dubai the most sustainable and smart city by 2021, and through which 1.9 million tons of household waste will be treated annually, while emissions from the treatment process will be safely and environmentally friendly, according to the highest international standards.

Abu Dhabi government established the Abu Dhabi Center for Waste Management Center "Tadweer" in 2008, as a company responsible for the policies, strategies and contractual systems for waste and waste management throughout the Emirate, while TAQA Company, in coordination with Tadweer Center, began building a waste-to-energy plant near Musaffah Port in Abu Dhabi at a cost of $ 850 million, in order to generate electricity sufficient to meet the needs of more than 20 thousand homes, in addition to producing large quantities of organic fertilizers and other products worth more than $ 1.2 billion.

Sharjah Emirate established the Sharjah Environment Company "Bee'ah" in 2007, which is the largest center in the Middle East and the third of its kind in the world.

"Accelerating the Circular Economy 360"

UAE government had previously announced in November 2019 the launch of the initiative "Accelerating the Circular Economy 360" in accordance with the strategic partnership with the World Economic Forum to harness the potential of technological innovation and smart technologies to accelerate the circular economy.

The initiative came in the conclusion of the fourth session of Future Global Councils meetings held over two days in Dubai, and within the framework of the strategic directions of the UAE to create a qualified environment and sustainable infrastructure to support the growth of vital economic, social and environmental sectors to serve humanity, while the UAE embraces the first of these partnerships at the global level, it will be expanded and involve more countries in the future to create a global network of change makers.

His Excellency Dr. Thani bin Ahmed Al-Zyoudi, Minister of Climate Change and Environment, said: The UAE in part of its efforts to achieve sustainability at all levels of the sectors, is working to establish the principles of sustainable production and consumption among all components of society, and the application of the circular economy system is one of the important pillars to achieve sustainability, so the State is keen, thanks to the guidance of its wise leadership, on implementing and applying the standards of this type of economy.

He added that as a commitment to moving towards a circular economy, the UAE has signed, as the first State in the world, the initiative named "Accelerating the Circular Economy 360", according to which efforts will be intensified to implement the standards of this economy by launching many initiatives and projects that cover all sectors, and strengthening the partnership and cooperation between all components of society, from the private sector, government and individuals to design and implement sustainable production and consumption trends.

His Excellency pointed out that this trend of its role is to contribute effectively to accelerating efforts to achieve the

"CIRCULAR ECONOMY"
PROMOTES SUSTAINABILITY AND ADDED VALUE

The UAE is increasingly keen on enhancing the circular economy model day after day, not only for economic considerations related to the efficient use of available resources, and a reduction in production costs, but also for its good positive effects on the environment and its contribution to the preservation of natural resources.

The UAE is moving steadily to become one of the most sustainable countries in the world, as it places sustainable development on top of its priorities. To achieve this goal, it launched a number of strategic initiatives and plans aimed at achieving sustainable economic growth. Among the steps that the Emirates is keen on is to review the current economic models by changing the pattern and methods of production and consumption of resources, reducing waste and recycling it to reduce the environmental footprint and enhance economic opportunities in a way that leads to sustainable growth.

The UAE is taking accelerated steps towards adopting the circular economy model, in order to achieve long-term sustainable growth, in line with global trends in sustainable development, human values and improving the quality of life.

A specialized study revealed that, through the employment of the circular economy model in its cities, the UAE might be able to achieve savings of up to $ 28 billion (102.8 billion dirhams) during the period 2020-2030, distributed over $ 7.2 billion in the urban environment, and $ 11 billion in transportation systems, and $ 9.8 billion in houses.

According to the forecasts of the company «Strategy &», which issued the study, the State may be able to save 23 million tons of carbon emissions during the same period, in the form of 1.3 million tons in the urban environment, 4.5 million tons in transportation systems, and 17 million tons in houses.

The State's interest in this economic and development transformation appears within the national visions and economic strategy of the State, especially the UAE vision 2021, Abu Dhabi Economic Vision 2030, Dubai Industrial Strategy 2030, the UAE's Look Ahead Strategy and the environmental vision of Abu Dhabi Emirate 2030, and others.

The National Energy Strategy, which aims to increase the contribution of clean energy to the national energy mix to 50% by 2050 and raise consumption efficiency by 40%, addressed projects for converting waste into energy and converting industrial waste into resources in other industries within the concept of circular economy.

The UAE is moving steadily to become one of the most sustainable countries in the world

Accelerated Steps

Experts point out that although the concept of circular economy is in an emerging stage, not only in the UAE but globally, there are accelerating steps towards adopting the circular economy model.

The UAE Vision 2021 includes in particular ambitious goals concerning waste treatment, renewable energy development and water recycling, all of which policies that support transition to a more circular economy, and as part of these visions, many specific sectorial requirements have been identified, with waste management being one of these. The State intends to create added value through improving materials' efficiency, production inputs and waste management at the national level, especially for Abu Dhabi, and this is a key feature of the existing circular economy.

In the context of promoting the circular economy model, the UAE is working on adopting appropriate regulations and developing effective strategies for waste

FANR issues the operating license for Unit 1 of the Barakah Nuclear Power Plant

nuclear proliferation, which made UAE a model to be emulated for all nations seeking to launch new peaceful nuclear programs.

Ensuring safety

To establish the mentality of safety, Barakah plant for nuclear energy, under the Emirati Nuclear Energy Corporation, organized over 3900 specialized training courses in safety practices, which were attended by over 88 thousand trainees. In the meantime, 3.8 million working hours were dedicated to quality audits on all operations at Barakah plant project.

Thanks to these efforts aiming at applying the highest international standards of security and safety, ENEC and partners could achieve 75 million safe working hours during the construction operations at Baraka.

Concerning the safety and security features of the technologies used at Baraka, ENEC pointed that it chose the advanced nuclear reactor technology (APR-1400) by the Korea Electronic Power Corporation, KEPCO, a third generation reactor of 1400 Megawatt. A technology of proven efficiency that fulfills the highest international criteria of safety and performance. The nuclear units were designed to withstand natural disasters such as the tidal waves (Tsunami), earthquakes and power cut accidents.

In the same context, ENEC highlighted that the performance records of hundreds of nuclear plants operating in more than 30 countries have demonstrated that nuclear energy is safe. The World Association for Nuclear Operators, WANO, is also monitoring the plants' performance data, including safety systems data, reliability of fuel and accidents rates.

The nuclear energy sector is witnessing an increasing growth on the international level. According to the International Atomic Energy Agency, IAEA, 53 nuclear reactors are currently under construction in 19 countries.

Quality Standards

ENEC and its operational arm, Nawah, assured their compliance to the highest standards of safety and quality in transferring, loading, and storing fuel in Barakah nuclear energy plant.

ENEC and Nawah, both supervised by FANR, adhere to the UAE's management plans of fuel, new and used, which are based on the best operational practices and expertise of international nuclear energy industry.

ENEC made clear that when fuel assemblies no longer produce enough heat in a reactor, they are replaced with new assemblies and that about one third of the reactor's fuel is replaced every 18 months usually. Once these assemblies are removed from a reactor, they are known as used nuclear fuel'

After fuel assemblies are removed from a reactor, they are placed in water pools that are lined with concrete and steel layers at the plant. The used fuel is circulated by Cool water for removing heat and cooling down. This process might take about five years.

After the used fuel is removed from these pools, it is stored in special steel containers called 'dry casks'. These casks can be securely stored at the nuclear plant or at an interim or longer-term storage facility.

The construction is steadily on progress at Unit 2 of Barakah plant peaceful nuclear project in the Al Dhafra region of Abu Dhabi and it is expected to be completed during the coming months of 2020, after its completion percentages have reached over 95%. Once complete, all the unit's systems will be handed over to Korea Hydro & Nuclear Power, KHNP, company to carry out the required testing, prior to starting the preparatory and commissioning phase of the plant. Moving through similar stages as unit 1, unit 2 demonstrates the benefits of building four identical Units at the same time as the learnt lessons can be implemented in each following unit.

ENEC is working on finishing the Hot Functional Testing (HFT) at Unit 3, which involves reaching full operational condition, but without use of nuclear fuel.

The four units operation will also prevent up to 21 MT environmentally harmful carbon gas emissions

company, UAE becomes the first Arab State and the world's 33rd in generating electricity using peaceful nuclear energy.

The role of the Emirati competencies has been prominent throughout the plant's construction stage and up to the beginning of the operation stage, with more than 200 engineers and specialized competent Emiratis who played a vital role in all the stages of construction and operational preparations till the nuclear fuel loading stage, according to the Emirati nuclear energy corporation.

'The fuel is being loaded following the highest standards of security and safety' ENEC added 'this stage involves supplying the nuclear reactor with the uranium, the fuel used as a source of energy for producing electricity. Experts from Nawah Energy Company are transferring 241 fuel assemblies, one by one, to Unit 1 nuclear reactor.'

When all fuel assemblies are loaded, Baraka's unit 1 reactor vessel will be containing more than 20 million uranium pallets, each one of which has energy enough to produce the electricity needs of one Emirati house for four months with zero carbon emissions.

ENEC and its operational arm stressed that the safety of the society and workforce is the first and ultimate priority of the UAE peaceful nuclear program. The designs of the nuclear power reactors included the latest technologies of safety features, and ENEC complied with the highest international standards of safety and security in all the stages of the units' development.

The Unit's Working Mechanism

ENEC explained that electricity generation in the nuclear units is highly the same in other power plants, except that the fuel for nuclear reactors is uranium. As a huge amount of energy heat is released by the fission or fusion of uranium atoms, this heat generates steam which turns the turbine connected to generators and thus, electricity is produced.

ENEC made clear that the difference between energy plants is the type of energy source; in fossil power plants, coal, oil or natural gas are burnt to generate heat while in a nuclear energy plant, such as that of Baraka, heat is produced from the splitting of atoms – a process called nuclear fission.

Inside each nuclear fuel pellet, there are millions of uranium nuclei. When these nuclei are split, a huge amount of energy is released. Some of this energy comes from radiation, however, the biggest source is kinetic energy and this is the energy that produces heat inside the reactor.

Nuclear reactors create heat that in turn produces steam. The steam turns a turbine connected to an electromagnet, called 'generator'. The generator then produces electricity.

In-depth Protection

ENEC reported that nuclear plants are robust in design as every reactor has multiple barriers to ensure safety, an approach called 'defense in-depth barriers' for safety. The nuclear fuel pallets, fuel columns, and the reactor are placed inside a steel-made plate. This plate is contained inside a building of multiple layers of concrete and steel topped by a concrete and steel dome.

The corporation stressed that UAE's nuclear program is compliant to the highest standards of security, safety, quality, transparency, and limiting

Providing about 25% of the State's demand of electricity by Barakah units

Continuous Cooperation

The UAE has been keen on continuous and close cooperation with the International Atomic Energy Agency and the various concerned government agencies in order to adopt best practices for the development of peaceful nuclear energy, which will help the government of the State meet the requirements of the Paris Climate Change Agreement signed in 2015 and ratified in 2016 that aims at reducing Carbon emissions for electric energy production processes. The nuclear power will also provide the State with the opportunity to develop a safe, efficient, reliable and environmentally friendly source of electricity, and will contribute to the strategy of diversifying energy sources in the UAE, which will ensure a sustainable and safe future for energy.

License to Start Unit1 Operation

The Federal Authority for Nuclear Regulation, FANR, the UAE's regulatory authority for the nuclear sector, announced last February it had granted the operation license for Unit 1 of the Barakah Nuclear Power Plant to Nawah Energy Company, one of ENEC subsidiary companies, responsible for the operation of the plant located in Al Dhafra, Abu Dhabi.

By this license, Nawah becomes authorized to operate Unit 1 of the nuclear power plant over the coming 60 years.

The issuance of the operating license comes as a culmination of efforts made by FANR since it has received the operating license application from ENEC, on behalf of Nawah, in 2015. FANR made a systematic review process that included a thorough making assessment of the application documentation, conducting robust oversight measures in addition to carrying out close inspections during the construction and development stage.

The intensive assessment process over the past five years included reviewing the plant's design as well as the analysis of the location geographically and demographically. It also included reviewing the reactor design, the cooling systems, the security arrangements, the emergency preparedness measures, the radioactive waste management and other technical aspects.

FANR also assessed Nawah's preparedness, in its capacity as the operational company, in terms of organizational work and labor power making sure of the readiness of all the measures and procedures required to achieve the safety and security standards at nuclear power plant.

Furthermore, FANR reviewed the 14,000-page license application, conducted more than 185 robust inspections and requested approximately two thousand additional pieces of information on various matters related to reactor design, safety and security factors and other issues to ensure the compliance with all regulatory standards.

Safety is a priority

With the loading of the first nuclear fuel assembly into Unit 1 reactor and the transfer of the one-by-one 241 fuel assemblies by the experts from Nawah Energy Company, the project's operating

The four units will generate a safe, trusted and environmentally friendly energy

The achievement of "Baraka" operation strengthens the UAE's pioneering position in clean energy

them to develop their quality and safety policies and procedures to ensure their compliance with the highest standards of quality for the nuclear energy sector. Barakah Nuclear Power Plant will contain four reactors of the third generation of nuclear power reactors. The reactors are "advanced power reactors" APR1400 model, a technology which is considered as one of the most advanced among the technological designs of nuclear power reactors around the world, and it meets the highest international standards of safety performance.

State-of-the-Art Technologies

This modern design combines the latest advances in safety and performance with technologies of proved efficiency after decades of operation. It is worth noting that this reactor was developed by the South Korean Electric Power Company, KIPCO, which worked on improving it over the past thirty years to make it operate according to the highest standards of safety and operational performance and reduce environmental impacts and operational shelf life.

The advanced power reactor, APR1400, is a model of the pressurized water reactors, with the production capacity that reaches1400 megawatts of electricity for each reactor. The operational shelf life of each reactor is about 60 years and they are designed after 80+ system-reactors that are approved by the American Nuclear Energy Commission.

Since the advanced power reactor, APR1400, belongs to the third generation, it features a safety system that is designed to withstand dangerous accidents and prevent them, or mitigate their effects. It also includes an automatic safety system that ensures the safe shutdown of the reactor, the reduction of heat in emergency situations and the prevention of radiation emissions.

Talking about the reactors of UAE, the Emirates Nuclear Energy Corporation has performed a number of amendments and improvements to the designs of reference stations in order to adapt them to the climate conditions of the UAE and to meet the regulations of the Federal Authority Nuclear Regulation.

Pumps and Exchangers

These changes included the use of larger pumps, heat exchangers and pipes to increase the water flow into the cooling systems, and so increase the ability to deal with the high temperatures of seawater in the Gulf region and design plant cooling systems and seawater intake systems in a way that meets the standards of the Environment Agency of Abu Dhabi related to changing the Gulf water temperature near the units, in addition to enhancing the ventilation and air conditioning systems to reduce the effects of high temperatures, air dryness or increased dust and sand in the air, and designing a water purifier and protecting the fish during operation.

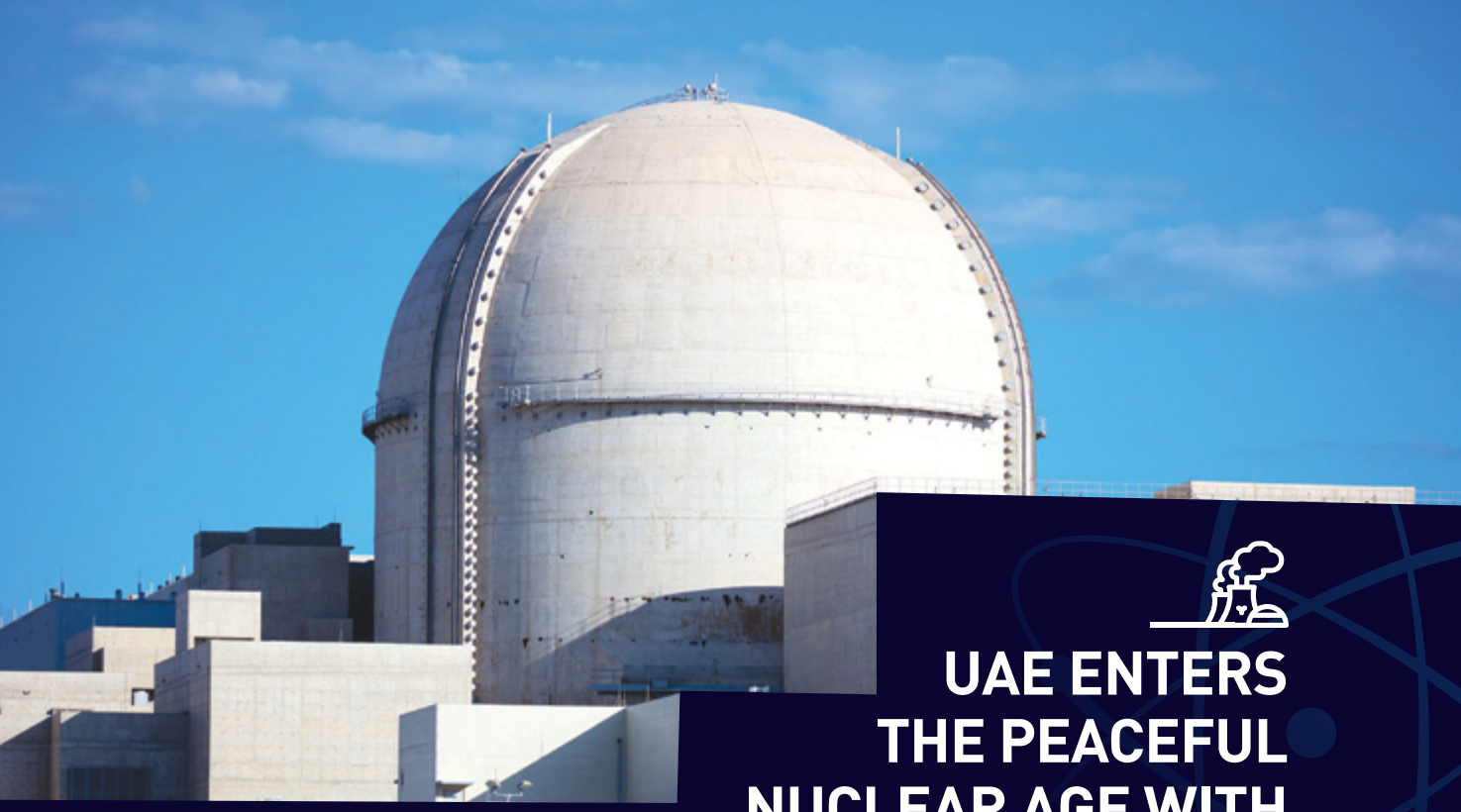

UAE ENTERS THE PEACEFUL NUCLEAR AGE WITH COMPETENCE AND CONFIDENCE

The UAE has competently and confidently entered the age of peaceful nuclear energy-though one of the biggest producers of fossil energy-driven by its concern to plan for the future with a strategic vision that looks beyond in order to achieve more and sustain the development goals achieved throughout the past decades.

By starting the loading of nuclear fuel assemblies into Unit 1 reactor at Barakah recently and transferring of one-by-one 241 fuel assemblies by the experts from Nawah Energy Company, the project's operating company, UAE becomes the first Arab State and the world's 33rd in generating electricity using peaceful nuclear energy.

Efforts by the Emirates Nuclear Energy Corporation, ENEC, and the Federal Authority of Nuclear Regulation, FANR, continue in preparation to start operating the first nuclear unit at Barakah site soon. A dream that places the UAE among the ranks of the great states that generate electricity depending on clear energy.

Everybody is waiting the start of the Unit 1 safe operation after the corporation had successfully received and safely stored at site the first shipment of the nuclear fuel required for operating the plant. The fuel assemblies were closely inspected by fuel experts to ensure their structural safety and then obtain quality verification certificate for each one.

The construction work at the plant's four units goes on steadily and safely. Once completed, the plant will generate a safe, trusted and environmentally friendly energy to produce electricity for the State which covers about 25% of its demand, depending on control and regulatory approvals. The four units operation will also prevent up to 21 MT environmentally harmful carbon gas emissions annually.

Ongoing Work:

The UAE's peaceful nuclear program is one of the State's promising programs as Barakah nuclear plant in 2015 became the first site in the world where four identical nuclear units are safely and simultaneously being constructed.

ENEC has recently completed the installation of the steam generators at Unit 4, which coincided with finishing the installation of the unit's reactor vessel (RV), in line with the efforts to achieve 'Abu Dhabi Plan' goals. The executive committee of Abu Dhabi approved last March the project's awarding for linking the electric power generated in Barakah plant to the electricity network of the emirate, which will cost AED 63 million.

The peaceful civil program of nuclear energy is expected to have a major role in promoting the State's economic development by providing electric energy that enhances growth in industries and businesses. In addition, the program will support the development human capital in the State by providing high-level jobs along the coming decades.

By the end of 2016, the project also awarded contracts of more than AED11 billion to more than 1400 Emirati companies, which shows the economic and competitive opportunities available for companies that should motivate

New discoveries stimulate companies to increase their investments, which provides more job opportunities in the State, and contributes to the recovery of many economic sectors

New discoveries contribute to achieving the goals of the UAE Centennial 2071, to secure a happy future and a better life for future generations

business activity in the private sector, and attracting new investments, whether from local or foreign companies, which is reflected in the economic situation as a whole.

Supporting Financial Reserves

International and domestic financial institutions expected that the huge discovery of gas in the UAE would contribute to supporting the State's financial reserves and stimulating macroeconomic growth through structural improvements to the current account dynamics of the State, as well as its importance in establishing the creditworthiness of both Abu Dhabi and Dubai.

Fitch Ratings confirmed that the UAE's approaching the achievement of self-sufficiency in gas supplies with the discovery of a new natural gas reservoir with a huge stock estimated at about 80 trillion cubic feet, would support the financial reserves of the UAE in general, enhance the financial resources of the Abu Dhabi government and improve financial balances For the Emirate of Dubai.

Cedric Perry, Assistant Director of Sovereign Ratings at Fitch, said that the increase in Abu Dhabi's oil and gas production, thanks to new discoveries, would contribute to supporting the public financial resources of Abu Dhabi government and reviving public growth, noting the strong sovereign rating of the Emirate of Abu Dhabi at AA stable, and its ability to upgrade this rating by expanding economic diversification and reducing dependence on oil sectors.

Berry pointed out that the UAE's success in achieving self-sufficiency in gas supplies would support the UAE's external financial reserves in general and benefit the credit status of the local governments classified by the Agency.

Berry explained that the new natural gas field discovered would also contribute to strengthening the financial balances of the Dubai Government, enhancing its creditworthiness and strengthening its ability to meet financial obligations.

Financial institutions expected that this important discovery would open new markets for energy exports in the UAE, and increase the State's total production of energy and hydrocarbon products, and that the new discovery also contributes in general to stimulating macroeconomic growth through structural improvements to the dynamics of the State's current account.

Overall Gains

The Institute of Management Accountants has identified five economic gains that the UAE will make from the discoveries of natural gas fields, the latest of which is the new reservoir in the region between Saih Al Sidirah "Abu Dhabi" and Jebel Ali "Dubai", according to Raef Lawson, the chartered certified accountant, and the vice president for research and policy at the IMA. He stressed that these discoveries contribute to achieving the State's self-sufficiency in natural gas supplies, and consequently saving liquidity that was used to import gas, in addition to helping to achieve economic growth by diversifying sources of income, increasing the growth of economic activities, and ensuring the sustainability of economic growth, and then development.

Lawson said that efforts for economic diversification and technological innovation in the UAE help shape future opportunities in the medium and long term, and it is likely that the growth of the non-oil private sector would contribute to supporting growth in 2020, especially in light of hosting the World Expo in Dubai later this year. He said that oil price fluctuations have a dominant impact on confidence in the Middle East, where the last quarter witnessed a recovery in confidence and oil prices alike, and a decline in geopolitical risks in the region.

The new discovery is also distinguished by its unique location between Abu Dhabi and Dubai, ensuring that the companies in Abu Dhabi and Dubai benefit from the new discovery, as well as improving activity in other companies operating in all the Emirates of the State, especially with the recent announcement about the discovery of a new natural gas and condensate field in Sharjah with flow rates up to 50 million standard cubic feet per day.

It is expected that the business of companies operating in the oil and gas sector would improve by more than 50%, in addition to the arrival of new foreign companies to work in the Country, which will enhance foreign investments in the sector.

The region between Abu Dhabi and Dubai is awaiting further economic recovery during the coming period, as the Jebel Ali Gas Project, especially in light of its ideal location near "Expo 2020", contributes to more business in the region, to witness the implementation of new projects, whether real estate residential, or commercial projects.

Increase of the Business Volume

The new gas discoveries open up great prospects for businesses and private companies operating in the sector, expecting to increase the volume of business in the sector by 50 - 60% this year.

The discovery of a huge stock of natural gas resources in a common area between the Emirates of Abu Dhabi and Dubai, covering an area of 5 thousand square kilometers, is one of the largest discoveries of natural gas and enhances the position of the UAE among the countries that have the largest stocks of natural gas in the world. Specialized private companies announced, during the recent period, their willingness to develop their business to provide oil and gas services for new projects, pointing out that companies began about 5 years ago to gain expertise and develop their capabilities in the field of natural gas, especially since there are no significant differences between gas and oil business, except for some types of equipment and drilling machines.

The new discoveries coincided with the recent announcement about the first land discovery of gas in Sharjah since the early eighties, which enhances the business of oil and gas companies in the State and the economic activity in the UAE and provides more job opportunities.

In the recent period, there has been a lot of positive news for operators in the oil and gas sector, as the year 2018 witnessed the disclosure about the Supreme Petroleum Council's approval of plans to increase the production capacity of crude oil to 5 million barrels per day during 2030.

Gas discoveries support the private sector and attract more investments

There is no doubt that the new discoveries encourage the national companies to make more investments in the sector, especially with the announcement about the program of enhancing local added value, which was recently launched by «ADNOC». This contributed to the promotion of

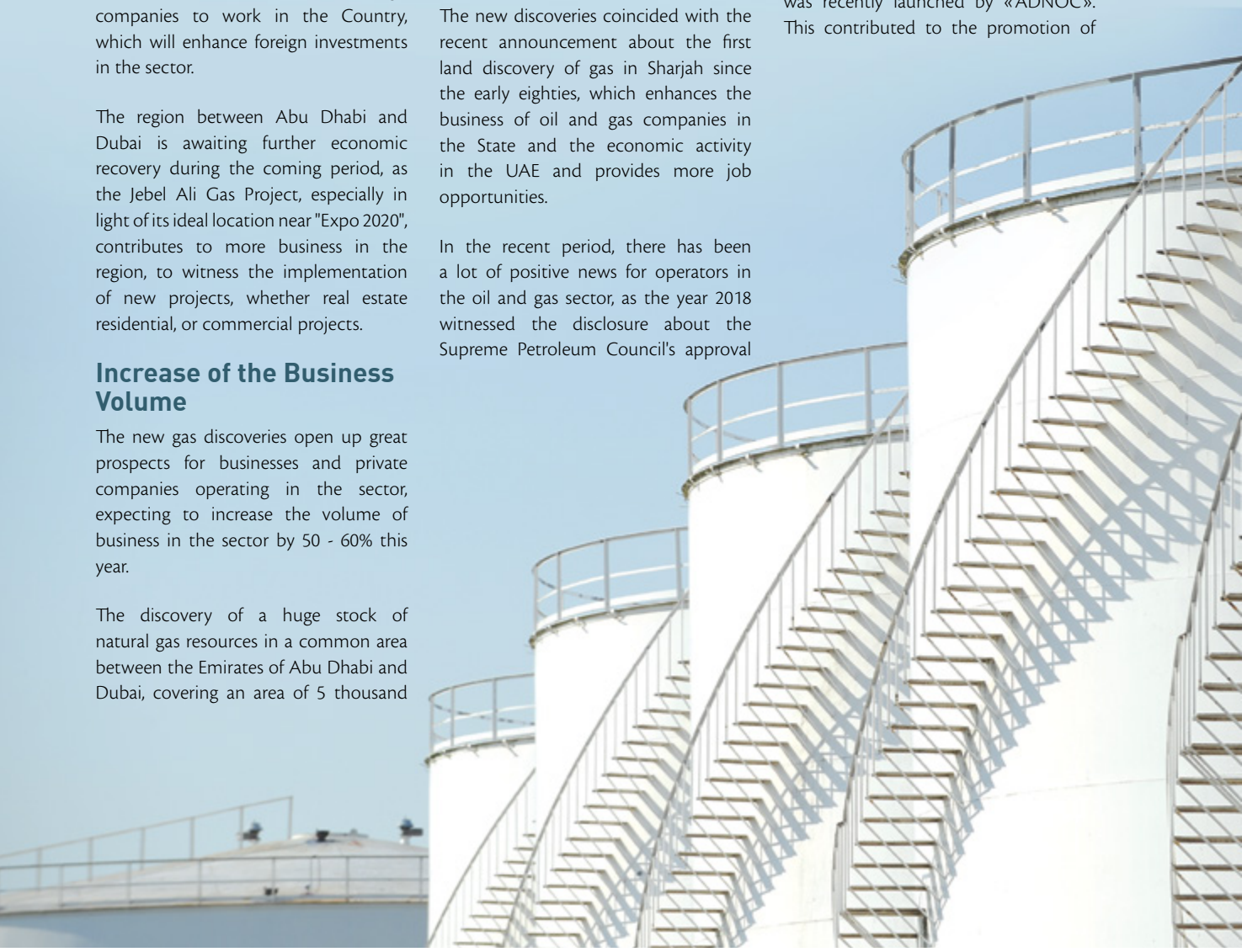

Promoting the UAE's position as a reliable global supplier for long-lasting and stable energy supplies

recovery of economic activity in various sectors whose business is related to the gas field.

Moreover, it is confirmed that the distinguished location of the project between Abu Dhabi and Dubai, in addition to the announcement made by the Sharjah National Oil Corporation (SNOC) last month about the discovery of a new natural gas and condensate field, called "Mahani", with flow rates up to 50 million standard cubic feet per day, enhances the business of companies in all Emirates of the State.

Experts stressed the importance of the new gas discoveries, especially as they come after the announcement made by the Abu Dhabi Supreme Petroleum Council last November about the discovering and adding new hydrocarbon reserves estimated at 7 billion barrels of crude oil and 58 trillion standard cubic feet of conventional gas, which contributed to elevating the UAE from the seventh rank to the sixth globally, in terms of global oil and gas reserves, with total reserves of 105 billion barrels of oil, 273 trillion cubic feet of conventional gas and 160 trillion standard cubic feet of unconventional gas resources.

Promoting Growth

Increasing discoveries contribute to enhancing business opportunities and profits in private companies operating in the oil and gas field. This leads to moving the capital cycle, and hence accelerating the growth of the economy as a whole, indicating that companies are preparing to attract more expertise specialized in the gas sector, as well as interest in using the new and modern technologies and techniques used in this sector, and the Internet of things, in line with the expected boom in the sector during the coming period.

ADNOC will use new technology in well drilling for the new project and adopt horizontal drilling and underground Hydraulic fracturing, to ensure the best productivity while reducing the number of ground platforms as much as possible.

The gas discovered exists in the region between Abu Dhabi and Dubai, and ADNOC uses conventional and unconventional drilling techniques to evaluate these resources, as it has drilled more than 10 exploratory wells. Meanwhile ADNOC continues to invest in gas resources through developing gas caps, sour gas reserves, unconventional resources, as well as new natural gas stocks that continue to be evaluated and developed as exploration activities progress.

The importance of the "Jebel Ali Gas Project" lies in achieving the State's self-sufficiency in natural gas supplies, and in a way that reflects positively on the economic situation as a whole, and enhances the position of the UAE as a reliable global supplier of permanent and stable energy supplies.

Global Reserves

The new field is distinguished by providing a huge stock estimated at about 80 trillion cubic feet, which makes it one of the most important discoveries of natural gas in recent years. This strengthens the UAE's position in terms of gas reserves globally, especially after the announcement made by the Abu Dhabi Supreme Petroleum Council, last November, about discovering and adding new hydrocarbon reserves estimated at 7 billion barrels of crude oil and 58 trillion standard cubic feet of conventional gas, which contributed to elevating the UAE from the seventh rank to sixth globally, in terms of global oil and gas reserves.

The "Jebel Ali Project" contributes to the recovery of the economic activity in various sectors whose business is related to the gas field

GAS DISCOVERIES DRIVE DEVELOPMENT AND ENHANCE LUXURY

Experts and officials unanimously agree that the discovery of a new natural gas reservoir in the region between Saih Al Sidirah "Abu Dhabi" and Jebel Ali "Dubai" with a huge stock estimated at about 80 trillion cubic feet will contribute to driving development, enhancing luxury and ensuring happiness for citizens and future generations, beside consolidating the UAE's pioneering position in drawing the features of the future and positioning it on the global map of gas producing countries. This is in addition to its impact on the national economy and its positive repercussion on all projects and partnerships.

Without doubt, the new discovery of a new natural gas reservoir in the region between Saih Al Sidirah - Abu Dhabi, and Jebel Ali - Dubai, with a huge stock, will contribute to achieving the goals of the UAE Centennial 2071, to secure a happy future and a better life for future generations, and raise the State's status to be the best country in the world and a global model in energy production and sustainable development, as it will have a long-term positive impact that will benefit the UAE, the region and the world.

The new discovery also contributes to achieving the State's self-sufficiency in the supply of natural gas, enhances the economic growth in the State and the businesses of companies operating in the sector, and attracts more foreign investments, expecting to achieve growth in business with an average of 50% during the current year.

It is confirmed that signing a cooperation agreement between Abu Dhabi National Oil Company "ADNOC" and Dubai Supply Authority "DUSUP" with the aim of developing gas resources in the area between the emirates of Abu Dhabi and Dubai, within the joint project called "Jebel Ali Project", contributes to the

The importance of the "Jebel Ali Gas Project" lies in achieving the State's self-sufficiency in natural gas supplies, and in a way that reflects positively on the economic situation as a whole

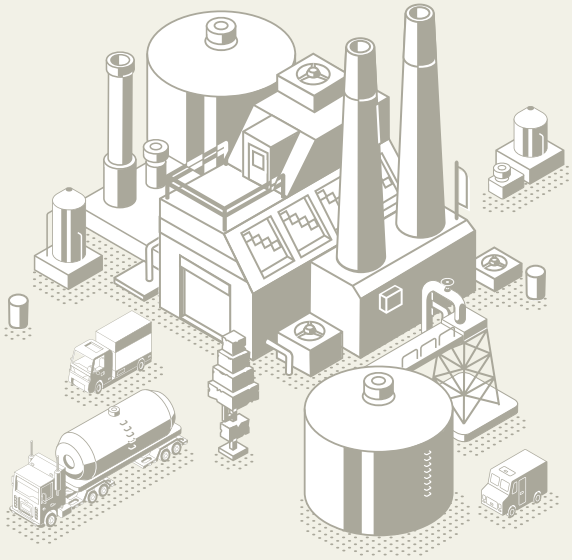

of doing business and enable them to deal with the challenges imposed by the current crisis. In addition, the temporary committee formed by the esteemed cabinet to deal with the negative effects of Coronavirus on the national economy, is currently working on proposing more measures needed to reduce the negative effects of the crisis on human resources and the economic sector.

Additional Stimuli

While presiding over the BoD meeting of the Securities and Commodities Authority, His Excellency Engineer Sultan bin Saeed Al Mansouri stressed that the government seeks to launch strong stimuli to deal with the effects of the current global crisis, and they will be followed by other stimuli to ensure recovery from those effects. He also noted that the financial markets' conditions and the recent developments were discussed during the meeting, along with discussing the proposals, initiatives and coordination mechanisms with the financial markets and other official bodies.

His Excellency said that the directives of His Highness Sheikh Mohammed bin Zayed Al Nahyan, the Crown Prince of the Emirate of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the United Arab Emirates Armed Forces, to launch a package of new initiatives in the Program "Ghadan 21", represent an important message from the State's wise leadership that they will provide support and give priority to startups in addition to various commercial and industrial sectors.

His Excellency added that this package will be a reason to stimulate the financing of Small and Medium-sized Enterprises through local banks, in addition to establishing the market maker fund to provide liquidity and find a continuous balance between supply and demand for shares, easing the financial burden on companies, and exempting startups from projects' performance bond, along with subsidizing the electricity connection fees imposed on startups until the end of the year.

His Excellency added that this package of initiatives will have a significant impact, which will be positively reflected in providing liquidity in the market and enhancing its flexibility, and reducing the expenditures of the startups and SMEs sector.

His Excellency said that these initiatives, the previous and subsequent ones at various levels have an important role in containing the repercussions of the spread of the Coronavirus in many countries of the world and the recent change in the world's oil markets. All these initiatives will contribute to enhancing the trust of investors and markets operators and give a big boost to various economic sectors.

"Fitch" Commends Stimulus Packages

The Credit Rating Agency "Fitch" has commended the stimulus packages and initiatives approved by the UAE to revive the economy and maintain the sustainability of its balanced growth. The agency noted that the stimulus packages approved by the UAE government in more than one stage, along with a set of economic measures are estimated in billions, noting that the support focuses on reducing the cost of business, supporting small enterprises and accelerating the implementation of major government infrastructure projects.

Among the most prominent economic decisions taken are canceling all tourist and municipal fees for the tourism and recreation sectors for this year, providing a cash back up to 20% of the rental value for the restaurants, tourism and recreation sectors, exempting commercial vehicles from registration fees until the end of the year.

"Fitch" noted that the UAE government has allocated about USD 1.4 billion for subsidizing electricity and water for citizens and the commercial and industrial sectors, subsidizing the electricity connection fees imposed on startups until the end of the year, and exempting all commercial and industrial activities from the real estate registration fees for this year. The UAE government also allocated about USD 800 million to the Credit Guarantee Scheme to stimulate the financing of Small and Medium-sized Enterprises through local banks, which is managed by the Abu Dhabi Investment Office, in order to enhance the ability of these enterprises to pass the current environment of the market, along with about USD 270 million to establish the Market Maker Fund, to provide liquidity and find a continuous balance between supply and demand for shares.

The government has committed to paying all agreed upon government obligations and bills for companies within 15 working days, reducing the fees for renting industrial lands by 25% for new contracts, suspending tender guarantees to reduce the financial burden on companies, and exempting startups from the performance bond for projects valued at USD 13.5 million.

These initiatives will contribute to activating the foreign trade and enhancing regional and global competitiveness, by reducing costs, improving liquidity, and easing financial burdens on companies, as well as facilitating customs procedures and doing business.

The package of initiatives presented by the government of Dubai included four initiatives for supporting the tourism sector and related sectors in the Emirate for the next three months. The first initiative is to reduce the municipality fee for hotel sales by 50%, so the fee becomes 3.5% instead of 7%. This step follows a previous step taken in 2018, which was to reduce the municipality fee for hotel sales from 10% to 7%.

The second initiative is to exempt companies from the fees for postponing and canceling tourism and sports activities during the year 2020. The third initiative is to freeze the application of classification fees imposed on hotels. Moreover, the fourth initiative comes within the framework of the package of initiatives targeting and supporting the tourism sector in Dubai, so it requires freezing the application of the fees for tickets and issuance of permits and other government fees for recreation and business events.

The package of initiatives presented by the government of Dubai also included two initiatives to reduce the cost of the business sector and the cost of living for all citizens and residents of the Emirate, as well as for the business sector in Dubai with regard to energy consumption. The first initiative aims to reduce 10% of the value of the water and electricity consumption bill for all consumer groups (residential, commercial and industrial) for the next three months, while the second initiative aims to reduce 50% of the insurance amount.

His Highness the Crown Prince of Dubai stressed that the world is going through difficult economic conditions today as a result of many challenges, which have escalated due to the health conditions that accompanied the spread of the Coronavirus in several regions around the world and the repercussions that had a great impact on many global economic sectors. Therefore, the directives of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid to launch this economic stimulus package aim to achieve the highest levels of support for the Dubai community and all its sectors, including citizens, residents and investors, and to ensure the support of everyone in facing the exceptional circumstances the world is going through today.

His Highness said, "We are keen to provide various forms of support that ensure the leadership of Dubai and maintain its position as the best place to live and work in. The world is going through difficult times today, and we have the ability to face all challenges with competence and efficiency. We have learned from His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid that challenges enable societies to enhance their ability to develop and come up with innovative solutions and creative ideas. Today, we present these stimuli in order to encourage moving towards our ambitious development goals without allowing any challenge to hinder our progress or slow down the pace of our development."

Dubai launches economic stimulus package aimed at supporting companies and the business sector and enhancing the financial liquidity

Business Sustainability

His Excellency Sultan bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, explained that the incentive economic plans that were adopted at the federal and local levels would significantly contribute to mitigating the impact on the affected economic sectors and ensuring the continuity of production and business sustainability. The entrepreneurship and SMEs sector is one of the most prominent sectors, in which the government is interested when dealing with the announced stimulus packages. The national program for small and medium-sized enterprises at the Ministry of Economy, in coordination with partners from the federal and local authorities, is working to define and measure the repercussions on the entrepreneurship sector and the solutions required to reduce the cost

... We trust in the vitality of the national economy and its ability to cope with market fluctuations."

Economic Stimulus Package

Pursuant to the directives of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, the Vice President and Prime Minister of the United Arab Emirates, and ruler of the Emirate of Dubai, His Highness Sheikh Hamdan bin Mohammed bin Rashid Al Maktoum, the Crown Prince of Dubai and Chairman of the Executive Council, launched an economic stimulus package worth AED 1.5 billion for the next three months to support companies and the business sector in Dubai, enhance financial liquidity and mitigate the effects of the exceptional economic situation the world is witnessing today.

This package aims to take precautionary measures to reduce the cost of doing business and facilitate procedures, especially in the sectors of tourism, retail, foreign trade, and logistics services, is in addition to a set of stimuli for all citizens and residents of the Emirate; as this package is immediately enforceable and lasts for three months, after which the impact will be evaluated according to the prevailing economic conditions at the time.

The new package, prepared by the government of Dubai, included fifteen initiatives related to the sectors of trade, retail, foreign trade, tourism and energy in the Emirate. This package is expected to have a direct and indirect positive impact on all other relevant business sectors over the next three months.

Trade & Business Sector

The government of Dubai has presented nine initiatives to the business community during the next three months. The first initiative is to freeze the application of the market fee at 2.5% to all facilities operating in the Emirate during the next three months, which was previously 5% before being reduced in June 2018. Whereas, the second initiative is to refund 20% of the 5% customs tariff paid for imported goods that are locally sold; all imported goods sold in the local market of Dubai and the UAE. The package also included the cancellation of the bank or cash guarantee required for practicing customs clearance activity, which is set at an amount of AED 50,000, along with refunding bank and cash guarantees provided to existing customs clearance companies, in addition to a 90% reduction in fees for submitting customs documents to companies.

In the series of initiatives supporting foreign trade, the requirement of the bank check when submitting customs grievance requests has been cancelled, in order to reduce costs and expedite the settlement of customs grievance requests. The traditional wooden commercial vessels registered in the State will be exempted from mooring service fees for arrival and departure, as well as direct and indirect loading fees at Dubai Harbor and Hamriyah Port.

On the level of local trade, the 25% down payment requirement for requesting installment of government fees for licensing and renewing licenses has been cancelled; in an effort to reduce the financial burden, especially for Small and Medium-sized Enterprises, in addition to renewing commercial licenses without mandatory renewal of lease contracts; to facilitate doing business and ease government requirements. Moreover, companies will be exempted from fees of permits for new sales and offers.

Abu Dhabi supports the economy with more than AED 10 billion to face the repercussions of "Coronavirus"

The package approved by "the Executive Council of the Emirate of Abu Dhabi" also included allocating AED one billion to establish the Market Maker Fund, to provide liquidity and find a continuous balance between supply and demand for shares, paying all agreed upon government obligations and bills for companies within 15 working days, suspending tender guarantees to reduce the financial burden on companies, exempting startups from the performance bond for projects valued at AED 50 million, reducing the fees for renting industrial lands by 25% for new contracts, canceling the real estate registration fees for this year, dropping all current commercial and industrial violations, exempting all vehicles from the toll gates' fees until the end of the year, canceling registration fees for commercial vehicles, canceling all tourist and municipal fees for the tourism and recreation sectors for this year, providing a cash back up to 20% of the rental value for the restaurants, tourism and recreation sectors, and forming a committee headed by the Department of Finance, and the membership of the Department of Economic Development and local banks, to follow up borrowing programs for local companies in Abu Dhabi under the current circumstances.

In this regard, His Highness Sheikh Mohammed bin Zayed Al Nahyan, the Crown Prince of the Emirate of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the United Arab Emirates Armed Forces, said that he reviewed with members of the Executive Council of the Emirate of Abu Dhabi the economic conditions in light of the developments in the global markets. His Highness pointed out that the stimulus packages that exist in the Emirate and the measures recently announced by the central bank and local governments, represent a pillar and guarantee of economic and financial stability in the State.

His Highness said on Twitter, "I have continuously directed all capital projects according to the approved plans and not to cancel or postpone any project within the framework of the development agenda of Abu Dhabi; to take additional measures to preserve the economic gains in the Emirate, and give priority to startups in light of current challenges. I also directed to work on new plans to stimulate strategic investment sectors, and ordered to form a committee headed by the Department of Finance, and the membership of the Department of Economic Development and local banks to follow up borrowing programs for local companies in Abu Dhabi under the current circumstances."

His Highness added: "Our government agencies will continue to develop and facilitate investment laws and legislations to be more flexible and appropriate to the continuity of the economic wheel

An economic stimulus package worth 256 billion, having the central bank raised the value of its support plan

to 17% of the State's Gross Domestic Product) will support the liquidity of the UAE banks, reduce the negative impact of the crisis on the quality of banking assets, and mitigate the economic repercussions of "Coronavirus".

The agency added: easing the financial restrictions imposed on banks, including capital buffers and mandatory reserves over the next few months, enhances the liquidity of banks and facilitates financing challenges, and even if this leads to higher credit for borrowers facing liquidity pressures in the next stage, it will limit the decline in the quality of banking sector's assets.

"Moody's" confirmed that the comprehensive economic support plan launched by the Central Bank of the UAE to support the UAE banks in facing the expected economic repercussions of the spread of the novel "Coronavirus", will bring more benefits to the banks. These benefits were reviewed in a special report to evaluate the support plan. The report stated that the provision of a cheap source of finance to meet requests for cash is at the forefront of these benefits, and that banks are expected to receive them from the entities most affected by the economic repercussions of the spread of the virus. The report expected that most of these entities belong to the sectors of tourism, transportation, trade, and real estate, as well as Small and Medium-sized Enterprises.

The report added that the plan will also contribute to reducing the expected depreciation in the value of bank assets as a result of the "Coronavirus" crisis. Consequently, the plan would prevent the aggravation and transition of the problem that the borrowers would face in providing liquidity into the insolvency stage. The report pointed out that the support plan will also help in preventing the decline in the quality of tangible assets in the UAE banks. The report also stated that the plan will also enhance the bank's flexibility in providing borrowers with quick banking solutions.

Prompt Action

Pursuant to the directives of His Highness Sheikh Mohammed bin Zayed Al Nahyan, the Crown Prince of the Emirate of Abu Dhabi and Deputy Supreme Commander of the United Arab Emirates Armed Forces, the Executive Council of the Emirate of Abu Dhabi issued a package of new initiatives under the Program "Ghadan 21" that aims to preserve the Emirate's economic gains and support the private sector while giving priority to startups. This package included: allocating AED 5 billion to subsidize electricity and water for citizens and the commercial and industrial sectors, subsidizing the electricity connection fees imposed on startups until the end of the year, exempting all commercial and industrial activities from the real estate registration fees for this year, allocating AED 3 billion to the Credit Guarantee Scheme to stimulate the financing of Small and Medium-sized Enterprises through local banks, which is managed by the Abu Dhabi Investment Office, in order to enhance the ability of these enterprises to pass the current environment of the market.

The financial support package will have a positive impact on the lives of individuals and companies

The positive effects of economic and financial stimuli tangibly appeared

sustainability of development. Experts and the investment community welcomed the government's wise decisions related to enhancing the performance of the national economy in general, with allocating huge sums within a national economic support plan to face the repercussions of the "Covid-19" virus, known as "Coronavirus", stressing the great importance of the plan and its role in spreading the spirit of optimism among the investors in all sectors.

These decisions have been announced and approved at the appropriate time to support the package of initiatives and stimuli previously announced by the wise government, as they would double the development and activity of our national economy.

Economists confirmed that the UAE government recorded a remarkable achievement in anticipating events and setting things right, by implementing a clear, consistent and rapid precautionary plan in the face of the recent economic, social or health challenges to the global system due to the spread of the "Covid-19" virus, noting that the wise decisions recently announced by the government as a precautionary measure to prevent the spread of the "Coronavirus" proved to be successful, and the national economic support plan by allocating AED 100 billion announced at the appropriate time.

Proactive Steps

The Central Bank of the UAE has recently announced new proactive measures to face the repercussions of "Coronavirus" on the banking sector, and raised the total value of its incentive plan for banks to AED 256 billion.

The most prominent new support plans include new liquidity of about 61 billion for the sector, as a result of reducing the mandatory cash reserves requirements, in addition to 50 billion in the form of reductions in capital buffers, along with 50 billion in the form of financial support at zero cost, and 95 billion in the form of reductions in liquidity buffers.

As part of efforts to mitigate repercussions on the national economy, the bank revealed that its board of directors decided to reduce the mandatory reserve ratio of demand deposits, by half for all banks; from 14% to 7%, for enhancing liquidity, and to inject about AED 61 billion of liquidity into the sector, which can be used to support bank lending to the sectors of the national economy and to manage their liquidity.

The bank also extended the timetable for the comprehensive economic support plan intended for supporting operators and affected companies, and it approved additional improvements to the plan, noting that banks and finance companies can participate in the plan aimed at extending the deferment period of debts and interest on payments due until December 31, 2020. Banks can also participate in the plan aimed at extending the reductions in capital buffers worth 50 billion, until December 31, 2021.

In this regard, the International Rating Agency (Moody's) said that the new support plan announced by the Central Bank of the UAE for facing the repercussions of the spread of the novel "Coronavirus", which amounts to AED 256 billion (USD 70 billion, or equivalent

INCENTIVE INITIATIVES TO PROTECT GROWTH AND ENHANCE COMPETITIVENESS

Out of its wisdom and a high sense of responsibility, the wise leadership of the UAE took swift action to approve a number of initiatives, stimuli and crucial decisions to support the local economic system in the face of global challenges that have recently taken place, namely the spread of the "Covid-19" virus and its negative repercussions on many business sectors, such as aviation, tourism and others.

> **The UAE is fully prepared to keep up with changes and deal with challenges in order to preserve the gains**

The UAE is fully prepared to keep up with changes and deal with challenges in order to preserve the State's high economic status and various gains and achievements. Therefore, one decision after another was made to protect and maintain the UAE achievements, along with a series of decisions and initiatives at the federal and local levels, especially the incentive initiatives announced by the Emirates of Abu Dhabi and Dubai in the interest of the national economy, which enhance the investment environment in light of the critical international situation.

The international reports have always confirmed the UAE's ability to continue to its Growth, particularly in the non-oil sectors, by the support of the economic and financial stimuli that have gradually paid off and their positive effects that have begun to tangibly be incorporated in the State's economy. This has been achieved through focusing on activating the market, maintaining the competitiveness of the economy and the sustainable growth, encouraging companies and entrepreneurs, restoring momentum to the trade movement, reducing fees, providing concessionary financing to the business sector, issuing new commercial licenses for activities and small and medium-sized enterprises, and opening the UAE market and making it a prominent contributor to giving the economy further momentum and stimulating commercial and industrial activity.

In all circumstances, even during the global financial crisis of 2008 for example, the UAE has maintained its competitiveness and position at the forefront of many global indicators, thanks to the great trust entrepreneurs and investors have in the UAE, the strength of its solvency and the ability of its sovereign wealth funds to support the national economy, its continued openness to reviewing market conditions and improving its working mechanisms, its desire to reduce private sector expenditures including fees or taxes, along with reducing the companies' operating costs. All this supports an inspiring climate of stability and security, and a remarkable development in its infrastructure and investment, legislative and institutional environment.

In the current circumstances facing the world, the UAE leadership has acted with wisdom, determination and competence to maintain the momentum and

Introducing flexible payment plans, writing off additional interests and costs and reducing fees

FAB and Dubai First Credit card holders will also be offered an exemption of the fees on cancelled hotel and airline bookings in foreign currencies. All customers will also be exempted from account fees. The bank will also support customers through the task team specialized in the personnel financial services.

For bank customers of small and medium-sized enterprises, the bank will defer up to three months of instalments for all loan types. The bank is currently working with all customers to ascertain the novel Coronavirus impact on their cash flows, to provide further support through loan restructuring or deferment; no loan deferments fees will be charged. Small and medium-sized enterprises will be offered payment restructuring of working capital facilities, separately, to control current cash flow disruptions and help sustaining their business operation.

The Bank will continue to grant loans to all customers based on the existing contracts and will offer up to three months of grace period for the first instalment with lower pricing. FAB will also reimburse 50% of the monthly fees on Point of Sale (POS) services for merchants with less than AED 5 million annual flows. Furthermore, loan fees have been reduced under the Ghadan 21 program.

FAB reduces or suspends a large group of fees including online services fees which will help customers manage their accounts online.

These measures come in conjunction with economic stimulus package announced by the UAE and Abu Dhabi governments to ease the impacts caused by the novel Coronavirus outbreak...

Positive contribution by merchants and financially able people to overcome the crisis challenges

Al Habtoor praised the tireless efforts of all task forces of all specialties particularly the health one, "we thank all the competent authorities for their huge efforts to overcome the novel Coronavirus primarily the Ministry of Health and Prevention, the Dubai Health Authority (DHA) and other authorities" he said.

This generous donation of the businessman Khalaf Al Habtoor represents an important addition for the capacities and abilities of the health sector during the current crisis that has afflicted the world. It is also considered a practical reflection for the high levels of awareness, noble values and morals of the UAE society, which made our State a global model to be emulated in this filed.

Deferring Installments

Under the initiatives of the banking sector, First Abu Dhabi Bank announced a number of additional measures aiming to provide support for customers and ease financial impacts and challenges caused by the novel Coronavirus (COVID-19) outbreak.

These measures include banks individual customers (banking services and Islamic banking services) and companies, and contain exemption from repayments and fees for wide range of banking products of the bank as of 01 April 2020.

As for individual bank customers, First Abu Dhabi Bank will defer payments on mortgages, personal loans, car loans for one to three months for customers directly impacted by the virus spread.

First Abu Dhabi Bank will also offer interest-free loans on school fee payments for parents, while first-time property buyers can reduce the down payment by 5%; customers will benefit from a 50% reduction on late repayment fees, and from instalment programs free of service fees for tuition and utility bill payments.

towards the UAE and our national economy with all its components as it is a one of its influential elements and a partner in making the State economic successes locally and internationally", he pointed out.

Omar Al-Futtaim expressed his hope that this initiative, in respect of exempting the group's tenant partners in "Festival City Mall" and "Festival Plaza Mall" of the rental value for three months, supports them to face the undesirable impacts of this critical situation which repercussions affected the whole world. He also hoped that everyone will manage to overcome this crucial period which the world is racing against time to cope with.

Generous Donation

Affirming his collaboration with all efforts of the UAE to combat the novel Coronavirus (COVID-19), and with the initiative made by the private sector's dignitaries and economic influential figures in Dubai to support these efforts The businessman Khalaf Al Habtoor has announced that he will donate 50 state-of-the-art ambulances and a medically-equipped building to be used for quarantine purposes; in addition, he will establish an integrated laboratory for virology and related researches, in line with the humanitarian, charitable and community contributions he always made sure to offer especially during this important period of the UAE and the world history.

This step offers huge support for the UAE's efforts in the light of the guidelines issued by the WHO to combat the novel Coronavirus and curb its spread, and it comes out of the patriotic spirit of the UAE people, at a time when the prominent national figures show great examples of how valuable it is to support all the efforts aiming to safeguard the health and safety, and security of all individuals so that the UAE remains always the best place to live and work in, with achieving the highest levels of safety and security for its citizens, residents and visitors of all over the world.

The Emirati businessman Khalaf Al Habtoor stressed that the precious values of the UAE people are best apparent in exceptional times, and everyone is following the directives of the wise leadership to make the UAE a model of providing the highest levels of safety, health and security for everyone living on this good land. He also pointed out that such difficult situations will never defeat the firm determination of the country's sons, as the UAE, in this period where the whole world is in front of uneasy health challenge, needs collaboration and assembling of all efforts to face this challenge and overcome it as quickly as possible.

The banking sector in Dubai supports its customers to ease the economic pressures

and fees. All first time home buyers can benefit from a 5% increase in the Loan-to-Value ratio (LTV) and full refund of application processing fees, which will make real estate ownership significantly more attainable. The facilities offered by participant banks to the customers who may need to cancel their travel bookings done on their credit and debit cards will allow them to receive a refund of the foreign currency transaction fees charged by the bank. The initiative provides individual customers with a refund of charges on cash withdrawals done using debit cards on all ATMs of banks other than the concerned one across the State. Credit card customers can benefit from due installment programs for all school installments as well as foodstuff purchases with no processing interests or fees for up to 6 months.

As for business sector, the facilities include reduction of the monthly minimum balance required for business banking account to AED 10,000. Also the minimum balance charges for the basic business banking account will be waived for a period of 3 months. The initiative provided a repayment holiday of 3 months for customers who have availed the facilities of business finance.

As for business banking customers, support measures prioritize key sectors contributing to the UAE economy that have been most affected in the current situation, including healthcare, aviation, hospitality, retail, event management, consumer goods and education, by offering refinancing, repayment deferrals or lower repayments when necessary. The banks encouraged business customers who are most impacted by the ongoing world exceptional situation to contact their banking relationship managers to achieve optimal support solutions within the facilities available.

Responsible Initiatives

Among the initiatives that were appreciated, the initiative of Omar Al-Futtaim who allocated AED 100 million to support the merchants of "Festival City" and "Festival Plaza" malls by exempting them of rental costs for three months, and the initiative of Khalaf Al Habtoor who donated 50 ambulances and an entire building for quarantine from Al Habtoor Group in support of the national efforts to overcome the consequences of "Corona" in addition to establishing fully-equipped laboratory for virology researches, which received a large-scale public welcome.

In a move that reflects the patriotic spirit of the UAE private sector, and the key role played by national firms in supporting the UAE economy, Al-Futtaim Group has set up a fund of AED 100 million for retailers of tenants at "Festival City Mall" and "Festival Plaza Mall" and whose business have been recently affected by the novel Coronavirus (COVID-19) outbreak. The fund will cover up to three months' rent value for eligible tenants.

Moreover, Al-Futtaim Group formed a task force to examine effective measures to support its tenants of retail shops, at a time when visitors in malls have declined following the directives issued by competent authorities for the prevention of the virus, primarily to stay at home and avoid crowded areas, in an effort to ensure the highest levels of prevention and safety for all society members. The team was instructed to find prompt effective measures to help impacted retailers.

Omar Al-Futtaim, Vice-Chairman of Al-Futtaim Group stressed that concerted efforts and people's collaboration are critical to navigate the challenge, so that the UAE and Dubai will remain strong in the face of these challenges no matter how difficult they are. "These measures are part of the Group's responsibility

Allocation of real estate units and direct financial allocations to promote the health system in order to keep society safe

COMMUNITY RESPONSIBILITY MANIFESTED IN ITS BEST TO FACE THE CONSEQUENCES OF "CORONA"

The constructive integration between the public and private sectors is manifested in its best models for controlling the consequences of novel Coronavirus "COVID-19", along with the great support provided by the government in order to mitigate the consequences of Corona crisis whether directly, through the Central Bank of the UAE which sets up AED 100 billion, or through the packages and stimulus offered in billions by the local governments especially in Abu Dhabi and Dubai. At the same time, the UAE private sector – companies, establishments, businessmen and investors – launched initiatives for "national relief" that reflect the best example of community responsibility in reality.

National companies rushed to launch quality community initiatives to support the national efforts in fighting "Coronavirus" and facing the repercussions caused by it. Thus, confirming their role of solidarity to overcome challenges through prioritizing the concepts of patriotism, interdependence, positive contribution and achieving high levels of collaboration and integration between the government and private sector's efforts in this field.

Many private sector institutions, merchants, entrepreneurs and citizens positively reacted to this invitation for promoting the community responsibility in society members, including merchants and financially able people, to positively contribute by launching initiatives to support society in facing the current crisis of Coronavirus spread.

The range of society members' interaction manifestations varied from major initiatives by large institutions to ease the burden on small enterprises through financial exemptions for both financial and lease dues for up to three months, to similar exemptions granted by the owners of small shops to tenants, and further to allocations of real estate units or direct financial allocations to promote the health system in order to keep society safe.

Companies' officials and entrepreneurs explained the variety of social responsibilities on the private sector's institutions and companies, which must commensurate with companies' size and financial capacity, to allow allocating funds for boosting social and health projects or supporting the those in need, in addition to the community-based contribution by other companies through maintaining labor in their projects and supporting the continuity of salaries and job status despite the relative stagnation of projects.

Unprecedented Facilities

Under the directives of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Vice President, Prime Minister of the UAE and Ruler of Dubai, and in line with his highness concern to providing different kinds of possible support for the UAE nationals and residents under these exceptional circumstances, the banking sector in Dubai recently revealed an initiative that includes providing a set of measures, procedures and privileges to its customers during the current period in order to ease the current financial pressures caused by the novel Coronavirus (COVID-19) spread in different regions in the world, as the world today is mobilizing its capacities and capabilities to face the large-scale negative repercussions caused by the virus spread, in various sectors particularly the economic sector.

The UAE national institutions support the government efforts to overcome the "Corona" circumstances

Leading banks in Dubai participate in this initiative during the period from 01 April to 30 June 2020, aiming to ensure full support for the beneficiaries of the banking sector in the UAE, and they are: Emirates National Bank of Dubai, Dubai Islamic Bank, Emirates Islamic, Mashreq Bank and Commercial Bank of Dubai. The total deposits of these banks reaches AED 693 billion and the amount of offered loans is about AED 639 billion, while these banks represent about 37% of the market share in the UAE banking sector and they largely and influentially contribute in the growth and development of the national economy.

As for individual customers, the measures covered by the initiative include allowing retail loan customers who have been placed on unpaid leave by their employers to approach the bank for grace period of up to three months where they stop paying the due installments with zero interests

sale points, especially the major ones, have launched hundreds of promotional offers at competitive prices within the reach of consumers, as part of their endeavors to maintain the stability of commodity prices, especially basic items. There were many basic commodities such as rice, oil, flour, beans, etc., as well as other consumer goods that were available in abundance and had sales of more than 20%.

In the context of facilitating purchase for consumers, the Telecommunications Regulatory Authority announced the addition of new applications to the list of electronic stores, to increase to 56 stores currently, helping individual consumers to purchase their needs easily during the current period, which contributes to overcoming the crisis of the "Coronavirus" epidemic.

The Authority explained that the list includes the most used applications for purchase in the State and stated that they are updateable according to the changes in the market, pointing out the increased demand for these applications to make electronic purchases by a large number of citizens and residents in the UAE.

Awareness Efforts

In the context of ensuring market balance and reassuring consumers that there are large quantities of various products and consumables in the UAE, the Government Communication Department in the Ministry of Economy prepared an awareness-raising media plan to keep pace with current developments and circumstances, which included many measures, such as making and producing several short awareness videos that documented the presence of huge quantities of materials, products and various items in the markets.

The awareness videos were made in cooperation with leading Emirati tweeters and were broadcasted on the Ministry's website and its social media accounts on Twitter and Instagram. The videos included exclusive field interviews with those in charge of some of the sale points, cooperative stores and shopping centers and sales outlets, who asserted, in audio and video, the presence of large quantities of various food items, disinfectants and detergents, and assured the consumers that there is no reason or justification for fear or panic over running out of quantities or items.

The public and various media channels, such as TV stations, newspapers, websites, as well as tweeters, interacted with the awareness videos made by the Government Communication Department and were widely shared and published. These videos contributed to enhancing market balance, increasing consumer awareness and mitigating the unjustified panic.

To ensure that awareness-raising messages reach the largest possible number of people, the Government Communications Department cooperated with the "UAE Barq" and "Abu Dhabi News" networks to ensure that the Ministry's messages spread to a wide audience, along with documenting by media the field visits made through the inspection campaigns to the markets in the various emirates of the State, in coordination with the economic development departments and the competent local authorities, in addition to following up the shipments of consumer and food items, and seeking the assistance of media professionals from Dubai and Abu Dhabi TV Channels to produce awareness-raising videos about healthy consumer behaviors.

A surplus of vegetables and fruits that meets the needs of the UAE and neighboring markets

Sale points highlighted that their strategic plans guarantee to consumers the availability of all products in huge quantities and throughout the year. They indicated that there is absolutely no need to fear that the products will run out of markets because the retail stores in the country have worked over the past years in cooperation with the competent authorities to build a national food stockpile, in addition to preparing resource sustainability plans.

Appreciated Initiatives

Within the framework of the usual solidarity in the cooperating and loving Emirati society, in order to stabilize consumer markets under the current circumstances and ensure the availability of various commodities on the market within their usual price range, and regardless of the repercussions associated with the Coronavirus, a number of merchants and suppliers have put their stockpiles of various commodities at the disposal of the Ministry of Economy, in an initiative that reflects their great sense of social responsibility; their priorities at this stage are not taking profits, but stabilizing the markets and ensuring that there is no shortage in them.

In this context, the Ministry of Economy thanked both Mohammed Al Sharif, head of the group of vegetable and fruit traders, and Farzana Trading, for putting his stock that is 420 containers of vegetables and fruits; i.e. about 500 tons, at the Ministry's disposal. The Ministry also thanked Mr. Issa Najib Al-Khoury for his initiative to put 5000 tons of vegetables and fruits worth about AED 35 million at the Ministry's disposal to support efforts aimed at providing various consumables and maintaining market stability. The Ministry also thanked the "NRTC" Holding Company for placing 20,000 tons of vegetables and fruits and a transportation fleet of 300 vehicles at the Ministry's disposal to enhance the stability of consumer markets.

Strategic Stockpile of Goods

Today, the UAE is reaping the fruits of agricultural investments worth more than AED 150 billion, which it made in about 60 countries during the past ten years. The UAE has a huge stockpile of food and basic commodities, which qualifies it to withstand for long periods in the face of any disasters or crises, such as the Coronavirus crisis.

More than 20 Emirati companies invest abroad and bring their agricultural and animal products to the UAE without restrictions to store them in giant silos and complexes distributed in the State's Emirates, where they provide food for citizens and residents and re-export the surplus to abroad.

This is what was agreed upon by senior officials of the most prominent Emirati investment companies abroad. They commended the Cabinet's decision recently made to strengthen the strategic stockpile of commodities in the State, stressing that the UAE has made a qualitative and quantitative leap in establishing and supporting this stockpile, that is currently manifested in giant silos established by national companies in the State, whether in Khalifa Industrial Zone, Al Ain, Dubai and the northern emirates; most notably Silos of the Dhahirah, Jinan, Al Ghurair and National Feed Companies.

The UAE agricultural investments abroad seek to achieve two goals: the first is to secure a stockpile of the State's strategic goods for more than one year. The second is to re-export their products from the UAE to abroad and open several markets for them, noting that these companies re-export more than 80% of what they produce and import to countries of the region and the world.

Promotional Offers and E-stores

In conjunction with the increase in the quantity of various consumables, most

Al-Muhairi continued, "We have created a database of the main registered sale points, which are more than 1600 sale points in the State's various markets, and we have developed a plan to continuously inventory the stockpile's quantities of basic commodities available in the State. The Ministry also jointly coordinated with suppliers and sale points to ensure providing goods for these sale points at reasonable prices, and it coordinated with customs authorities and departments in the State to facilitate the entry of food and basic commodity shipments from the port to the warehouse."

He pointed out that the period of customs procedures in the State were reduced from two days to hours only, and cooperation was made with suppliers to diversify the sources of import, and to find alternative markets for food and basic commodities affected as a result of the precautionary measures applied by the states of import, or as a result of the affected shipping movement. Cooperation was made with suppliers to diversify the sources of import, and to find alternative markets for food and basic commodities affected as a result of the precautionary measures applied by the states of import, or as a result of the affected shipping movement.

He stated that the Ministry's Control and Consumer Protection team worked to control prices, periodically carry out market inspections to ensure consumer protection, and monitor the extent of compliance of sale points. The number of employees of the consumer protection complaints centers in the Ministry has been doubled during the current period to receive all consumer complaints and take the necessary measures.

He pointed out that the Ministry has set an upper limit to which all sales points adhere in respect of the prices of sterilizers and masks, so that the profit rate does not exceed 5%. He stressed that the State's markets do not suffer from any shortages, the supply and import process is carried out according to the plan in place, the local production continues, and the available stockpile is sufficient for long periods. Moreover, he called on the public to be reassured and responsibly shop through purchasing what is needed only.

Strategic Stockpile

For their part, traders and suppliers confirmed the existence of a strategic stockpile of food commodities. They asked consumers not to buy unnecessary goods because all the goods are available on a daily basis and the consumers do not have to worry. The traders stressed that there is no problem in supplying the markets with the required quantities and that there is a large abundance and a huge stockpile of vegetables, fruits and other commodities that are sufficient for long periods, in addition to the availability of the local products.

Retail outlets and cooperative stores in the different emirates have large and sufficient stocks of consumer goods and products, which meet the needs of consumers. The relevant official authorities stressed their call upon consumers not to rush and exaggerate in purchasing the essential goods and accumulate food in their homes. They also demanded to report any violations and high prices, and reassured that there is daily coordination with the sale points to ensure the availability of food and consumer products in quantities that cover the needs of consumers in general.

The Minister of Economy meets with leading suppliers of vegetables and fruits to ensure the supply of goods

Daily Follow-Up of the Markets

For his part, Dr. Hashim Al Nuaimi, Director of the Competitiveness and Consumer Protection at the Ministry of Economy, said "All commodities and supplies are available in the market in large quantities and at competitive prices." He added, "We lead spot-checks to control and inspect the markets and monitor any changes in the prices and quantities of goods in the markets. We communicate with all sale points and monitor the prices of all goods. These prices have not changed." He indicated the need to communicate with the Ministry in case the consumers have any comments on the goods, where the Ministry will act immediately on these comments and complaints.

Dr. Al-Nuaimi pointed out that citizens and residents in the UAE should not be led by rumors and false news circulated over the phone and social media platforms, including the possibility of food depletion in cooperative stores and outlets in the UAE. He stressed that commodities are available in varied options and there is no shortage thereof. He said that this has been verified in practice by organizing and conducting field visits to sale points and meeting suppliers directly in the stores.

Dr. Al-Nuaimi stressed that there is absolutely no need for consumers to rush and exaggerate in purchasing the necessary goods and accumulating food in their homes, especially in light of UAE's control of the virus and the precautionary measures it has adopted for its prevention. He highlighted that sale points are keen on securing all types of food continuously.

Furthermore, Dr. Al-Nuaimi stressed the need to learn the information that concerns citizens and residents in the UAE from approved and official sources affiliated with the concerned authorities. He expressed his surprise at a segment of consumers that rush to sale points to purchase huge quantities of food and beverage that they may or may not need, which leads to the accumulation of food products in their houses in large quantities, which might expire before they are consumed. He clarified that there are some consumers who do not know the correct way to store foods, where they store them in unhealthy manner that makes them vulnerable to damage.

A permanent operations room is dedicated at the Ministry of Economy to monitor the markets around the clock

Operations Rooms and Database

Hamid Al-Muhairi, the Official Spokesman for the Ministry of Economy, said during the regular briefing of the UAE government for introducing the latest developments related to the novel Coronavirus "COVID-19", that the national economy is linked to various global markets, making it not isolated from the repercussions of the Coronavirus crisis, pointing out that within the framework of the Ministry of Economy's efforts to face the repercussions of the crisis and ensure business continuity, a central operations room has been formed. It includes major working teams to deal with the expected economic challenges. The teams include the retail and sale points team, the suppliers team, the control and consumer protection team, the tourism team, and the foreign trade and investment team.

Minister of Economy meeting with merchants and suppliers and outlets.

Al Mansouri: We work closely with traders to overcome any challenges and ensure the smooth and continuous operation of market supply

the market and ensure the availability of goods and the diversity of options for the consumers in the UAE. The Ministry of Economy also set up an operations room that operates around the clock across three teams; the first specializes in sale points; the second in suppliers; and the third in market control, monitoring of any arising issues and enforcing legal procedures against price manipulators.

Eng. Mohammed Ahmed Bin Abdulaziz Al Shehhi, Undersecretary of the Ministry of Economy, said that the general state of supplying vegetables and fruits to the UAE is very reassuring. He pointed out that traders confirmed during several meetings that there is a high supply and that there is great stability in the supply operations, especially with the diversity of markets from which traders import the goods, e.g. North and South America, South Africa and the Arab countries. He highlighted that there is sufficient surplus that does not only meet the needs of citizens and residents in the UAE but also meets the needs of neighboring markets. He added that leading traders stressed that there are no obstacles facing transporting goods from the international markets to the UAE, explaining that the transportation of goods by air, land or sea from all global markets is completed smoothly without any difficulties.

Eng. Al Shehhi said that the strategic stockpile of strategic commodities is currently sufficient for more than six months, stressing the presence of a strong daily importation from international markets to increase this stockpile significantly.

He praised the great role played by the Federal Customs Authority in facilitating the entry of goods and commodities to the UAE, stressing that leading traders confirmed during the several meetings that there is great flexibility in the processes of clearing goods. He pointed out the great importance of the UAE transport and storage sector in responding quickly to the market needs of food, highlighting that a number of neighboring markets depends on this sector to re-export commodities and food to them. He said that the strategic stockpile of goods is increasing, especially with the decline in demand for food materials and commodities on the part of hospitality and exhibition sectors in the country due to the implications of COVID-19.

Minister of Economy: The State's strategic stockpile of food meets the needs of citizens and residents in the UAE and even neighboring markets

FOOD SECURITY IS A PRIORITY AND UAE STRATEGIC STOCKPILE IS THE KEY TO STABILITY

Food security is considered one of the strategic priorities in the UAE. Regardless of the occurrence of crises, our rational leadership has been keen on sustaining food security and preparing strategic stockpile of necessary primary commodities. This measure is not new or linked to a specific circumstance; rather it is a planned and thoroughly examined work and a strategic approach. The advantages of the UAE strategy on the sustainability of food security have proved efficient during the current conditions associated with the novel Coronavirus (COVID-19). Various types of goods and consumables are available across the UAE's markets in abundant quantities, including the materials which witnessed a high demand by consumers.

In light of the current circumstances, the Ministry of Economy has activated channels of direct communication at the highest levels with suppliers and traders. The step is in line with the Ministry's keenness to ensure adequate commodity supply on the one hand, and to activate market controls to prevent price manipulation or inflation on the other hand.

Close Follow-Up

The Ministry of Economy was keen on daily follow-up of markets in the different emirates. It strengthened its constant communication with suppliers, traders and consumers to determine the state of the market and ensure the supply of goods and the diversity of options for the consumer. The Ministry stressed the availability of large quantities of vegetables and fruits, and various solutions and options that suit all circumstances.

The Ministry of Economy stressed that it monitors prices and spot-checks the markets. It stressed that providing the markets with the basic commodities is a top priority, and that it works closely with traders to face any challenges and ensure the smooth and continuous process of supplying the markets.

The Ministry assured the public that there is a sufficient surplus of vegetables, fruits and food commodities to meet the needs of citizens and residents in the country, in addition to the needs of neighboring countries. It highlighted that the stockpile of basic commodities is capable of covering the needs for more than 6 months.

Ministry of Economy has taken several measures to ensure the provision of food commodities at reasonable prices and protect the consumer

During his frequent meetings with leading traders and suppliers, His Excellency Engineer Sultan bin Saeed Al Mansouri, Minister of Economy, stressed that providing basic commodities in the markets is a top priority. He indicated that the Ministry is working closely with traders to face any challenges and ensure the smooth and continuous process of supplying the markets.

The Ministry of Economy held several meetings with major traders and suppliers of vegetables, fruits, and basic consumer goods, including chicken, meat, legumes, oils, sugar, dairy products, tea, coffee, fruits, drinks, and juices, in addition to detergent products and sterilizers. These meetings came under the framework of monitoring the markets and ensuring the availability of goods as part of the Ministry's efforts to explore the state of

TOGETHER WE OVERCOME CHALLENGES

The current conditions under the repercussions of the novel coronavirus (COVID-19) showed the authentic spirit of the UAE's private sector and its various companies and institutions. The private sector was quick to launch support initiatives to alleviate the burdens of this crisis, hence, embodying the actual meaning of social responsibility and translating it into a tangible reality on the ground. It has fully represented the concept of partnership between the public and private sectors in these circumstances.

There is no doubt that the role of institutions and companies within the framework of their major social responsibilities complements the vital role that the government plays in protecting society in light of the exceptional circumstances that surround the world to confront the COVID-19 pandemic. The strong cohesion between the government and private sectors became evident during the current conditions. This cohesion is highly assuring and strengthens our confidence in the ability of the UAE's government, private sector and society to overcome the current challenges associated with the COVID-19. Such cohesion is a result of an inherent culture instilled in us by the founders and our current leaders. It is a culture based on values of altruism, generosity and courage, which are qualities that became evident under these critical conditions.

The rapid and comprehensive measures taken by the governmental and private institutions in the framework of their social responsibility showed the depth of interaction among the rational leadership, the community and the active sectors therein. Many institutions and companies in the private sector have harnessed all their capabilities, energies and resources to implement the directions of our rational leadership in the context of their full commitment to the social responsibility. These measures show the bright face of our belonging to our homeland and our full responsibility towards our society and serving its people side by side with the rest of the state institutions to face challenges in record time and continue to provide services to the public more easily, quickly and efficiently. This emphasizes the civilized image of our country and how it adapts to the current circumstances and the speed of taking measures aimed at protecting the safety of society first and foremost.

The awareness of our companies and institutions of their social responsibility during the current circumstances is an indisputable fact, where they are fully aware of the concerns and challenges. When we talk about how the private sector institutions were quick to launch initiatives, we must mention here with great appreciation the generous initiatives of sale points and vegetable and fruit traders and suppliers. Driven by their high sense of and absolute commitment to social responsibility, they rushed to support the efforts of the Ministry of Economy aimed at maintaining the balance of our consumer markets, preventing any shortage of supplies and goods, and mitigating the repercussions of the new situation. The companies and institutions of UAE's private sector did not disappoint us, but rather showed themselves as an integral part of the Emirati giving system.

It was not surprising that many national companies raced in the social responsibility marathon in order to mitigate the repercussions of the emerging conditions facing the whole world. They rushed to launch generous creative initiatives to alleviate the repercussions of COVID-19, improve people's lives and meet their needs. The social responsibility of companies is considered a national duty under the current conditions.

The directives of our wise leadership reflected its constant concern for the safety of all. Considering the humanitarian implications of these directives, it is evident that they pave the way for overcoming any current or future global crisis. We remember many occasions where the wisdom of our leadership proved its excellence in facing global challenges, managing crises and protecting our society and national economy under international conditions that were much more difficult than what we are currently experiencing.

The solidarity of the government and private sectors, our commitment to the guidance of our wise leadership and its measures, and our work in a spirit of social responsibility will enable us to overcome the challenges that afflict the world due to the COVID-19. The UAE is a giving country starting from the highest leadership to the youngest child therein. The private sector and its institutions, companies and businesspersons are committed to their social responsibilities and they follow the same approach of altruism, giving and generosity in challenging the consequences of COVID-19. There is no doubt that we will triumph over this challenge and will overcome it with the solidarity of all of us in our beloved country, God willing.

Eng. Sultan Bin Saeed Al Mansoori
Minister of Economy

Achieve the national economy's development and competitiveness. Prepare for an environment that encourages the practice of economic businesses by enacting and modernizing economic legislations and external trade policy, developing national industries and exports, tourism development by developing its products and enhancing its quality, encouraging investment, regulating competitiveness and SME's sector, protecting consumer rights and intellectual property, supporting the efforts of cooperative societies, diversifying economic activities, popularization of smart apps. All of the above should be led by Emirati competencies in accordance with global standards of creativity and innovation and knowledge economies.

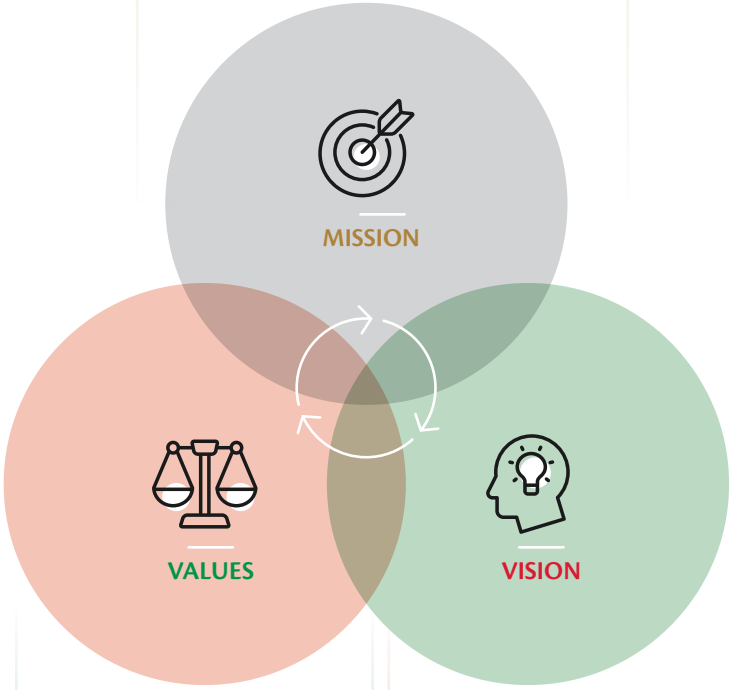

Innovation, Respect of Rights, Sustainability, Integration, Competitiveness, Excellence and Team Spirit.

To become a diversified global competitive economy based on knowledge & innovation, lead by National Competencies.

CONTENTS

08
FOOD SECURITY
Food Security is a Priority and UAE Strategic Stockpile is the Key to Stability

14
COMMUNITY RESPONSIBILITY
Community Responsibility Manifested in its Best to Face the Consequences of "Corona"

19
COMPETITIVE
Incentive Initiatives to Protect Growth and Enhance Competitiveness

07 | **MINISTER'S MESSAGE**
Together We Overcome Challenges

26 | **SUSTAINABLE DEVELOPMENT**
Gas Discoveries Drive Development and Enhance Luxury

30 | **RENEWABLE ENERGY**
UAE Enters the Peaceful Nuclear Age with Competence and Confidence

35 | **SUSTAINABILITY**
"Circular Economy" Promotes Sustainability and Added Value

39 | **E- SERVICES**
The UAE's Government Portal (U.ae) ... A Single Window for Integrated Information and Services

42 | **ECONOMY IN FIGURES**

44 | **WOMEN ENTREPRENEURS**

46 | **ENTREPRENEURS**

49 | **FUTURE TECHNOLOGY**

51 | **ACTIVITIES & EVENTS**

UAE ECONOMY

A QUARTERLY MAGAZINE PUBLISHED BY THE MINISTRY OF ECONOMY

ISSUE
37
2019
MAY

Editorial Team at the Ministry of Economy

General Supervisor:
Hamid AlMuhairi

Managing Editor:
Emad Diyab Al Ali

Editorial Secretary:
Najlaa Abo Al Kassim

Translation Supervisor:
Lobna Salah ElDine

Coordination:
Mohamed Ibrahim

Distribution:
Saaed Buti AlMuhairi
Salah Al Abri

Photography:
Mohamed Shafy

Design & Layout:

Offices of the Ministry of Economy

Emirates	Phone	Fax
Abu Dhabi	02 613 1111	02 626 0000
Dubai	04 314 1555	04 358 1811
Sharjah	06 528 1222	06 528 5333
Ajman	06 747 1333	06 754 7979
Ras Al Khaimah	07 227 8000	07 228 0099
Umm Al Quwain	06 766 4426	06 766 4426
Fujairah	09 223 3330	09 222 0041
Al Ain	03 765 5268	03 766 4880

For Communications and Suggestions:
communication@economy.ae

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

UAE ECONOMY

A QUARTERLY MAGAZINE PUBLISHED BY THE MINISTRY OF ECONOMY

ISSUE
37
2019
MAY

FOOD SECURITY IS A PRIORITY AND UAE STRATEGIC STOCKPILE IS THE KEY TO STABILITY

COMMUNITY RESPONSIBILITY MANIFESTED IN ITS BEST TO FACE THE CONSEQUENCES OF "CORONA"

INCENTIVE INITIATIVES TO PROTECT GROWTH AND ENHANCE COMPETITIVENESS

GAS DISCOVERIES DRIVE DEVELOPMENT AND ENHANCE LUXURY

www.economy.ae